

# الأحكام الجلية في زكاة الأموال العصرية

دكتور

محمد عبد المقصود داود  
مدرس الفقه المقارن  
بكلية الشريعة والقانون بدمنهور  
جامعة الأزهر

م ٢٠٠٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ  
بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ  
سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١٠٣)

[التوبة: ١٠٣]



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على أفضل الخلق وسيد رسل الله ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه . . . وبعد

فقد فرض الله تعالى الزكاة وجعلها ركنا من أركان الإسلام، وحث عليها الأغنياء والموسرين في أكثر من موضع في القرآن، فتارة يسميها باسم الزكاة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وتارة يسميها باسم الصدقة، كما في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وتارة ثالثة يسميها باسم الحق المعلوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (٢٤) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأخرى رابعة يسميها باسم الإنفاق في سبيل الله، قال تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

(١) الآية رقم ٤ من سورة المؤمنون.

(٢) صدر الآية رقم ١٠٣ من سورة التوبة.

(٣) الآيتان رقم ٢٤، ٢٥ من سورة المعارج.

كما قرنها القرآن الكريم بالإيمان والعقيدة، كما في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقرنها كذلك بالصلاة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

كما رتب عليها القرآن البركة في الدنيا وحسن الثواب عليها في الآخرة، وذلك في مثل قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

فالزكاة هي الركن المالى والاجتماعى من أركان الإسلام الخمسة، وبها - مع التوحيد وإقامة الصلاة - يدخل المرء في عداد جماعة المسلمين، ويستحق أخوتهم والانتماء إليهم، يقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾<sup>(٥)</sup>.

### أهمية الموضوع:

هذا وإذا كان فقهاؤنا الأجلاء قد أجادوا وأفاضوا في بيان الأحكام المتعلقة بأنواع كثيرة من الزكاوات المعروفة، كالأنعام والنقود والزرع والثمار وغيرها، فإن هناك أموراً جددت في عصرنا لم تكن موجودة في عهد

(١) الآية رقم ١٩٥ من سورة البقرة.

(٢) صدر الآية رقم ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية رقم ٤٣ من سورة البقرة.

(٤) عجز الآية رقم ٣٩ من سورة سبأ.

(٥) صدر الآية رقم ١١ من سورة التوبة.

أسلافنا من الفقهاء، كما أن هناك ثروات استحدثت غير الأنعام والنقود والزروع والثمار لم يعرفها فقهاؤنا القدامى، وهذه الأمور تحتاج إلى مزيد من الإيضاح حتى يتم إصدار الحكم فيها، فيستريح الناس من عناء في التفكير، ويجدون الإجابات الشافية لكل الأسئلة التي ترد على ألسنة جمهور المسلمين.

ومن هذه المستجدات التي ظهرت في عصرنا وتحتاج إلى أعمال الفكر والاجتهاد لبيان الحكم الشرعي فيها، ثروات كثيرة، ودخول حديثة ظهرت مع التقدم والتطور في العصر الحديث، فهناك العمارات الشاهقة والأبراج العالية التي تقام بغرض الإيجار والاستغلال، وهناك المصانع الكبيرة والآلات والأجهزة الحديثة والمتنوعة، وهناك رؤوس الأموال المستغلة الثابتة أو المنقولة التي تدر دخلاً كبيراً على أصحابها، كالسفن والسيارات والطائرات وغيرها من الفنادق والمطاعم، كما أن هناك أنواعاً كثيرة من الدخول التجارية، كالأسهم والسندات، وغيرها من الأصول الاستثمارية الثابتة التي يمتلكها الناس وتعد ثروة حقيقية في المجتمعات الحديثة.

كما أن هناك أنواعاً كثيرة من الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية التي تدر دخلاً كبيراً لأصحابها، مثل معارض البيع والشراء، وشركات تنقية وتصفية البترول ومشروعات إنتاج عسل النحل، ومزارع الأسماك، والدواجن، والحيوانات وغيرها من الاستثمارات الحديثة التي يمكن أن

تندرج تحت هذا النوع من المشروعات .

كذلك فإنه قد كثر التساؤل في هذه الأيام عن زكاة ما يحصل عليه الأفراد من دخول يتقاضونها نتيجة لأعمال يقومون بها، أو جزاء لجهد يبذلونه في سبيل الحصول على هذه الأعمال، وذلك كأجور الموظفين ومرتباتهم ومكافآتهم، وكذلك دخول أصحاب المهن الحرة، كدخل الطبيب من عيادته الخاصة، ودخل المحامى من مكتبه، ودخل المهندس من منشآته، وغير ذلك من الدخول التى يمكن أن تندرج تحت هذا النوع من الكسب .

فهل تدخل هذه الإيرادات الوفيرة وتلك الأموال النامية في وعاء الزكاة؟ أم تقتصر الزكاة على ما كان في عهد السلف الصالح - رضوان الله عليهم -؟ وإذا قلنا بوجود الزكاة في هذه الأموال، فما هو المقدار الواجب فيها؟ ومتى يجب؟ وما الأساس الفقهي لذلك؟

تلك هى أهم الأسئلة والاستفسارات التى تحتاج إلى بيان شاف، وتوضيح تام، تزول معه شبه المانعين للزكاة في هذه الأموال، ولاسيما وأن العرف يعدها من أهم الأموال، أفلا يعد الناس اليوم المصانع والعقارات، والسفن والطائرات وسائر الأموال التجارية من أسهم وسندات وغيرها أموالاً؟

أفأخذ الزكاة من صاحب الأوسق الخمسة من القمح أو الشعير، وهى لا تكاد تكفيه طعامه وحده دون أسرته، ودون سائر نفقاته من ملبس ومسكن

ومركب وتعليم وكهرباء . . . وترك أصحاب هذه الأموال الكثيرة؟ لا والله مانكون أنصفنا إن فعلنا ذلك وبين أيدينا من النصوص والأدلة التي تعين المجتهد على إثبات حكم الله تعالى في وجوب الزكاة في هذه الأموال .

### ولقد سلطنا في هذا البحث طريقة تعتمد على الآتي:

**أولاً:** الرجوع إلى الكتاب والسنة، لتظل الأحكام الشرعية متصلة بمصدرها الأساسى الذى هو أصل التشريع .

**ثانياً:** ذكر الأقوال في المسألة المختلف فيها، مع تبني أحدها إذا كان الدليل القوى يؤيده .

**ثالثاً:** حرصنا على ذكر آراء المذاهب الأربعة، ليتمكن كل من يريد الالتزام بأحدها أن يستفيد مما ورد في هذا البحث، وكذلك تعرضنا للمقارنة بين هذه الآراء وإبراز الرأى الراجح منها، ليستطيع كل من يريد التقنين للفقهاء الإسلامى في هذه المسائل أن يستفيد مما سطرنا في هذه المستجدات المتعلقة بأهم ركن من أركان الإسلام الخمسة، ألا وهو الزكاة .

**رابعاً:** اقتصرنا في هذا البحث على دراسة أهم المشروعات والاستثمارات العصرية، نظراً لكثرة الاستثمارات في هذه الأيام وعدم وقوعها تحت حصر، وما يمكن أن يستجد بعد ذلك من مشروعات أو استثمارات، فإنه يمكن أن يندرج تحت هذه الأنواع التي تعرضنا إليها، بحسب ما أوردناه من تصنيف لها .

هذا وقد قسمت موضوع «الأحكام الجلية في زكاة الأموال

العصرية» ورتبته وفق الخطة التالية:

**مقدمة:** لبيان أهمية الموضوع، وطريقة عرضه، وخطته.

**تهيئة:** في وجوب الزكاة، ومنزلتها في الإسلام، والحكمة من

مشروعيتها.

**الفصل الأول:** زكاة الأسهم والسندات.

**الفصل الثاني:** زكاة البترول.

**الفصل الثالث:** زكاة مزارع الأسماك والدواجن والحيوانات.

**الفصل الرابع:** زكاة عسل النحل.

**الفصل الخامس:** زكاة الأموال المستغلة.

**الفصل السادس:** زكاة كسب العمل والمهن الحرة.

**خاتمة:** تشتمل على ثمرات هذا البحث.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن

يجعله في ميزان حسناتي، إنه سميع قريب، وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت

وإليه أنيب.

دكتور / محمد عبد المقصود داود

## تقعيد في وجوب الزكاة ومنزلتها في الإسلام

### معنى الزكاة:

**الزكاة لغة:** مصدر «زكا» الشيء إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا صلح، فالزكاة هي: البركة والنماء والطهارة والصلاح.

جاء في لسان العرب<sup>(١)</sup>: وأصل الزكاة في اللغة: الطهارة والنماء والبركة والمدح، وكله قد استعمل في القرآن والحديث.

والأظهر - كما قال الواحدى وغيره -: أن أصل مادة «زكا» الزيادة والنماء. يقال: زكا الزرع يزكو زكاء إذا نما وزاد<sup>(٢)</sup>.

**وأما الزكاة في الشرع:** فهي اسم لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة<sup>(٣)</sup>.

فالزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله سبحانه وتعالى للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة، كما

(١) ج٤ ص ٣٥٨.

(٢) راجع القاموس المحيط ج٢ ص ١٦٩٥، والمجموع للنووى ج٥ ص ٢٨٨.

(٣) الحاوى الكبير للماوردى ج٤ ص ٣، والمجموع للنووى ج٥ ص ٢٨٨.

في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾<sup>(١)</sup> أى للتركية .

والزكاة أيضا لفظة عربية معروفة قبل ورود الشرع ، مستعملة في أشعارهم ، وذلك أكثر من أن يستدل له ، وهذا يرد ما قاله داود الظاهري ، لأصل لهذا الاسم «الزكاة» في اللغة ، وإنما عرف بالشرع ، وهذا القول الأخير وإن كان فاسداً فليس الخلاف فيه مؤثراً في أحكام الزكاة<sup>(٢)</sup> .

### مشروعية الزكاة:

الزكاة فريضة عظيمة من فرائض الإسلام ، وركن ركين من أركان هذا الدين الحنيف ، من أعرض عنها أو فرط فيها فهو خاسر هالك ، لأنه أورد نفسه موارد التهلكة ، ليكون في عداد العصاة والفاستقين .

وقد دل على هذا الوجوب الكتاب والسنة والإجماع والمعقول :

### أولاً: الكتاب:

فقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم منها ما هو أمر بفعل الزكاة ، ومنها ما هو زاجر عن تركها .

### فمن الآيات التي أمرت بالزكاة:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ

(١) الآية رقم ٤ من سورة المؤمنون .

(٢) انظر المرجعين السابقين نفس الموضع .

الرَّاكِعِينَ ﴿١﴾ .

٢- وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ﴿٢﴾ .

٣- وقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَاطِيعُوا أَمْرًا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ﴾ ﴿٣﴾ .

٤- وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ ﴿٤﴾ .

٥- وقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ ﴿٥﴾ .

### ومن الآيات المزاجرة عن ترك الزكاة:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ﴿٦﴾ .

٢- وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي

(١) الآية رقم ٤٣ من سورة البقرة .

(٢) الآية رقم ٥٦ من سورة النور .

(٣) من الآية رقم ٧٨ من سورة الحج .

(٤) عجز الآية رقم ٥٥ من سورة المائدة .

(٥) الآية رقم ٥ من سورة البينة .

(٦) صدر الآية رقم ١٨٠ من سورة آل عمران .



سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتْكُوىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنُزُونَ ﴿١﴾.

ففى الآيات الأولى يأمرنا ربنا سبحانه أمراً لا يحتمل غير الوجوب بأداء الزكاة لمستحقيها، وفي الآيات الثانية ينهانا عن التفريط في أداء هذه الفريضة، حتى لا يشملنا هذا الوعيد الشديد الذى توعد به مانعى الزكاة. وبهذا الأسلوب القرآنى البليغ في الأمر والنهى يتقرر في وضوح شرعية الزكاة ووجوبها على كل مسلم بلغ المال عنده النصاب.

### ثانياً: السنة؛

وأما الدلالة على وجوبها من السنة، فقد وردت أحاديث كثيرة تأمر بفعل الزكاة، وأخرى كثيرة تنهى عن تركها:

### فمن الأحاديث الأمرة بفعل الزكاة:

١- ماروى عن ابن عمر- رضى الله عنه - أن رسول الله # قال: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» (٢).

(١) الآيتان رقم ٣٤، ٣٥ من سورة التوبة.

(٢) حديث ابن عمر: أخرجه البخارى في الإيمان ج١/ ٤٦ برقم ٨، ومسلم في الإيمان ج١/ ٤٥ برقم ١٦، والنسائى ج٨/ ١٠٧، والترمذى (٢٦٠٩)، والبيهقى ج١ ص ٣٥٨، وأحمد ج٢ ص ١٤٣.

٢- ماروى عن أبى أمامة -رضى الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «اتقوا الله ربكم، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، وحجوا بيت ربكم تدخلوا الجنة»<sup>(١)</sup>.

٣- ماروى عن أبى هريرة -رضى الله عنه- أن أعرابياً أتى النبى ﷺ فقال: دننى على عمل إذا عملته دخلت الجنة، قال: «تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤتى الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان» قال: والذى نفسى بيده لا أزيد على هذا. فلما ولى قال النبى ﷺ: «من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا»<sup>(٢)</sup>.

٤- ماروى عن ابن عباس -رضى الله عنه- أن النبى ﷺ بعث معاذاً -رضى الله عنه- إلى اليمن، فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»<sup>(٣)</sup>.

٥- ماروى عن أبى هريرة -رضى الله عنه- قال: لما توفى رسول الله ﷺ وكان أبو بكر -رضى الله عنه- وكفر من كفر من العرب، فقال

(١) حديث أبى أمامة: أخرجه الترمذى في الصلاة (٦١٦)، وأحمد ج ٥ ص ٢٥١، والحاكم على شرط مسلم ج ١ ص ٩.

(٢) حديث أبى هريرة: أخرجه البخارى ج ١ ص ١٣١.

(٣) حديث ابن عباس: أخرجه البخارى في الزكاة (١٣٩٥) و (١٤٥٨)، ومسلم في الإيمان (١٩)، (٣١) وأبو داود (١٥٨٤)، والترمذى (٦٢٥)، والنسائى ٢/٥، والدارمى ١/٣٧٩، ٣٨٤، وابن ماجه (١٧٨٣)، والبيهقى ٤/١٠١، وأحمد ١/٢٣٣، والدارقطنى ٢/١٣٦.

عمر - رضی الله عنه - : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله»؟ فقال (أبو بكر) : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال . والله لو منعوني عناقاً<sup>(١)</sup> كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها<sup>(٢)</sup> .

### وأما الأحاديث الزاجرة عن ترك الزكاة، فمنها:

١ - ماروى عن أبى هريرة - رضی الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «من أتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه - يعنى شذقيه - ثم يقول له : أنا مالك أنا كنزك ، ثم تلى النبى ﷺ الآية : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> الخ<sup>(٤)</sup> .

٢ - ماروى عن ابن عمر - رضی الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «أيا صاحب إبل أو بقر أو غنم لم يؤد زكاتها طرح يوم القيامة بقاع قرقر ،

(١) العناق: بالفتح هو الأنثى من ولد المعز، والجمع أعنق وعنوق. مختار الصحاح ص ٤٥٨ .  
(٢) حديث أبى هريرة: أخرجه البخارى في الزكاة (١٤٥٦)، ومسلم في الإيمان (٢٠) والنسائى ٥/٦ ، ٧٨/٧ ، وأبو داود (١٥٥٦)، والترمذى (٢٦٠٧)، والبيهقى ٤/١٠٤ ، وأحمد ٢/٤٢٣ ، ٥٢٨ ، والدارقطنى ٢/٨٩ .

(٣) صدر الآية رقم ١٨٠ من سورة آل عمران .

(٤) حديث أبى هريرة: رواه ابن مسعود بلفظ: «مامن رجل لا يؤدى زكاة ماله إلا مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع يتبعه وهو يفر منه حتى يطوقه في عنقه، ثم قرأ رسول الله ﷺ : «سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة» . ابن ماجه في الزكاة (١٧٨٤)، والنسائى ٥/١١ - ١٢ ، والبيهقى ٤/٨١ .

تنطحه بقرونها وتطأه بأظلافها، كلما نفذت أخرها عادت عليه أو لاها»<sup>(١)</sup>.  
 ومما سبق ذكره يتبين أن النبي # قد أكد - من خلال الأحاديث الآمرة -  
 على فرضية الزكاة، وبين مكانتها في دين الله، وأنها أحد الأركان الأساسية  
 لهذا الدين، كما أنها السبيل إلى الجنة إذا ما التزم بها المسلم وحافظ عليها.  
 كما حذر أيضا # - من خلال الأحاديث الزاجرة - من مغبة منع الزكاة،  
 وتوعد جاحديها بالعذاب الأليم في الآخرة، لينبه أصحاب القلوب الغافلة  
 إلى أن هذا المال الذي بين أيديهم هو مال الله، فالويل لهم لأنهم أحبوا الدنيا  
 وغلب على أنفسهم الشح والبخل، فصاروا بذلك من العصاة الذين  
 يستوجبون عذاب الله.

ولم تقف السنة النبوية الشريفة عند حد الوعيد بالعذاب في الآخرة  
 لمن يمتنع الزكاة، بل إنها هددت أيضا بالعقوبة في الدنيا كل من سولت له  
 نفسه، فبخل بحق الله تعالى وحق الفقير في ماله<sup>(٢)</sup>، فقد روى أن رسول  
 الله ﷺ قال في شأن عقوبة مانعي الزكاة في الدنيا: «مانع قوم الزكاة  
 إلا ابتلاهم الله بالسنين»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية أخرى: «ولم يمتنعوا زكاة أموالهم إلا

(١) حديث ابن عمر: أخرجه مسلم (٩٨٨) وأحمد ج١ ص ٣٢١، وابن ماجه (١٧٨٥)، والبيهقي ٩٧/٤.

(٢) فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج١ ص ٧٦، مؤسسة الرسالة.

(٣) السنين: جمع سنة، وهي المجاعة والقحط. انظر الترغيب والترهيب ج١ ص ٢٧٠، ومجمع الزوائد ج٣ ص ٩٦.

منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يطرورا»<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: الإجماع:

فقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على فرضية الزكاة، ولم يقع خلاف حول وجوبها، وبذلك أصبحت من المعلوم من الدين بالضرورة، فمن أنكر وجوبها فهو كافر مرتد تجرى عليه أحكام المرتدين، يستتاب ثلاثاً، فإن تاب وإلا قتل، ومن اعتقد وجوبها لكنه امتنع عن أدائها، فإنها تؤخذ منه قهراً ويقاتل عليها<sup>(٢)</sup>، عملاً بما رواه أبو هريرة - رضى الله عنه - قال: لما قبر رسول ﷺ واستخلف أبو بكر - رضى الله عنه - كفر من العرب من كفر، وامتنع من أداء الزكاة من امتنع، فهم أبو بكر - رضى الله عنه - بقتالهم، واستشار الصحابة، رضوان الله عليهم - فيهم، فقال له عمر - رضى الله عنه -: كيف تقتالهم وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله سبحانه» قال: فوكز أبو بكر في صدرى وقال: وهل هذا إلا حق حقها؟ والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، ثم قال: والله لو منعونى عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فشرح الله صدرى للذى شرح له صدر أبى بكر<sup>(٣)</sup>.

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانى، حديث رقم ١٠٥.

(٢) البدائع ج٧ ص٤، والحاوى الكبير ج٤ ص٧، والمغنى ج٣ ص١٨، ١٩.

(٣) الحديث أخرجه البخارى في الزكاة (١٤٥٦)، ومسلم في الإيمان (٢٠) والبيهقى ج٤ ص١٠٤

وبهذا شرع أبو بكر - رضى الله عنه - في قتال مانعى الزكاة، وأجمع الصحابة - رضوان الله عليهم - على وجوبها بعد مخالفتهم له، وأطاعوه على قتال مانعيها بعد إنكارهم عليه، فثبت وجوبها بالكتاب والسنة والإجماع<sup>(١)</sup>.

### رابعاً: وأما المعقول:

فقد استدل العلماء على وجوب الزكاة من المعقول بعدة وجوه:

**الأول:** أن أداء الزكاة من باب إعانة الضعيف، وإغاثة اللهفان، وتقوية العاجز على أداء ما افترض الله عز وجل عليه من التوحيد وأداء العبادات، والوسيلة إلى أداء المفروض مفروضة.

**الثانى:** أن الزكاة تطهر نفس المؤدى من الخطايا والذنوب، وتزكى أخلاقه بخلق الكرم والجود، وترك الشح والظن، إذ النفس مجبولة على الضن بالمال وعدم إنفاقه، فبالزكاة تتعود النفس على السماحة، وحب أداء الأمانات، وإيصال الحقوق إلى أصحابها، يؤكد ذلك قول ربنا سبحانه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

**الثالث:** أن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على الأغنياء بصنوف كثيرة من النعم، وأغدق عليهم الأموال الوفيرة التى تزيد عن حاجاتهم الأصلية، فهم

(١) راجع الحاوى الكبير ج٤ ص ٧، ٨، وراجع أيضاً أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة للدكتور محمد سليمان الأشقر، والدكتور محمد نعيم ياسين، والدكتور محمد عثمان شبير، والدكتور عمر سليمان الأشقر، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ج١ ص ١٠٥، دار النفائس.

(٢) صدر الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

بذلك يتنعمون ويتلذذون بسبل الحياة الكريمة، وهذا بلاشك يستحق شكر المنعم عز وجل على ما آتاهم من فضله، وشكر المنعم فرض عقلاً وشرعاً، وأداء الزكاة من باب شكر المنعم، فيكون فرضاً<sup>(١)</sup>.

**الرابع:** كذلك فإن الزكاة فيها وقاية لصاحب المال، وصون لماله من الهلاك والدمار، لأن حرمان المحتاجين لضروريات الحياة يورث الحقد والكراهية والبغضاء، وقد يدفعهم ذلك إلى الانقضاض على صاحب المال فيقتلونه، أو يأخذون ماله.

ومن ثم فإن العقول السليمة ترجب إخراج القدر الواقى من الهلاك والدمار، صونا لحياة الأغنياء، وحفاظاً على أموالهم<sup>(٢)</sup>.

### منزلة الزكاة ومكانتها بين أركان الإسلام:

الزكاة أحد الأركان الأساسية في دين الله، وهي ثالثة دعائم الإسلام، بعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، يؤكد ذلك قوله ﷺ في حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- المشهور: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من

(١) راجع في هذا المعنى: بدائع الصنائع ج٧ ص ٤.

(٢) راجع في هذا المعنى: بحث للدكتور يوسف حامد العالم -رحمه الله- بعنوان: إلزامية الزكاة وتطبيقها من ولى الأمر والمسائل المترتبة على ذلك. بحث منشور بمجلة أبحاث وأعمال الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة المتعقدة بالقاهرة في ١٤ - ١٦ ربيع الأول ١٤٠٩ هـ، الموافق ٢٥ - =

استطاع إليه سيلاً»<sup>(١)</sup>.

فقد بين رسول الله ﷺ من خلال هذا الحديث وغيره أن أركان الإسلام خمسة: بدأها بالشهادتين، وثناها بالصلاة، وثالثها بالزكاة، وهذا يعنى أول ما يعنى أن الزكاة دعامة أساسية من دعائم هذا الدين الحنيف، والتي لا يقوم هذا الدين إلا بها، ولا يركز إلا عليها<sup>(٢)</sup>.

وإذا علمنا أن الزكاة أحد أركان الإسلام، وأنها مما علم من الدين بالضرورة، وأن فرضيتها قد ثبتت بالكتاب والسنة والإجماع، فإن فقهاءنا الأجلاء قد قرروا تبعاً لذلك أن منكر وجوب الزكاة كافر مارق عن الإسلام، لكنه يفرق بين من خفى عليه وجوب الزكاة لكونه قريب عهد بالإسلام، أو لأنه نشأ ببادية بعيدة أو نحو ذلك، فلا يحكم بكفره في هذه الحالة لأنه معذور، بل يعرف وجوبها، فإن جحدتها بعد ذلك حكم بكفره.

وإن كان ممن لا يخفى عليه ذلك، كالمسلم الذي نشأ في بلاد الإسلام، فإنه يصير بجحدتها كافراً، وتجري عليه أحكام المرتدين من

= ٢٧/١٠/١٩٨٨ م مركز صالح كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية والتي تنظمها الهيئة الشرعية العالمية للزكاة (بيت الزكاة - الكويت) ص ١٤١.

(١) البخارى في الإيمان ج١ ص ٤٦ برقم ٨، ومسلم في الإيمان ج١ ص ٤٥ برقم ١٦، والنسائي

ج٨ ص ١٠٧، والترمذى برقم ٢٦٠٩، والبيهقى ج١ ص ٣٥٨، وأحمد ج٢ ص ١٤٣.

(٢) في هذا المعنى: فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوى ج١ ص ٧٢، ٧٣.

الاستتابة والقتل ، لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة<sup>(١)</sup> .

أما من منعها بخلاً بها مع اعتقاده لوجوبها وفرضيتها فإنه لم يكفر ، لكن ولي الأمر يعذره ويأخذها منه قهراً ، وهذا بإجماع العلماء<sup>(٢)</sup> ، عملاً بقول رسول الله ﷺ : «من أعطاها مؤتجراً فله أجره ، ومن منعها فإننا أخذوها وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا ، لا يحل لآل محمد منها شيء»<sup>(٣)</sup> .

### وقد اشتمل هذا الحديث النبوي على جملة أحكام هامة في الزكاة:

**الأول:** أن الأصل في الزكاة أن يعطيها المسلم مؤتجراً ، أى طالباً الأجر ومحتسباً الثواب عند الله عز وجل ، لأنها عبادة لله ، فمن أداها فله أجرها وتوضع في ميزان حسناته يوم القيامة ، وهذا يستفاد من قوله ﷺ : «من أعطاه مؤتجراً فله أجره» .

(١) يقول الإمام النووي في هذا المعنى : إذا امتنع من أداء الزكاة منكراً لوجوبها ، فإن كان ممن يخفى عليه ذلك لكونه قريب عهد بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة أو نحو ذلك لم يحكم بكفره ، بل يعرف وجوبها ، وتؤخذ منه ، فإن جحدتها بعد ذلك حكم بكفره . وإن كان ممن لا يخفى عليه ذلك ، كمسلم مختلط بالمسلمين ، صار بجحدتها كافراً ، وجرت عليه أحكام المرتدين من الاستتابة والقتل وغيرهما ، لأن وجوب الزكاة معلوم من دين الله بالضرورة ، فمن جحد وجوبها فقد كذب الله ، وكذب رسوله ﷺ فحكم بكفره . المجموع ج ٥ ص ٣٠٠ .

(٢) المجموع ج ٥ ص ٣٠٠ ، والمغنى ج ٣ ص ١٩ .

(٣) الحديث مروى عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وأخرجه أبو داود ج ٢ برقم ١٥٧٥ ، والنسائي ج ٥ ص ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، وأحمد ج ٥ ص ٤ ، والبيهقى ج ٤ ص ١٠٥ .

**الثاني:** أن من غلب على نفسه الشح والبخل وحب الدنيا، فأداه ذلك إلى عدم دفع الزكاة لمستحقيها، فإنه لا يترك وشأنه، بل تؤخذ منه قهراً بسلطان الشرع وقوة الدولة بلاخلاف بين العلماء<sup>(١)</sup>.

ولكن هل يجوز للإمام أن يعاقب الممتنع عن أداء الزكاة بأخذ نصف ماله؟

### اختلف العلماء في ذلك على قولين:

**أحدهما:** بالجواز، عملاً بهذا الحديث.

**الثاني:** بعدم الجواز، عملاً بقوله ﷺ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»<sup>(٢)</sup>.

**والراجح:** في نظري هو الأول، لأنها عقوبة مفوضة إلى تقدير الإمام، فيجوز له أن ينفذها على كل ممتنع - حسبما يراه - لأنه منع حقاً من حقوق الله، وعطل ركناً من أركان الدين. وهذا ما أشار إليه الرسول ﷺ بقوله: «ومن منعها فإننا آخذوها وشرط ماله عزمة من عزمات ربنا»<sup>(٣)</sup>.

**الثالث:** أن هذا التشديد في أمر الزكاة إنما هو لرعاية حق الفقراء والمساكين والمحتاجين الذين فرضت من أجلهم الزكاة.

أما النبي ﷺ وآله فليس لهم نصيب في هذه الزكاة، ولا يحل لهم منها

(١) المجموع ج٥ ص ٣٠٠، والمغنى ج٣ ص ١٩، ونيل الأوطار ج٤ ص ١٤٧.

(٢) ابن ماجه ج١ ص ٥٧٠ برقم ١٧٨٩، والجامع الصغير للسيوطي ج٢ ص ٤٦٠.

(٣) ومعنى عزمة من عزمات ربنا: أي فرض من فروض ربنا. وهذا دليل على أن أخذ ذلك واجب مفروض من الأحكام. نيل الأوطار ج٤ ص ١٤٩.



شئ، وذلك بعكس ما عرف في الصدقات عند اليهود، حيث كان يخصص جزء منها للكهنة وأرباب المناصب الدينية<sup>(١)</sup>، وهذا ما أشار إليه الحديث في قوله ﷺ: «لا يحل لآل محمد منها شئ».

### الحكمة من مشروعية الزكاة:

لقد فرض الله سبحانه وتعالى الزكاة من أجل تحقيق أهداف كثيرة، منها:

**أولاً:** أن الزكاة تهدف إلى حماية المجتمع من عوامل التصدع والتفكك والدمار، ولوقايته من الأمراض الخبيثة التي تصيب الأغنياء والفقراء على حد سواء.

فالأضرار التي تصيب الأغنياء هي الشح والبخل والجشع، فإذا مرض الأغنياء في المجتمع في أي زمان أو مكان بهذه الأمراض الخبيثة، فتكون النتيجة الحتمية لذلك هي أن فقراء ذلك المجتمع سيصابون بأمراض مقابلة، وهي الغل والحقد والحسد، وكلما زادت أمراض الأغنياء زادت أمراض الفقراء، وبالتالي سيكون هذا المجتمع عرضة للتصدع والتفكك والدمار.

ولقد أكد القرآن الكريم على هذا المعنى في آيات كثيرة منها: قوله

(١) راجع في هذا المعنى: المجموع للنووي ج٥ ص ٣٠٠، ٣٠١، وبداية المجتهد لابن رشد ج١ ص ٣٣٠، والمغنى لابن قدامة ج٣ ص ١٩، ٢٠، ونيل الأوطار للشوكاني ج٤ ص ١٤٧، ١٤٨، وفقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج١ ص ٧٧، ٧٨، والأركان الأربعة للشيخ أبي الحسن الندوي، طبعة مطابع معتوق - بيروت ص ١٢٩.

سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(١)</sup>، فالإنفاق هو الوسيلة لوقاية صاحب المال من الهلاك، وعدم الإنفاق هو سبيله إلى الهلاك والدمار.

ومنها قوله سبحانه: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

فقد أشارت هذه الآية إلى أن سبب هلاك هذه القرية هو الظلم، كما أشارت أيضا إلى أن سبب هذا الظلم هو البئر المعطلة والقصر المشيد، لأن البئر هي كل الماء، والماء يعتبر من أهم ضروريات الحياة، وقد عطل هذا البئر، والقصر المشيد يدل على الترف وعدم المبالاة بحقوق الفقراء والمساكين الذين وصلوا إلى درجة فقدان ضروريات الحياة حتى الماء<sup>(٣)</sup>.

ومنها قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَوَلَّوْا

(١) صدر الآية رقم ١٩٥ من سورة البقرة.

(٢) الآية رقم ٤٥ من سورة الحج.

(٣) راجع في هذا المعنى: إلزامية الزكاة وتطبيقها من ولى الأمر والمسائل المترتبة على ذلك . بحث للدكتور يوسف العالم . منشور بمجلة أبحاث وأعمال الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة بالقاهرة في ١٤-١٦ ربيع الأول ١٤٠٩ هـ، الموافق ٢٥-٢٧/١٠/١٩٨٨ م، مركز صالح كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية والتي تنظمها الهيئة الشرعية العالمية للزكاة (بيت الزكاة - الكويت) ص ١٤٣ .

يَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴿١﴾.

**ثانياً:** أن الزكاة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأغنياء والفقراء، وتربط بينهم جميعاً برباط المحبة والبر والتراحم والأخوة، كما أنها بالإضافة إلى ذلك تكافح الفقر وتخفف من ويلاته، وتحول المجتمع الذي يكثُر فيه الفقراء إلى مجتمع يكثُر فيه الأغنياء، وهذا ما حدث في عصر النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، وكذا في عصر الخليفة الراشد عمر ابن عبد العزيز الذي كان قد أرسل إلى ولاته بالأقاليم: وزعوا ما جمعتم من الزكاة على الفقراء. فردوا عليه: بحثنا في المسلمين فلم نجد فيهم فقيراً واحداً، فقد أغنتهم جميعاً زكاة أموال المسلمين، فقال: إذن إلى بيت المال.

**ثالثاً:** كذلك فإن الزكاة ركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامي، حيث إنها تحرك الأموال وتدفعها إلى مجال التنمية والاستثمار.

فالمعروف أن النقود نعمة من نعم الله التي خلقها للتداول والحركة والتبادل بين الناس، لتسهيل مصالحهم وقضاء حوائجهم، ومن هنا فإن كنزها وحبسها عن التداول يؤدي حتماً إلى كساد الأعمال، وانتشار البطالة، وانكماش الحركة الاقتصادية بوجه عام.

ومن أجل ذلك دعا الإسلام إلى تحويل النقود وتثميرها فيما ينفع

(١) الآية رقم ٣٨ من سورة (محمد).

الناس ، كما شدد النكير على كنزها وتجميدها ، لأن في تعطيلها عن وظيفتها كسادا للأعمال ونشرا للبطالة وانكماشاً للحركة الاقتصادية ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْزْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ (١) .

ولم يقف الإسلام في محاربة الكنز عند هذا الحد ، بل إنه خطا خطوة عملية لها قيمتها في تحويل النقود المكنوزة ، وإخراجها من مكمناها ، لتقوم بدورها في إنعاش الاقتصاد ومقاومة الركود .

وقد تمثلت هذه الخطوة في دفع الأموال إلى مجالات الاستثمار ، خوفاً من تلاشيها وتناقصها بالزكاة<sup>(٢)</sup> ، وإلى هذا المعنى أشار النبي ﷺ بقوله : « اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة »<sup>(٣)</sup> .

مما سبق يتبين أن الله سبحانه وتعالى فرض الزكاة لحماية المجتمع من عوامل التصدع والتفكك والدمار ، ولتطهير الأغنياء من داء الشح والبخل والجشع ، وكذلك تطهير قلوب الفقراء من داء الغل والحقد والحسد ، ولتزكية المال وتطهيره وتنميته ، ولربط قلوب

(١) الآيتان ٣٤ ، ٣٥ من سورة التوبة .

(٢) راجع : إلزامية الزكاة وتطبيقها من ولى الأمر للدكتور حامد محمود اسماعيل . بحث منشور بمجلة أبحاث وأعمال الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة لسنة ١٩٨٨م ص ١١٦ .

(٣) مجمع الزوائد ج ٣ ص ٦٧ .

المسلمين أغنياء وفقراء بالمحبة والمودة والرحمة، حتى يصير المجتمع كله كالجسد الواحد، ولذلك أمر الله رسوله ﷺ بقوله: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾<sup>(١)</sup>.

وبعد أن علمنا - فيما سبق - معنى الزكاة، وأن فرضيتها قد ثبتت بالكتاب والسنة والإجماع، ومنزلتها ومكانتها بين أركان الإسلام، ثم الحكمة والأهداف السامية التي من أجلها شرعت الزكاة، نأتى بعد ذلك إلى بيان حكم الله تعالى وحكم رسوله ﷺ في بعض أنواع من الزكاة جددت في عصرنا هذا بسبب التقدم والتطور في جميع مناحى الحياة.

وهذا ماسوف نعرض له على النحو التالى :

(١) صدر الآية رقم ١٠٣ من سورة التوبة.

## الفصل الأول زكاة الأسهم والسندات

تقعيد:

عرف الناس في عصرنا لونا من ألوان رأس المال استحدثته التطور التجاري في العالم، وهو ما يعرف باسم «الأسهم والسندات».

والأسهم والسندات أوراق مالية استحدثتها الناس لكي يتعاملوا بها معاملة النقود، ولذلك فإن من يملك هذه الأوراق يعد مالكا للنقود عرفاً.

وعلى ذلك: فهل في الأسهم والسندات زكاة باعتبارها رأس مال حقيقى مملوك لصاحبه؟ أم أنه لا زكاة فيها باعتبارها أموال لم تكن موجودة على عهد رسول الله ﷺ وأصحابه، ولا سيما وأن التعامل في بعض هذه الأوراق المالية كالسندات مثلا تشوبه الحرمة، لاشتمالها على الفائدة الربوية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يقتضى منا ذلك أن نعرض أولاً لبيان حقيقة كل من الأسهم والسندات والفرق بينهما، ثم نعرض ثانياً لزكاة الأسهم وكيفية تزكيتها ومقدارها، وأخيراً نبين هل تجب في السندات زكاة؟ وإن كان يجب فكم يكون مقدارها؟ وذلك في ثلاثة مباحث تكون على النحو التالى:

## المبحث الأول تعريف الأسهم والسندات والفرق بينهما

### معنى السهم والسند:

**يعرف السهم:** بأنه حق يثبت ملكية جزء من رأس مال الشركة، سواء كانت شركة مساهمة أو توصية بالأسهم.

**أما السند:** فهو عبارة عن تعهد مكتوب من البنك أو الشركة أو الحكومة لحامله بسداد مبلغ معين من قرض في تاريخ معين نظير فائدة مقدرة.

فالسند ليس إلا جزءاً من قرض طويل الأجل تدفع عليه فائدة ثابتة في ميعاد معين، وترد قيمته للمقرض في ميعاد لاحق.

وعلى ذلك، فليس ثمة فرق بين القرض المباشر والسند، إلا أن السند يمكن تحويله لمقرض آخر من خلال تداوله في سوق الأوراق المالية<sup>(١)</sup>.

ومن خلال التعريف السابق لكل من السهم والسند يتضح أن كلا

---

(١) راجع في هذا المعنى: مصطفى عبد الله الهمشري في الأعمال المصرفية والإسلام، المكتب الإسلامي - بيروت، ومكتبة الحرمين - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ص ١٧١، ومحمد صالح جابر في الاستثمار بالأسهم والأوراق المالية، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات ٣١٢، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م ص ٤١، والفقهاء الإسلاميين وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي ج ٢ ص ٧٧٣، وفتحة الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٥٢١.



منهما له **قيمة اسمية**، وهي قيمته المقدرة عند إصداره، و**قيمة سوقية**، وهي التي تتحدد في سوق الأوراق المالية، وكل منهما قابل للتعامل والتداول بين الأفراد كسائر السلع، مما يجعل بعض الناس يتخذ منهما وسيلة للتجار بالبيع والشراء ابتغاء الربح من ورائهما.

هذا وتتأثر الأسعار في السوق المذكورة تبعاً لزيادة العرض والطلب، كما تتأثر بالأحوال السياسية للبلد، ومركزه المالي، ونجاح الشركة، ومقدار الربح الحقيقي للأسهم، والفائدة الحقيقية للسندات، بل تتأثر الأسعار أيضاً بالأحوال العالمية من حرب وسلام وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

### الفرق بين الأسهم والسندات:

من خلال ما سبق بيانه من تعريف كل من السهم والسند، يتضح أن هناك فروقا بينهما، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

**أولاً:** السهم يمثل جزءاً من رأس مال الشركة أو البنك، أما السند فإنه يمثل جزءاً من قرض على الشركة أو البنك أو الحكومة.

**ثانياً:** حامل السند يعتبر مقرضاً أو دائناً للشركة أو البنك أو الحكومة. أما صاحب السهم فيعتبر مالكا لجزء من الشركة أو البنك بقيمة السهم.

**ثالثاً:** السهم يؤتى ربحاً مشروعاً، لأنه غير ثابت المقدار يختلف

(١) فقه الزكاة ج١ ص ٥٢٢، والمعاملات الحديثة وأحكامها للدكتور عبد الرحمن عيسى، مطبعة مخيمر ص ٦٨ وما بعدها.

ازديادا ونقصا من سنة إلى سنة تبعا لنجاح الشركة أو البنك . أما السند فيؤتى فائدة ثابتة عن القرض لا تزيد ولا تنقص ، وهي أقرب ما تكون إلى الربا<sup>(١)</sup> .

**رابعاً:** السند له وقت محدود لسداده . أما السهم فلا يسدد إلا عند تصفية الشركة .

**خامساً:** إصدار الأسهم وملكيتهابيعها وشرؤها والتعامل بها حلال لآخرج فيه ، مالم يكن عمل الشركة التي تكونت من مجموع هذه الأسهم مشتملا على محرم ، كشركة لصناعة الخمر ، أو بيعها ، أو الاتجار فيها مثلاً ، أو كانت الشركة تتعامل بالفوائد الربوية إقراضاً ، أو استقراضاً ، أو نحو ذلك .

أما السندات فشأنها أنها محرمة ، لاشتمالها على الفوائد الربوية المحرمة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر للدكتور عبد الله العربي . بحث مقدم في المؤتمر الثالث

لمجمع البحوث الإسلامية في سنة ١٩٦٦م ص ٢٣٥ .

(٢) راجع : فقه الزكاة ج١ ص ٥٢٢ ، والفقه الإسلامي وأدلته ج٢ ص ٧٧٣ ، ٧٧٤ .

## المبحث الثاني زكاة الأسهم وكيفية تقديرها

للعلماء المعاصرين في زكاة أسهم الشركات المختلفة اتجاهان:

### الاتجاه الأول:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه عند زكاة الأسهم ينظر إلى هذه الأسهم تبعاً لنوع الشركة التي أصدرتها: أهى صناعية أم تجارية أم مزيج منهما؟ فلا يعطى السهم حكماً من حيث تزيكته أو عدم تزيكته إلا بعد معرفة نوع الشركة التي يمثل جزءاً من رأس مالها.

وقد مثل هذا الاتجاه فضيلة الشيخ **عبد الرحمن عيسى** في كتابه (المعاملات الحديثة وأحكامها) حيث يقول:

«قد لا يعرف كثير ممن يملكون أسهم الشركات حكم زكاة هذه الأسهم، وقد يعتقد بعضهم أنها لا تجب زكاتها، وهذا خطأ، وقد يعتقد البعض وجوب الزكاة في أسهم الشركات مطلقاً، وهذا خطأ أيضاً، وإنما الواجب النظر في هذه الأسهم تبعاً لنوع الشركة التي أصدرتها.

فإن كانت الشركة المساهمة شركة صناعية محضّة، أى بحيث لا تمارس

عملاً تجارياً، كشركات الصباغة، وشركات التبريد، وشركات الفنادق، وشركات الإعلانات، وشركات «الأتوبيس»، وشركات النقل البحري والبري، وشركات الترام، وشركات الطيران، فلاتجب الزكاة في أسهمها، لأن قيمة هذه الأسهم موضوعة في الآلات والإدارات والمباني ومايلزم الأعمال التي تمارسها. ولكن ماينتج ربحاً لهذه الأسهم يضم إلى أموال المساهمين ويزكى معها زكاة المال (أى مابقى منه إلى الحول وبلغ مع المال الآخر نصاباً).

### ثم يقول الشيخ:

«وإن كانت الشركة المساهمة شركة تجارية محضة، تشتري البضائع وتبيعه بدون إجراء عمليات تحويلية على هذه البضائع: كشركة بيع المصنوعات المصرية، وشركة التجارة الخارجية، وشركات الاستيراد.. أو كانت شركة صناعية تجارية وهي الشركات التي تستخرج المواد الخام أو تشتريها، ثم تجرى عليها عمليات تحويلية، ثم تتجر فيها، مثل شركات البترول، وشركات الغزل والنسيج للقطن أو الحرير، وشركات الحديد والصلب، والشركات الكيماوية. فتجب الزكاة في أسهم هذه الشركات.

**فمدار وجوب الزكاة في أسهم الشركات:** أن تكون الشركة تمارس عملاً تجارياً، سواء معه صناعة أم لا، وتقدر الأسهم بقيمتها الحالية مع خصم قيمة المباني والآلات والأدوات المملوكة لهذه الشركات، فقد تمثل هذه الآلات والمباني ربع رأس المال أو أكثر أو أقل، فيخصم من قيمة السهم ما يقابل ذلك - أي الربع أو أكثر أو أقل - وتجب الزكاة في الباقي.

ويمكن معرفة صافي قيمة المبانى والآلات والأدوات بالرجوع إلى ميزانية الشركة<sup>(١)</sup> ، وهى تنشر كل عام في الصحف<sup>(٢)</sup> .

### تقييم هذا الاتجاه:

بالنظر فيما ساقه صاحب هذا الاتجاه عن زكاة الأسهم يتضح أنه قد بنى رأيه على أساس التفريق بين الشركات الصناعية (التي لا تمارس عملا تجاريا) وبين غيرها من الشركات ، سواء كانت تجارية ، أو صناعية تجارية . فقد أعفى أسهم الأولى من الزكاة ، لأن قيمة هذه الأسهم موضوعة في الآلات والمعدات والمبانى ، وأوجب الزكاة في أسهم الشركات الأخرى .

وبناء على هذا الاتجاه في زكاة الأسهم ، فإنه إذا كان هناك شخصان يملك كل منهما ألف جنيه ، فاشترى أحدهما بألفه مائتى سهم في شركة للاستيراد والتصدير مثلا (شركة تجارية) ، واشترى الثانى بمبلغه مائتى سهم في شركة لطباعة الكتب أو الصحف (شركة صناعية) ، فإن على

(١) أسهم الشركات المساهمة العامة التى تتداول في أسواق المال (بورصات الأوراق المالية) تنشر أسعارها في نشرات دورية أو في الصحف اليومية ، وتنشر ميزانية تلك الشركات ، وبيان ما عندها من الموجودات من الأصول الثابتة والمتداولة ، ومأليدها من الاحتياطات ، وما عليها من الاستحقاقات ، ينشر كل ذلك في الصحف عند إقرار الميزانيات آخر كل سنة أو في فترات دورية . راجع أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة للدكتور محمد الأشقر وآخرين ج١ ص ١٥٦ .

(٢) المعاملات الحديثة وأحكامها ص ٧٣ وما بعدها .



الشخص الأول أن يخرج الزكاة عن أسهمه المائتين وما جلبت إليه من ربح أيضا على رأس كل عام، مطروحا من ذلك قيمة الأثاث ونحوه، كما هو الشأن في حال التجارة. وأما الثاني فليس عليه زكاة عن أسهمه المائتين، لأنها موضوعة في الأجهزة والآلات والمباني ونحوها، ولا زكاة فيما يأتي من ربح إلا إذا بقى إلى الحول وبلغ نصابا بنفسه أو بغيره، فإذا أنفقه قبل الحول فلا شيء عليه.

وبهذا يمكن أن تضى أعوام على مثل هذا الشخص دون أن تجب عليه زكاة، لا في أسهمه ولا في أرباحها، بخلاف الشخص الأول، فالزكاة واجبة عليه لزوما في كل عام، عن أسهمه وعن أرباحها معا، وهي نتيجة يأبأها عدل الشريعة التي لا تفرق بين متماثلين<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما سبق بيانه يتضح أن التفرقة بين الشركات الصناعية أو شبه الصناعية، وبين الشركات التجارية أو شبه التجارية - بحيث تعفى أسهم الأولى من الزكاة، وتجب الزكاة في أسهم الثانية - تفرقة ليس لها أساس ثابت من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح.

كما أنه لا وجه لأخذ الزكاة عن الأسهم إذا كانت في شركة تجارية، وإسقاطها عنها إذا كانت في شركة صناعية، لأن الأسهم هنا وهناك رأس مال نام يدر ربحا سنويا متجددا، وقد يكون ربح الثانية أعظم وأوفر من الأولى.

(١) راجع في هذا المعنى: فقه الزكاة للدكتور القرضاوى ج١ ص ٥٢٤، ٥٢٥.

## الاتجاه الثاني:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه عكس ما يراه أصحاب الاتجاه الأول، فلا ينظرون إلى الأسهم تبعا لنوع الشركة التي أصدرتها، فيفرقون بين أسهم في شركة صناعية وأسهم في شركة تجارية، بل ينظرون إلى هذه الأسهم كلها نظرة واحدة، ويعطونها حكما واحداً بغض النظر عن الشركة التي أصدرتها.

وقد مثل هذا الاتجاه كل من الشيخ محمد أبو زهرة وعبد الرحمن حسن وعبد الوهاب خلاف، وهم يرون: «أن الأسهم في جميع الشركات واحدة، لأنها أموال اتخذت للتجارة، وصاحبها يتجر فيها بالبيع والشراء، ويكسب منها كما يكسب كل تاجر من سلعته، وقيمتها الحقيقية التي تقدر في الأسواق تختلف في البيع والشراء عن قيمتها الاسمية، فهي بهذا الاعتبار من عروض التجارة، فكان من الحق أن تكون وعاء للزكاة ككل أموال التجارة، ويلاحظ فيها ما يلاحظ في عروض التجارة»<sup>(١)</sup>.

وبناء على هذا: فإنه تجب زكاة الأسهم بحسب قيمتها الحقيقية في البيع

(١) حلقة الدراسات الاجتماعية، الدورة الثالثة، ص ٢٤٢، اشترك فيها أصحاب الفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ عبد الوهاب خلاف أستاذي الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والشيخ عبد الرحمن حسن وكيل الأزهر يومئذ، وقد انعقد مؤتمر هذه الحلقة في دمشق في ديسمبر ١٩٥٢م، مطبوعات جامعة الدول العربية عن وسائل التكافل الاجتماعي في الدول العربية.

والشراء كزكاة عروض التجارة، أى أنه تؤدى زكاتها على رأس المال مع أرباحها في نهاية كل عام بمقدار ربع العشر، أى بنسبة (٥, ٢٪ في المائة) إذا كان الأصل والربح نصاباً أو يكمل مع مال عنده نصاباً<sup>(١)</sup>.

على أنه يعفى الحد الأدنى للمعيشة إذا لم يكن لصاحب الأسهم مورد رزق آخر سواها، كأرملة، أو يتيم ونحوهما<sup>(٢)</sup>.

### تقييم هذا الاتجاه:

وهذا الاتجاه - الذى لا يفرق في زكاة الأسهم بين شركة وأخرى - هو الأوفق والأولى بالقبول، لأن الأسهم سواء كانت في شركة صناعية أو

(١) يرى العلماء في كيفية تقدير زكاة الشركات والأسهم أنه: إذا كانت الشركة ستخرج زكاتها، فإنها تعتبر بمثابة الشخص الطبيعي، وتخرج زكاتها بمقاديرها الشرعية بحسب طبيعة أموالها، أما إذا لم تخرج الشركة الزكاة فعلى مالك الأسهم أن يزكى أسهمه تبعاً لإحدى الحالتين التاليتين: الحالة الأولى: أن يكون قد اتخذ أسهمه للمتاجرة بها بيعاً وشراءً، فالزكاة الواجبة فيها إخراج ربع العشر (٥, ٢٪) من القيمة السوقية بسعر يوم وجوب الزكاة، كسائر عروض التجارة. الحالة الثانية: أن يكون قد اتخذ الأسهم للاستفادة من ريعها السنوى، فزكاتها كمايلي:

١- إن أمكنه أن يعرف - عن طريق الشركة أو غيرها - مقدار ما يخص السهم من الموجودات الزكوية للشركة، فإنه يخرج زكاة أسهمه بنسبة ربع العشر (٥, ٢٪). ٢- وإن لم يعرف، فقد تعددت الآراء في ذلك:

(أ) فيرى الأكثرون أن مالك السهم يضم ريعه إلى سائر أمواله من حيث الحول والنصاب ويخرج منها ربع العشر (٥, ٢٪) وتبرأ ذمته بذلك.

(ب) ويرى آخرون إخراج العشر من الربح ١٠٪ فور قبضه.

قياساً على غلة الأرض الزراعية. حالات تطبيقية في محاسبة الزكاة للدكتور محمد كمال

عطية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الناشر دار المعارف بالأسكندرية، ص ٢٨٠.

(٢) راجع: فقه الزكاة ج١ ص ٥٢٧، ٥٢٨، والفقه الإسلامى وأدلته ج٢ ص ٧٧٤.



تجارية عبارة عن رأس مال يدر ربحا سنويا متجدداً، وقد يكون هذا الربح في الأولى أعظم وأوفر من الثانية، فالقول بالتفريق بين الأسهم في الشركات الصناعية وبين الأسهم في الشركات التجارية - كما يدعى أصحاب الاتجاه الأول - تمييز ياباه عدل الشريعة التي لا تفرق بين متماثلين .

هذا بالإضافة إلى أنه في الأخذ بهذا الاتجاه يتحقق التيسير، لأن كل مساهم يعرف مقدار أسهمه ويعرف كل عام أرباحها، فيستطيع أن يزيكها بسهولة . بخلاف الاتجاه الأول ومافيه من تفرقة بين أسهم في شركة وأسهم في أخرى، فبعضها تؤخذ الزكاة من إيراداتها، وبعضها تؤخذ الزكاة من الأسهم نفسها حسب قيمتها مضافاً إليها الربح، ولا يخفى مافي هذا من التعقيد بالنسبة للفرد العادي .

**ومما تجب ملاحظته:** أنه لا يجب في الأسهم المملوكة لشخص ما أكثر من زكاة، بمعنى أنه إذا قامت الشركة بتزكية أموالها فلا يجب على مالك الأسهم إخراج زكاة أخرى عن أسهمه منعا للازدواج .

أما إذا لم تقم الشركة بإخراج الزكاة فإنه يجب على مالك الأسهم تزكية أسهمه وفقاً لما بيناه .

**وبناء على ذلك:** فإنه إذا كان لشخص في شركة صناعية مثلاً أسهما قيمتها ألف جنيه، فدرت له في نهاية العام ربحاً صافياً يقدر بـ ٢٠٠ جنيه، فإن عليه أن يخرج الزكاة عن مجموع الأسهم وأرباحها (١٢٠٠ جنيه)

بمقدار ربع العشر (٥, ٢٪) ، فيكون ماعليه من الزكاة عن هذه الأسهم وأرباحها ٣٠ ثلاثون جنيها .

فإذا ما أخذت الزكاة من صافي أرباح الشركة بمقدار العشر - على رأى بعض العلماء قياسا على الأرض الزراعية - تكون هذه الأسهم وأرباحها قد زكيت مرتين : مرة من مالك الأسهم بمقدار ربع العشر (٥, ٢٪) ، ومرة من إيرادات الشركة بمقدار العشر (١٠٪) ، وهذا ازدواج ممنوع شرعاً .

فالأوفق أن نكتفى بإحدى الزكاتين : إما الزكاة عن قيمة الأسهم مع أرباحها بمقدار ربع العشر (٥, ٢٪) ، وإما الزكاة عن صافي إيرادات الشركة بمقدار العشر (١٠٪) أيهما أحظ للفقراء .





## المبحث الثالث زكاة السندات

سبق أن بينا أن السندات : تعهد مكتوب من البنك أو الشركة أو الحكومة لحامله بسداد مبلغ معين من قرض في تاريخ معين نظير فائدة مقدرة .

ولبيان حكم الزكاة في هذه السندات يجدر بنا أن نعرض أولاً : **لحكم الزكاة في السندات (أصل الدين)** ، ثم نتعرض ثانياً : **لحكم زكاة فوائد السندات** ، وذلك في مطلبين :

### المطلب الأول

#### زكاة السندات (أصل الدين)

السندات ذات الفوائد الربوية، وكذلك الودائع الربوية يجب فيها تزكية الأصل كزكاة التقود، أي بنسبة ( ٥ , ٢٪ ) من قيمتها عن كل عام متى حل أجلها وبلغت نابا، لأن هذه السندات تمثل ديننا مرجوا لصاحبها، والدين المرجو الأداء - وهو ما كان على مقر موسر - تجب زكاته في كل عام، لأنه بمثابة ما في يده، عملاً برأي **جمهور الفقهاء غير المالكية**.

وهذا مروى أيضاً عن عمر، وعثمان، وابن عمر، وجابر بن عبد الله من الصحابة، ووافقهم على ذلك من التابعين: جابر بن زيد، ومجاهد،

وإبراهيم ، وميمون بن مهران<sup>(١)</sup> .

**أما المالكية:** فيرون أن مثل هذه الديون (كالسندات) يزكيها إذا قبضها لسنة واحدة فقط ، ومحل تزكيتهما لسنة واحدة فقط إذا لم يؤخر الدائن قبضها فرارا من الزكاة ، أى قصدا إلى التهرب من وجوبها عليه ، فإن آخر قبضها فرارا من الزكاة زكاها عن كل عام مضى<sup>(٢)</sup> .

وبهذا يتضح أن الزكاة واجبة في السندات متى حل أجلها وبلغت نصابا بنسبة ٥ ، ٢٪ باتفاق الفقهاء ، وإن كان الخلاف قد وقع بينهم حول زكاة هذه السندات عن كل عام ، أم لسنة واحدة فقط بعد قبضها ، وذلك على الخلاف المذكور بين جمهور الفقهاء والمالكية<sup>(٣)</sup> .

## المطلب الثاني

### زكاة فوائد السندات

يجدر بنا قبل أن نبين الحكم في زكاة فوائد السندات أن نعرض أولا لبيان

(١) الأموال للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ، بتعليق الشيخ محمد حامد الفقى ص ٤٣٢ .

(٢) إنما يزكى الدين عند مالك لسنة من يوم زكى أصله إن كان قد زكاه ، أو من يوم ملك أصله إن لم تجب الزكاة فيه ، بأن لم يقدّمه حولا ، ولو أقام عند المدين أعواما ، فإذا قبضه زكاه لعام فقط ، بشرط أن يتم المقبوض نصابا بنفسه ولو على دفعات . ومحل تزكيته لعام فقط إذا لم يؤخر قبضه فرارا من الزكاة ، أى قصدا إلى التهرب من وجوبها عليه ، وإلا زكاه لكل عام مضى ، كما قال ابن القاسم . انظر حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ج ١ ص ٤٦٦ .

(٣) انظر : أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة للدكتور محمد سليمان الأشقر وآخرين ج ١

الحكم الشرعى لهذه الفوائد من حيث الحل والحرمة، باعتبارها فائدة زائدة على رأس المال، وذلك حتى يتسنى الوصول إلى بيان ما إذا كان يستحق زكاة عن هذه الفوائد أم لا، وذلك في فرعين:

### الضرع الأول: حكم فوائد السندات:

أكدت الشريعة الإسلامية على التحريم الصريح للربا، وأجمع فقهاء المذاهب المعتد بها على أن عبارة «ربا» تعنى الفائدة بجميع أنواعها وأشكالها، سواء كانت تؤخذ على قروض استهلاكية أو إنتاجية، وسواء كان المقرض حكومة أو فردا أو شركة، وسواء كان سعر هذه الفائدة مرتفعا أم منخفضا، فعموم تحريم الربا ينطبق على كافة أشكاله وصوره، مما لا يترك للعقل البشرى مجالا للشك بأن أكل الربا يتعارض تماما مع روح الإسلام.

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٢٧٥) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (٢٧٦) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٢٧٧) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿١﴾

(١) الآيات من ٢٧٥-٢٧٩ من سورة البقرة.

وفي الحديث مارواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة -رضى الله عنه- أن  
النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات . . وذكر منها . . أكل الربا»<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصر الأمر على أكل الربا فحسب، بل لعن الله كل من اشترك في  
عقد الربا، آكلاً أو موكلاً أو كاتباً أو شاهداً، فقد روى البخارى ومسلم عن  
جابر بن عبد الله -رضى الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله آكل الربا  
وموكله وكاتبه وشاهديه»<sup>(٢)</sup>.

فهذه النصوص وغيرها التى تبين شدة التحذير من التعامل بالربا تدل  
على أن الربا له آثار كبيرة وأضرار جسيمة على الفرد والمجتمع في الدنيا  
والآخرة، ولذا فلا بد أن يخلو النظام النقدى والمصرفى من الآثار الربوية في  
المعاملات النقدية، وأنه ينبغى النظر إلى تحريم الربا على أنه جزء أصيل من  
نظام الاقتصاد الإسلامى القائم على نظرة الإسلام للحياة والوجود، وليس  
فقط على أنه موعظة أخلاقية بحته يمكن للمجتمع المسلم المعاصر أن يرتب  
أموره بدونها<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخارى في باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي  
بَطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ كتاب الوصايا ٤/٢، وباب الشرك والسحر من الموبقات،  
كتاب الطب ٧/١٣٣، وباب رمى المحصنات، كتاب الحدود ٨/٢١٨. وأخرجه مسلم في باب  
بيان الكبائر وأكبرها، كتاب الإيمان، صحيح مسلم ٨/٩٢.

(٢) أخرجه البخارى في باب من لعن المصور، كتاب اللباس، صحيح البخارى ٧/٢١٧. وأخرجه  
مسلم في باب: لعن آكل الربا وموكله، كتاب المساقاة، صحيح مسلم ٣/١٢١٩.

(٣) الشيخ محمد أبو زهرة في تحريم الربا تنظيم اقتصادى، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الطبعة  
الثانية، جدة ١٤٠٥هـ ص ٦٦.

فالثابت أن القرض بفائدة - ومنه السندات - هو ربا الجاهلية الذي جاء القرآن بتحريمه، وأكدت السنة على أنه من كبائر الذنوب<sup>(١)</sup>.

فقد ذكر المفسرون أن ربا الجاهلية المحرم بنص القرآن والسنة تحريماً قطعياً هو: «أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدراً معيناً، ويكون رأس المال باقياً، ثم إذا حل الدين طالبوا المديون برأس المال، فإذا تعذر عليه الأداء زادوا في الحق والأجل، فهذا هو الربا الذي كانوا في الجاهلية يتعاملون به»<sup>(٢)</sup>، كما نص بعضهم على: «أن الربا الذي كانت العرب تعرفه وتفعله إنما كان قرض الدراهم والدنانير إلى أجل بزيادة»<sup>(٣)</sup>.

فالتعامل بالربا يتعارض مع السلوك الاقتصادي السليم الذي يقتضى العمل وبذل الجهد، ويقوم على نظام المشاركة في المخاطر والمكاسب، وما يترتب على ذلك من المشاركة الكاملة في الربح والخسارة، أما أن يعهد الناس بمدخراتهم إلى المصارف وغيرها من المؤسسات المالية لفترة محددة، نظير فائدة ثابتة ومحددة من البداية، يتقاضونها دون أن يشاركوا في أرباح وخسائر هذه المصارف، فإن هذا العمل

(١) قرر المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية عام ١٣٨٥ هـ: «أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لافرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي» وأن: «كثير الربا وقليله حرام». مجمع البحوث الإسلامية - المؤتمر السنوي الثاني: القرارات والتوصيات، القاهرة ١٣٨٥ هـ ص ٤٠١ وما بعدها.

(٢) انظر التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت ١٩٨٣ م ج ٢ ص ٣٥٧.

(٣) انظر أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص، مطبعة الأوقاف، القاهرة ١٣٣٥ هـ، ج ١ ص ٤٦٥.

يتعارض مع الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصادي الذي يجب أن يكون في المجتمع الإسلامي .

وبناء على ما سبق ، فإنه يمكن القول بأن القروض الربوية أيا كانت صورتها - ومنها هذه السندات - تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية لاشتمالها على الربا المحرم ، وأن الفائدة التي تؤخذ على هذه السندات مال محرم ليس للمقرض أخذه ، بل يتخلص منه بإنفاقه في وجوه الخير والمصالح العامة للمسلمين ، ماعدا بناء المساجد وطبع المصاحف .

### الفرع الثاني: حكم زكاة فوائد السندات:

إذا كنا قد انتهينا من خلال الفرع السابق والمتعلق بحكم فوائد السندات إلى أن فوائد السندات محرمة ، ولا يصح للمسلم أن يتتفع بها لأنها مال خبيث ، فإنه يأتي السؤال بعد ذلك عن الحكم الشرعي لزكاة هذه الفوائد ، هل تجب فيها الزكاة لأننا لو أعفيناها من الزكاة لأدى ذلك إلى تشجيع الناس على أن يتركوا الحلال إلى الحرام؟ أم أنه لا تجب فيها زكاة ، لأنها مال خبيث غير مملوك حقيقة لصاحبه؟

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نفصل القول في بيان آراء الفقهاء في حكم زكاة المال الحرام ، وذلك على النحو التالي :

انقسم الفقهاء في شأن تزكية المال الحرام إلى فريقين : فريق يقول بزكاته ، وفريق يقول بعدم زكاته .

## الفريق الأول: ويرى أن المال الحرام لازكاة فيه؛

وقد استدلو على ذلك بما يأتي:

**أولاً:** إن المال الحرام لا يملكه من هو في يده، والواجب عليه أن يتخلص منه إن كان يريد التوبة والإنابة إلى الله وعز وجل وبراءة ذمته، وذلك برده إلى أصحابه إن علموا وإلا فالفقراء أولى به.

يقول ابن عابدين<sup>(١)</sup>: «لو كان المال الخبيث نصاباً لا يلزمه الزكاة، لأن الكل واجب التصدق به، فلا يفيد إيجاب التصدق ببعضه».

ويقول ابن حجر<sup>(٢)</sup> ن قلا عن القرطبي قوله: «وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام، لأنه غير مملوك للمتصدق، وهو ممنوع من التصرف فيه، والمتصدق به متصرف فيه، فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً به ومنهياً عنه من وجه واحد وهو محال».

**ثانياً:** المال الحرام بجميع صورته وأشكاله كسب خبيث، والكسب الخبيث لازكاة فيه، لأن الله عز وجل طيب لا يقبل إلا طيباً، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويقول رسول الله ﷺ: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب -

(١) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٢٥.

(٢) فتح الباري لابن حجر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، دار المنار، ج ٣ ص ٣٣٩.

(٣) صدر الآية رقم ٢٦٧ من سورة البقرة.

ولا يقبل الله إلا الطيب - فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبه كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل»<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضا: «لا يقبل الله صدقة من غلول»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: دل الحديث بمنطوقه على أن الله لا يقبل إلا ما كان من كسب طيب، فمفهومه أن ما ليس بطيب لا يقبل، والغلول فرد من أفراد غير الطيب فلا يقبل<sup>(٣)</sup>.

**ثالثا:** إن الواجب رد المال الحرام كله إلى أربابه إن عرفهم، أو التصدق به عن أربابه إن لم يعرفهم، فإذا كان الواجب إخراجه كله، فكيف نأخذ منه ربع العشر ونترك له الباقي يتمتع به وهو يعلم أنه حرام؟

### الفريق الثاني: ويرى أن المال الحرام تجب فيه الزكاة:

وإليك مآقوله:

**أولا: يقول المرحوم الشيخ محمود شلتوت<sup>(٤)</sup>:** «وحتى فيما هو حرام شرعاً فعندى أن الشريعة الإسلامية تقرر خضوعه للضريبة، فالمال المكتسب من

(١) أخرجه البخاري عن أبي هريرة. راجع صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج٣ ص ٣٣٧، حديث رقم ١٤١٠.

(٢) الغلول: الخيانة في الغنيمة. والمراد هنا مطلق الحرام، وتام الحديث: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا يقبل صدقة من غلول». انظر سنن ابن ماجه ج١ باب: لا يقبل الله صلاة بغير طهور ص ١٠٠، حديث رقم ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣) فتح الباري لابن حجر ج٣ ص ٣٣٨.

(٤) راجع الفتاوى - مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر ١٩٥٩ - ص ٣٢٠.

حرام ماله الصدقة ، ذلك أن الأصل ألا يفيد المخالف من مخالفته ، فيصبح بإعفائه من الضريبة في وضع أفضل من ذلك الذى التزم الحلال .

والشريعة لاتقر دفع الضرر بضرر مثله ، والضرر الثانى هو عدم مساهمته في التكاليف اللازمة للمصالح العامة حتى يعفى من الضريبة» .

ويستفاد من هذه الفتوى أنها خاصة بالضريبة التى تفرضها الدولة على المكاسب المحرمة حتى لايفيد المخالف من مخالفته .

**ثانياً: يقول المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة<sup>(١)</sup>؛** «وقد يقول قائل إن الفائدة

التي تؤخذ من السندات مال خبيث ، لأنه ربا ، فكيف تؤخذ منه الزكاة؟ نقول في ذلك أننا لو أعفيناها من الزكاة لأدى ذلك إلى أن يقتنيها الناس بدلا من الأسهم ، وبذلك تتأدى بالناس إلى أن يتركوا الحلال إلى الحرام ، ولأن المال الخبيث إذا لم يعلم صاحبه إنما سبيله إلى الصدقة ، فخبث الكسب داع إلى فرض الصدقة لا إلى إعفائه منها» .

ويقول أيضا<sup>(٢)</sup> : «والسندات ديون ثابتة مقر بها يصح دفع الزكاة

(١) انظر بحثا مقديا للمؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية - مايو ١٩٦٥ - للمرحوم الشيخ محمد أبى زهرة .

(٢) راجع : تقرير حلقة الدراسات الاجتماعية جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٣ ص ٢٧٣ .

عنها، وهو قول صحيح في مذهب الشافعي<sup>(١)</sup>، ولكننا لاحظنا في السندات أنها أوراق مالية يجرى التعامل بها بين الناس، وقيمتها الواقعية قد تختلف عن قيمتها الاسمية علوا وانخفاضا، فيلاحظ منها ما يلاحظ في عروض التجارة، ولو أننا أعفيناها من الزكاة لأنه يلبسها بعض الحرام لتهرب الناس من الزكاة بشراء بعض السندات، ولأدى ذلك إلى الإمعان في التعامل بها، وفيه مافيه فوق ما يؤدي إليه من حرمان الفقراء من حقهم المقسوم.

ولأن صرف الكسب الخيث في الصدقات أمر غير ممنوع، بل إنه يصرف وإن لم يعرف صاحبه الذي أخذ منه بغير حقه كما هي قاعدة الفقهاء.

**ثالثا:** في صدد الحديث عن السندات وزكاتها مع أرباحها التي تحققها مع كونها محرمة شرعاً **يقول الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ عبد الرحمن حسن<sup>(٢)</sup>:** «تعتبر السندات سلعا تجارية تخضع لزكاة التجارة، حيث يتعين إخراج الزكاة عن قيمة السندات الحقيقية وعن الأرباح التي تحققها وإن كانت هذه الأرباح محرمة شرعاً، لأن هذه السندات صارت سلعا تجارية فعلاً... فلو أعفيناها من الزكاة لما يلبسها

(٢) انظر المجموع للإمام النووي ج٦ ص ٢٢، وانظر كذلك التطبيق المعاصر للزكاة للدكتور شوقي شحاته ص ١٢١.

(٢) انظر التقرير المقدم إلى حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية عن الزكاة ونفقة الأقراب - الدورة الثالثة المنعقدة في دمشق ١٩٥٢ - ص ٢٤٢، ٢٤٣.



من محرم لأقبل الناس على شرائها، فيكون ذلك مشجعاً على المحرم ولا يكون قطعاً له».

### رابعاً: يقول الدكتور يوسف القرضاوي<sup>(١)</sup> مؤيداً لهذا الرأي:

«وهذا يتعين الأخذ به بالنظر للسندات خاصة، لأنها ديون لها خصوصية تميزها عن الديون التي عرفها الفقهاء، لأنها تنمي وتجلب للدائن فائدة وإن كانت محظورة، فإن حظر هذه الفائدة لا يكون سبباً في إعفاء صاحب السند من الزكاة، لأن ارتكاب الحرام لا يعطى صاحبه ميزة على غيره، ولهذا أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في الحلى المحرم، على حين اختلفوا في المباح».

### مناقشة الفريق الثاني:

يمكن الرد على أصحاب هذا الرأي من العلماء الذين يرون أن المال الحرام - ويشمل فوائد الودائع والسندات وما أشبه ذلك - تجب فيه الزكاة بعدة ردود لعل من أهمها مايلي:

**أولاً:** إن أصحاب هذا الرأي متفقون على أن هذه الفوائد مال خبيث ومحرم، فإذا كنا أمام إنسان يريد التوبة والإنابة إلى الله عز وجل ومعرفة الحكم الشرعي، فإن الإفتاء بأخذ الزكاة منه إقرار له على المعصية، والإقرار على المعصية لا يجوز شرعاً، أما الإنسان الذي

(١) راجع فقه الزكاة ج١ ص ٥٢٧.

لا يفكر في التوبة والرجوع إلى الله والتخلص من المظالم فإنه لا يفكر في معرفة الحكم الشرعي .

**ثانياً:** إن مادعاه أصحاب هذا الرأي من القول بأن الإعفاء من الزكاة فيه تشجيع للناس على الحرام وهو شراء السندات غير صحيح، إذ الصحيح هو العكس، فالإفتاء بأخذ الزكاة هو الذي يشجع الناس على ارتكاب المحرم، لأنه إذا كانت الزكاة واجبة في هذه الفوائد فما قيمتها؟ ربع العشر وهو مبلغ ضئيل جداً يدفعه صاحب هذه الفوائد ويستمتع بتسعة أعشار وثلاثة أرباع العشر، فلو فرضنا مثلاً أن شخصاً استفاد من سندات ألف جنيه، فما قيمة الزكاة على هذا المبلغ؟ خمسة وعشرون جنيهاً، فما قيمة خمسة وعشرون جنيهاً يخرجها هذا الشخص ليخلص له ٩٧٥ جنيهاً؟ أليس هذا هو الذي يشجع الناس على الحرام، فيجعلهم يقبلون على شراء هذه السندات؟

ومن هنا يتضح أن القول بأخذ الزكاة على هذه الفوائد هو الذي يشجع الناس على التعامل بالحرام من خلال المؤسسات الربوية .

**ثالثاً:** قياس إخراج الزكاة على الفوائد على صرف الكسب الخبيث في الصدقات وأنه غير ممنوع قياس غير صحيح، لأنه في الكسب الخبيث حين يتصدق به فإنما يتصدق به عن صاحبه لا عن نفسه، أما إخراج الزكاة عن هذه الفوائد فإنما يخرجها عن نفسه لا عن غيره .

وبعبارة أخرى فإن صاحب الكسب الخبيث لا يملكه، ولهذا فإنه عند

التصدق به فإنه ينوى الثواب لغيره، بخلاف صاحب الفوائد فإنه يملكها، ولهذا فإنه ينوى الثواب لنفسه.

**رابعاً:** إن القول بأنه تجب الزكاة في هذه الفوائد المحرمة، حتى لا يعطى ارتكاب المحرم لصاحبه ميزة على غيره قول غير صحيح، فأين هذه الميزة؟ إن الحكم الشرعى هو أن يخرج كل الحرام لاربع العشر، بل إن أخذ ربع العشر وترك الباقي هو الميزة التى يكتسبها المتعامل بالربا، وهى التى تشجع غيره على التعامل به مع المؤسسات الربوية.

**خامساً:** إن قياس وجوب الزكاة في الفوائد المحرمة على وجوبها في الحلى المحرمة قياس غير صحيح، لأن المحرم في الحلى هو الاستعمال لا ذاتها، كما ورد في حديث رسول الله ﷺ عن حذيفة قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشرب في أنية الذهب والفضة، وقال: «هى لهم في الدنيا، وهى لكم في الآخرة»<sup>(١)</sup>.

ويقول **ابن قدامة** في هذا الشأن: «إن اتخاذ أنية الذهب والفضة حرام على النساء والرجال جميعاً وكذا استعماله. وقال **الشافعى** في أحد قوليهِ: لا يحرم اتخاذها، لأن النص إنما ورد في تحريم الاستعمال فيبقى إباحة الاتخاذ على مقتضى الأصل في الإباحة»<sup>(٢)</sup>.

(١) سنن ابن ماجه ج٢ ص ١١٣٠ حديث رقم ٣٤١٤.

(٢) المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٨٤، الناشر دار الغد العربى.

**سادسا:** ناقض الدكتور يوسف القرضاوى نفسه، حيث ذكر في مكان آخر أن المال الحرام لازكاة فيه، فقال تحت عنوان «المال الحرام لازكاة فيه»: اشتراط الملك لوجوب الزكاة يخرج به المال الذى يحوزه صاحبه بطريق خبيث من طرق السحت والحرام، كالغصب والسرقه، والتزوير والرشوة والربا والاحتكار والغش ونحوها من أخذ أموال الناس بالباطل، كأكثر أموال سلاطين الجور وأمراء السوء، والمرابين والصوص الكبار والصغار.

ثم قال: فالصحيح أن هؤلاء لا يملكون هذه الأموال المنهوبة، وإن خلطوها بأموالهم الحلال حتى لم تعد تتميز منها».

ثم ساق الأدلة على ذلك، وذكر نصوصا لبعض الفقهاء، ثم قال: والذى نأخذه من هذه الفتاوى الجريئة الصادقة أن المال الحرام لا يملك ولا يطيب لأخذه ولا لورثته أبدا<sup>(١)</sup>.

وبعد البيان لهذا المعترك الفقهي والردود التى أوجب بها عن مزاعم أصحاب الرأى الثانى، يتضح في نظرى رجحان ماذهب إليه أصحاب الرأى الأول الذين يقول بأن الفوائد المحرمة بجميع أشكالها وصورها لا تجب فيها الزكاة، وإنما يجب صرفها جميعا في المصالح العامة للمسلمين، لأن الإسلام يشجع على الكسب الحلال الطيب،

(١) فقه الزكاة ج١ ص ١٣٣، ١٣٤، وانظر بحثا مقديا للندوة الثانية لقضايا الزكاة المعاصرة في الكويت ١٩٨٩ للدكتور عز الدين محمد تونى، ص ١٧٦ ومابعدها، وبحثا آخر مقديا لنفس الندوة للدكتور حامد محمود اسماعيل، ص ١٥٦ ومابعدها.



ويطلب من المسلمين أن يتخلصوا من مظالمهم ، وأن يعملوا على نقاء  
أموالهم حتى يكونوا من الأتقياء الورعين الذين يتعدون عن الشبهات .



## الفصل الثاني زكاة البترول بين التأييد والمعارضة

**تمهيد:**

إن مما أفاء الله تعالى على عباده أن من عليهم بصنوف كثيرة من النعم، وأغدق عليهم أموالاً كثيرة، وثروات طائلة، ركزها في الأرض، وخلطها بترابها، وهدى الإنسان إلى استخراجها بوسائل شتى حتى يستفيد منها.

وكان من أجل هذه الثروات المذخورة في التراب ما يسمى بالذهب الأسود (البترول)، ولاشك أن هذه الثروة لها قيمتها وأهميتها في حياة الإنسان، وخاصة في عصرنا الحديث الذي تتنافس فيه الشركات العالمية للحصول على امتيازات التنقيب عنه في جوف الأرض، بل تتصارع الحكومات، وقد تشتعل بينها الحروب من أجل هذه الثروة الهائلة التي تستخرج من باطن الأرض.

وإذا كان الأمر كذلك فهل في البترول زكاة؟ وإن كان فما هو المقدار الواجب فيه؟ ومتى يجب؟

تلك هي أهم الأسئلة والاستفسارات التي تدور في موضوع زكاة البترول، والتي يجب أن نجليها بوضوح، ولاسيما وأن هذا الموضوع (زكاة البترول) لم ينل قسطا وافيا من البحث والدراسة.

وتستدعى منا دراسة هذا الموضوع أن نعرض له على النحو التالي:

## المبحث الأول

### في

## بيان أن البترول من المعادن السائلة

البترول عبارة عن كائنات حية تحولت بفعل الطبيعة في باطن الأرض إلى مادة سائلة تسمى بالنفط أو البترول، وبهذا فإن البترول معدن من المعادن المستقرة في باطن الأرض، والمخلوقة لله تعالى دون تدخل من أحد.

وسمى معدنا من العدن وهو الإقامة، تقول عدنت بالمكان أى: أقمت به، وعدنت الإبل بمكان كذا: أى لزمته فلم تبرح، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾<sup>(١)</sup> أى: جنات إقامة<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ابن قدامة تعريفا دقيقا للمعدن<sup>(٣)</sup>، فقال:

(١) صدر الآية ٢٣ من سورة الرعد.

(٢) لسان العرب ج١٣ ص ٢٧٩، ومختار الصحاح ص ٤١٨، والحاوي الكبير للماوردي ج٤ ص ٣٥٤.

(٣) يفرق بين المعدن والكنز والركاز، بأن المعدن: هو ماخرج من الأرض مخلوقا لله تعالى دون تدخل من أحد، أما الكنز: فهو المثبت فيها من الأموال بفعل الإنسان، وأما الركاز: فإنه يعمهما (أى المعدن والكنز) لأنه من الركز مرادا به المركوز، أعم من كون راكمه الخالق أو المخلوق، فتح القدير ج١ ص ٥٣٧.

هو كل ماخرج من الأرض ممايخلق فيها من غيرها بماله قيمة<sup>(١)</sup>.

وإنما قال: «ماخرج من الأرض» احترازاً مماخرج من البحر. وقال: «ممايخلق فيها» احترازاً من الكنز الذي يوضع فيها بفعل البشر لا بخلق الله. وقال: «من غيرها» احترازاً من الطين والتراب لأنه من الأرض. وقوله: «مما له قيمة» ليتمكن أن يكون مالا تتعلق به الحقوق. وقد مثل له بالذهب، والفضة، والرصاص، والحديد، والياقوت، والزبرجد، والعقيق، والكحل، وكذلك المعادن الجارية، كالقار (الزفت)، والنفط (البترو)، والكبريت، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فإن البترول من المعادن السائلة، لأن المعادن المستخرجة من باطن الأرض ثلاثة أنواع:

**الأول:** جامد يذوب وينطبع بالنار<sup>(٣)</sup>، كالذهب، والفضة، والحديد، والنحاس، والرصاص.

**الثاني:** جامد لا يذوب ولا ينطبع بالنار، كالجص، والنورة، والكحل، والزرنخ، وسائر الأحجار كالياقوت، والملح.

**الثالث:** مائع ليس بجامد، كالقار (الزفت)، والنفط (البترو)<sup>(٤)</sup>.

(١) المغنى مع الشرح الكبير لابن قدامة ج٣ ص ١٩٠، الناشر دار الغد العربي.

(٢) المغنى مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩٠، وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية ج٢ ص ٢٣٢.

(٣) ينطبع بالنار: أى يقبل السحب والطرق.

(٤) شرح فتح القدير ومعه شرح العناية ج٢ ص ٢٣٣، وشرح الهداية ج٣ ص ١٣٨، والمغنى مع

الشرح الكبير ج٣ ص ١٩٠.

وبذلك يتضح أن البترول معدن من المعادن المائعة أو السائلة التي خلقها الله سبحانه وتعالى، واستقرت في باطن الأرض دون تدخل من أحد، بل إنه من أفضل المعادن المخلوقة لله، لأنه يحقق ثروة هائلة تقدر بالملايين أو المليارات من العملات الصعبة، وذلك في الدول الإسلامية والعربية المنتجة للبترول.

## المبحث الثاني

### الخلافاً الفقهي في زكاة البترول

اختلف فقهاؤنا -رضى الله عنهم- في وجوب الزكاة في البترول تبعا لاختلافهم في تحديد المعدن الذي تجب فيه الزكاة، ويمكن حصر الخلاف الواقع بينهم في رأيين:

**الرأى الأول:** وهو لجمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، ويرون أنه لازكاة في المعادن المائعة أو السائلة، ومنها البترول.

**فيرى أبو حنيفة وأصحابه:** أن المعادن المستخرجة من الأرض مما ينطبع بالنار فيها حق واجب (الزكاة)، فأما المعادن السائلة أو الجامدة التي لا تنطبع فلا شيء فيها عندهم<sup>(١)</sup>.

وإنما قالوا ذلك قياساً على الذهب والفضة اللذين ثبت وجوب الزكاة فيهما بالنص والإجماع، فيقاس عليهما ما أشبههما، وذلك هو

(١) انظر: المرقاة للقارى ج٤ ص ١٤٩، وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية ج٢ ص ٢٣٣، وشرح البناءة ج٣ ص ١٣٨.

الذى ينطبع بالنار من المعادن . أما المعادن السائلة أو الجامدة التى لاتنطبع بالنار فلازكاة فيها عندهم ، لعدم مشابهتها للذهب والفضة ، وعليه فلازكاة في البترول عندهم لأنه من المعادن السائلة .

**ويرى المالكية:** أن المعدن الذى تجب فيه الزكاة هو الذهب والفضة فقط ، أما غيرهما من المعادن كالحديد ، والنحاس ، والرصاص ، وغير ذلك من أنواع المعادن ، فلازكاة فيها<sup>(١)</sup> .

**ويرى الشافعية في المشهور عندهم:** أن الزكاة تقتصر على الذهب والفضة (كما يرى المالكية) ، فأما غيرهما من الجواهر كالحديد ، والنحاس ، والرصاص ، والفيروزج ، والبلور ، والياقوت ، والمرجان ، والزمرد ، والزبرجد ، والكحل وغيرها ، فلازكاة فيها<sup>(٢)</sup> .

**الرأى الثانى:** وهو مذهب الحنابلة ، ويرون أن الزكاة تجب في المعادن مطلقا جامدة أو سائلة ، وعليه فالبترول تجب فيه الزكاة ، لأنه لافرق عندهم بين ما ينطبع وما لا ينطبع من المعادن ، فالمعدن الذى يتعلق به وجوب الزكاة هو كل ماخرج من الأرض ممايخلق فيها من غيرها مما له قيمة ، سواء كان جامدا ، كالحديد ، والرصاص ، والنحاس ، وغيرها ، أم من المعادن الجارية كالنفط ، والقار ، والكبريت ، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر: الشرح الصغير ج١ ص ٦٥٠-٦٥٦ ، والشرح الكبير ج١ ص ٤٨٦-٤٩٢ ، وبداية المجتهد ج١ ص ٢٥٠ .

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب ج٦ ص ٧٧ ، ومغنى المحتاج ج١ ص ٣٩٤-٣٩٦ .

(٣) انظر: المغنى مع الشرح الكبير لابن قدامة ج٣ ص ١٩٠ .

وهذا ماذهب إليه أيضا الإمامية الجعفرية، فقد سئل أبو جعفر الباقر عن الملاحه، فقال: وما الملاحه؟ فقال السائل: أرض سبخة مالحه يجتمع فيها الماء فيصير ملحاً، فقال: هذا المعدن فيه الخمس، قال السائل: والكبريت والنفط يخرج من الأرض؟ فقال: هذا وأشباهه فيه الخمس<sup>(١)</sup>.

**والراجع من هذه الأقوال:** هو ماذهب إليه الحنابلة ومن وافقهم من وجوب الزكاة في البترول، لأنه لافرق في الواقع بين المعدن الجامد والمعدن السائل، ولا بين ماينطبع وما لاينطبع، كما أنه لافرق بين الذهب والفضة وبين المعادن الأخرى، كالحديد، والنحاس، والرصاص، والنفط، والكبريت، فكلها أموال ذات قيمة عند الناس.

### وسبب هذا الترجيح مايلي:

**أولاً:** عموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup>، ولاريب أن البترول مما أخرج الله تعالى لنا من الأرض.

**ثانياً:** أنه معدن، فتعلقت الزكاة بالخارج منه كالأثمان (الذهب والفضة).

(١) انظر: جواهر الكلام للشيخ النجفي ج٢ طبعة حجر بإيران ١٢٧٨هـ، ص ١١٩، ١٢٠.

(٢) صدر الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

**ثالثاً:** أنه مال لو غنمه أحد وجب عليه خمسه ، فإذا أخرجه من معدن «أى من مستقره» وجبت فيه الزكاة ، كالذهب<sup>(١)</sup> .

وقد أخذ **القانون الليبي** برأى الحنابلة ، حيث تنص المادة السابعة منه على وجوب الزكاة في المعادن المستخرجة من باطن الأرض ، سواء أكان المعدن ينطبع بالنار أم لا ، مائعا أو غير مائع ، كما تنص المادة الثامنة منه على أن الزكاة الواجبة هي ربع العشر<sup>(٢)</sup> .

وهذا يدعونا إلى دعوة الدول العربية والإسلامية المنتجة للبترول ، بل ومناشدها بتخصيص جزء من هذا الناتج باسم الزكاة ، بحيث يوزع على المحتاجين والمستحقين شرعاً من مواطنيها ، وما يزيد على حاجتهم بعد ذلك ، وهو ما يقدر بالملايين أو المليارات من العملات الصعبة يوزع على المحتاجين والفقراء في سائر دول العالم الإسلامي ، وذلك من باب التكافل والتراحم والتعاون على البر والتقوى ، وبهذا يمكن القضاء على أكبر العوائق أمام تقدم المسلمين ونهضتهم .

ومما يؤيد مادعونا إليه أنه إذا كان الإسلام لا يرضى أن يشبع مسلم ويجوع

(١) انظر: المغنى مع الشرح الكبير لابن قدامة ج٣ ص ١٩٠ ، وفقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوى ج١ ص ٤٣٧-٤٣٩ ، وفقه الإسلامى وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي ج٢ ص ٧٧٥-٧٨٣ ، وفقه الكتاب والسنة للدكتور أمير عبد العزيز ج٥ ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م ، دار السلام ، ص ٢٥١٧-٢٥٢٠ ، وزكاة الأموال وكيفية تقديرها في الفقه الإسلامى للدكتور جمعة محمد مكي ، طبعة دار الهدى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ، ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) راجع تحقيقاً صحفياً بعنوان : «زكاة البترول بين التأييد والمعارضة» نشر بجريدة صوت الأزهر في العدد ٧٦ الصادر بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠١م ، السنة الثانية ، ص ٢ .

جاره وهو يعلم، فإنه لا يرضى أيضاً أن تشبع دولة إسلامية بينما تجوع أختها، فهذا خطاب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عام الرمادة إلى والى مصر عمرو بن العاص - رضى الله عنه - حيث قال عمر: «إلى العاص بن العاص، سلام الله عليك، أما بعد: أفتراى هالكاً ومن معى، وتعيش أنت ومن معك؟ فياغوثاه «ثلاثاً»، فرد عليه عمرو: «أما بعد. أتاك الغوث، لأبعثن إليك بعيراً أولها عندك وآخرها عندى».

فلو كان مال مصر حقاً لها وحدها ما طالب عمر - رضى الله عنه - بالغوث والنجدة، وهذا يدعو كل الدول الإسلامية الغنية أن تتكافل مع أخوتها من الدول الإسلامية الفقيرة، وتأخذ بيدها وتنقذها مما تعاني منه من الفقر والجهل والمجاعة وكثير من الأمراض.

### المبحث الثالث

#### المقدار الواجب في زكاة البترول

إذا كنا قد انتهينا من خلال المبحث السابق إلى ترجيح الرأى القائل بوجود الزكاة في البترول، باعتباره من أهم المعادن الغنية التى تدر دخلاً كبيراً بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة له، فإننا نأتى بعد ذلك لنبين القدر الواجب في زكاة هذا السائل الحيوى الهام.

هذا وقد اختلف فقهاؤنا - رضى الله عنهم - في المقدار الواجب في زكاة البترول تبعاً لاختلافهم في القدر الواجب في زكاة المعادن عموماً، على

اعتبار أن البترول واحد من هذه المعادن، ويمكن حصر هذا الخلاف فيمايلي :

### القول الأول: الواجب في البترول الخمس؛

فقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأبو عبيد إلى أن الواجب في المعادن الخمس<sup>(١)</sup>.

### وقد استدلو على ذلك بمايلي؛

**أولاً؛** بما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «وفي الركاز الخمس»<sup>(٢)</sup>.

**وجه الدلالة؛** قالوا: المستخرج من الأرض نوعان: أحدهما؛ يسمى (الكنز) وهو المال الذي دفنه بنو آدم في الأرض.

**والثاني؛** يسمى (معدنا) وهو المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض دون تدخل من أحد، والركاز اسم يقع على كل واحد منهما حقيقة<sup>(٣)</sup>، فيشمل المعادن كما يشمل الكنوز المدفونة، فدل ذلك على وجوب الخمس في البترول، باعتباره واحدا من هذه المعادن التي يشملها الركاز.

**ويعترض على هذا الدليل؛** بأن المعدن الذي أوجبتم فيه الخمس ومنه البترول ليس بركاز، بدليل ما رواه الجماعة عن أبي هريرة -رضى الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «العجماء جرحها جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار،

(١) البدائع ج٢ ص ٦٥ .

(٢) البخارى ج٢ برقم ٦٩١٢، ومسلم ج٣- حدود برقم ٤٥ .

(٣) بدائع الصنائع ج٢ ص ٦٥ .

وفي الركاز الخمس»<sup>(١)</sup>.

فقد فرق رسول الله ﷺ في هذا الحديث بين المعدن والركاز بواو العطف، والعطف يقتضى المغايرة، فدل هذا على أن المعدن غير الركاز<sup>(٢)</sup>.

**ويمكن الإجابة عن ذلك:** بأننا لانسلم أن المعدن غير الركاز، لأن الركاز الذى صح أن فيه الخمس يشمل المعدن والكنز، لأنه من الركز أى المركز (الثابت)، سواء من الخالق أو من المخلوق.

**ثانياً:** أيد الحنفية مذهبهم وهو إيجاب الخمس في المعادن المستخرجة بدليل آخر، وهو قياسها على الغنائم الحربية أو اعتبارها نوعاً منها، قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وبيان ذلك: أن هذه المعادن كانت في أيدي الكفار، وقد زالت أيديهم عنها، ولم تثبت يد المسلمين على هذه المعادن، لأنهم لم يقصدوا الاستيلاء على الجبال والمغاور، فبقى ما تحتها على حكم

(١) العجماء: هى البهيمة، وسميت عجماء لأنها لا تتكلم، وجرحها جبار: أى هدر، والمراد الدابة المرسلة في رعيها أو المنفلة من صاحبها، وليس معنى أن المعدن جبار أنه لازكاة فيه، ولكن المراد أنه إذا استأجر رجلاً لاستخراج معدن أو لحفر بئر فانهار عليه فلا ضمان عليه. راجع نيل الأوطار للشوكاني ج٤ ص ١٧٣، ١٧٤، وشرح السيوطى وحاشية السندى على النسائى ج٥ ص ٤٥، ٤٦.

(٢) راجع في هذا المعنى: نيل الأوطار ج٤ ص ١٧٦.

(٣) صدر الآية رقم ٤١ من سورة الأنفال.

ملك الكفار، فإذا استولى عليه المسلمون فإنه يكون غنيمة ويجب فيه الخمس<sup>(١)</sup>.

**والواقع أن هذا الاستدلال ضعيف؛** لأن ادعاء بقاء هذه المعادن على ملك الكفار ادعاء غير مسلم، إذ كيف تكون ملكا لهم وهي جزء من أرض الإسلام في دار الإسلام؟ ومن الذي يجزم بأن هذه المعادن قد تكونت في عصر ما قبل الإسلام؟<sup>(٢)</sup>

### القول الثاني: الواجب في البتروث ربع العشر؛

فقد ذهب المالكية والحنابلة إلى أن الواجب في المعادن ربع العشر<sup>(٣)</sup>.

### وقد استدلوا على ذلك بما يلي:

**أولاً:** مارواه أبو داود ومالك في الموطأ والبيهقي<sup>(٤)</sup> عن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبيلة<sup>(٥)</sup>، وهي من ناحية الفرع، فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا

(١) راجع في هذا المعنى بدائع الصنائع ج٢ ص ٦٧.

(٢) فقه الزكاة ج١ ص ٤٤٤.

(٣) المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩٠.

(٤) أبو داود ج٣ رقم ٣٠٦١، والموطأ ج١ ص ٢٤٨ برقم ٨ باب الزكاة في المعادن، والبيهقي ج٤ ص ١٥٢.

(٥) القبيلة: منسوبة إلى قبل، وهي ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام، وقيل هي من ناحية الفرع، وهو موضع بين نخلة والمدينة. نيل الأوطار ج٤ ص ١٧٦، وموطأ مالك مع هامشه ج١ ص ٢٤٨، والحاوي الكبير للماوردي ج٤ ص ٣٦.

الزكاة إلى اليوم».

وهذا الأثر وإن كان فيه دليل لمن قال: إن الواجب في المعادن الزكاة، وهي ربع العشر، إلا أن الشافعي قال فيه: ليس هذا مما يثبت أهل الحديث، ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه، وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ فيه<sup>(١)</sup>.

**ثانياً:** ماروى أن رسول الله ﷺ قال: «وفي الرقة ربع العشر»<sup>(٢)</sup> والرقة هي الفضة وقد وجب فيها ربع العشر، فكذلك المعدن بالقياس عليها.

### القول الثالث: قول من يجعل الواجب على قدر المؤنة:

يرى بعض الفقهاء أن الواجب في المعادن - ومنها البترول - يختلف باختلاف الجهد المبذول ونفقات الاستخراج.

فإذا كان الجهد المبذول كثيراً ونفقات الاستخراج عالية فالواجب ربع العشر، أما إذا كان الجهد المبذول يسيراً ونفقات الاستخراج قليلة فالواجب الخمس. وهذا قول للإمام مالك والشافعي - رضى الله عنهما -<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا يقول **الإمام الرافعي** - من الشافعية -: «إن ماناله من غير تعب ومؤنة فيه الخمس، وماناله بالتعب والمؤنة ففيه ربع العشر، جمعاً بين

(١) الأم ج٢- ص ٤٣، طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة، ونيل الأوطار ج٤ ص ١٧٥.

(٢) أخرجه أبو داود عن ثمامة ج٢ ص ٩٧.

(٣) انظر في هذا المعنى: الشرح الكبير للرافعي على الوجيز للغزالي المطبوعين مع المجموع للإمام النووي ج٦ ص ٨٨، ٨٩.

الأخبار، وأيضا فإن الواجب يزداد بقلّة المؤنة وينقص بكثرتها، ألا ترى أن الأمر كذلك في المسقى بماء السماء والمسقى بالنضح؟<sup>(١)</sup>

### الرأى الراجح:

بعد عرض أقوال الفقهاء في مسألة القدر الواجب في زكاة المعادن بوجه عام وزكاة البترول بوجه خاص، وبعد بيان أدلتهم وما أمكن مناقشته منها، يتضح لى رجحان مذهب إليه أصحاب القول الثالث القائلون بالتفصيل، والذين يرون أن القدر الواجب يختلف باختلاف المؤنة، بحيث إذا انعدمت المؤنة أو قلت كان الواجب الخمس، أما إذا كثرت المؤنة فالواجب ربع العشر.

### وقد دعانى إلى ترجيح هذا القول مايلى:

**أولاً:** مارأيته من ضعف في أدلة أصحاب القولين الأول والثانى، حيث قد وجه إلى أدلة كل منهما اعتراضات وطعون من شأنها أن تضعف هذه الأدلة في دلالتها على المطلوب.

**ثانياً:** كذلك فإن فى الأخذ بالقول الثالث - القائل بالتفصيل - جمعا بين الأخبار، وتوفيقا بين الأحاديث التى تفيد أن فى المعادن الخمس، والأحاديث التى تفيد أن الواجب فيها هو ربع العشر، والعمل بالدليلين أولى من العمل بأحدهما وإهمال الآخر.

(١) انظر المرجع السابق نفس الموضع.

**ثالثاً:** القياس على زكاة الزروع والثمار، حيث إن الواجب فيها يختلف باختلاف الجهد، فكذلك المعادن يجب أن يكون الواجب فيها على قدر التعب والتكاليف.

## المبحث الرابع نصاب البترول

هل يشترط في زكاة البترول أن يبلغ نصاباً معيناً؟

بالبحث في زكاة المعادن يتبين أن الفقهاء قد اختلفوا في اشتراط النصاب ومقداره على قولين:

**القول الأول:** يرى أبو حنيفة وأصحابه وجوب الزكاة في القليل والكثير من غير اعتبار للنصاب، وذلك لعموم الأخبار في المعادن، ولأنه لا يعتبر له حول فلم يعتبر له نصاب كالركاز<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** وهو قول أكثر أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية، وقد اشترطوا جميعاً النصاب، وهو ما يبلغ من الذهب عشرين ديناراً، ومن الفضة مائتي درهم، أو قيمة ذلك من غيرهما<sup>(٢)</sup>.

**وقد استدلووا على ذلك:** بعموم الأحاديث التي وردت في نصاب الذهب والفضة، مثال ذلك ما روى أن النبي ﷺ: «كان يأخذ من كل عشرين

(١) شرح فتح القدير ج٢ ص ٢٣٤، والمغنى مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩١.

(٢) الشرح الكبير للرافعي المطبوع مع المجموع للنووي ج٦ ص ٩٢، وأسهل المدارك ج١ ص ٣٧٩،

والمغنى مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩١، والمحلى ج٦ ص ١٠٨.

ديناراً فصاعداً نصف دينار، ومن الأربعين ديناراً ديناراً»<sup>(١)</sup>.

وكذلك ماروى أن رسول الله ﷺ قال: «إني قد عفوت عنكم عن صدقة الخيل والرقيق، ولكن هاتوا ربع العشر، من كل أربعين درهماً درهماً»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك ماروى أن رسول الله ﷺ قال: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة»<sup>(٣)</sup>.

**والراجع** الذى تعضده الأدلة هو اعتبار النصاب، لأن القدر الواجب إخراجه إنما وجب مواساة للفقراء وشكراً لنعمة الغنى، وغير النصاب لا يحتمل المواساة، فاعتبر النصاب كسائر الأموال الزكوية.

وليس معنى اشتراط النصاب في المستخرج أن ينال في الواحدة نصاباً، بل ماناله في دفعات يضم بعضه إلى بعض حتى يكمل النصاب، بشرط أن يكون ما بين الدفعتين متقاربا.

فإن تتابع العمل ولكن لم يتواصل النيل، بأن انقطع المعدن زماناً ثم عاد النيل، فإن كان زمان الانقطاع يسيراً لم يقدح في الضم، وإن طال فمن العلماء من يرى الضم، لأن المعدن كثيراً ما يعرض له ذلك، فلو لم يضم لبطلت زكاة المعدن في كثير من الأحوال، ومنهم من يرى أنه لا يضم ويكون

(١) أخرجه ابن ماجة عن ابن عمر وعائشة -رضى الله عنهما- ج١ ص ٥٧١.

(٢) أخرجه ابن ماجة عن علي -رضى الله عنه- ج١ ص ٥٧٠.

(٣) أخرجه ابن ماجة عن جابر بن عبد الله -رضى الله عنهما- ج١ ص ٥٧٢.

ذلك بمثابة حب زرعين أو ثمار موسمين<sup>(١)</sup>.

والرأى الذى نميل إليه هو أن يترك تقدير ذلك لأهل الخبرة في هذا المجال، عملاً بقول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

## المبحث الخامس

### وقت وجوب الزكاة في البترول

هل يشترط في زكاة البترول حول؟ أم أن الحق فيه يجب بمجرد استخراجِه والحصول عليه؟

اختلف فقهاؤنا - رضى الله عنهم - في اشتراط الحول في زكاة المعادن عموماً على قولين:

**القول الأول:** وهو قول جمهور الفقهاء وعامة العلماء من السلف والخلف، وقد ذهبوا إلى عدم اشتراط الحول في زكاة المعدن - ومنه البترول - بل إنه يجب الحق فيه بمجرد استخراجِه والحصول عليه، وذلك بعد تصفيته وتنقيته وتمييزه<sup>(٣)</sup>.

**وحجتهم:** أن المعدن مال مستفاد من الأرض، فلا يعتبر في وجوب حقه حول، كالزروع والثمار والركاز، ولأن الحول يعتبر في غير

(١) الوجيز للغزالي وشرحه للرافعى المطبوعين مع المجموع للنووى ج٦ ص ٩٣ - ٩٦.

(٢) عجز الآية رقم ٤٣ من سورة النحل، وكذلك عجز الآية رقم ٧ من سورة المؤمنون.

(٣) المجموع ج٦ ص ٨١ والموطأ مع المتقى ج٢ ص ١٠٤، والمغنى مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩٢.

هذا لتكميل النماء، والمعدن يتكامل ثماؤه دفعة واحدة، فلا يعتبر له حول كالزروع<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني**؛ وهو لإسحاق وابن المنذر، وقد خالف جمهور العلماء فاشتراطا الحول، عملا بقول رسول الله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث ضعيف لا يحتج به، ولو سلمنا عدم وجود الضعف فيه فقد أجمع العلماء على أنه غير باق على عمومته، بل يخص منه الزروع والثمار، ويلحق بها المعدن بالقياس<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين رجحان ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من عدم اشتراط الحول.



(١) المهذب وشرحه المجموع ج٦ ص ٨٠، والمغنى مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩٢.

(٢) أخرجه ابن ماجة عن عائشة -رضى الله عنها- ج١ ص ٥٧١.

(٣) في هذا المعنى: المغنى مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩٢.

## الفصل الثالث

### زكاة مزارع الأسماك والدواجن والحيوانات

#### تمهيد:

انتشرت في هذه الأيام وسائل كثيرة لتنمية الأموال وثمارها، فهناك مزارع الأسماك التي تنتج ثروة سمكية هائلة تقدر بأموال طائلة، وهناك مزارع الدواجن من البط والدجاج التي تنتج كميات هائلة من البيض، أو تسمن للحم، كما أن هناك مزارع الحيوانات التي تقام بغرض التسمين، أو تتخذ لإنتاج الألبان وتدر دخلا وفيرا على أصحابها، ولم يعرف المسلمون الأوائل في عصر النبوة وعصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم هذه الثروات النامية، ولهذا فلم يصدروا لها حكما.

وعلى ذلك: فهل في هذه الأموال وما يشبهها من سائر المنتجات الحيوانية الأخرى زكاة؟

للإجابة عن ذلك سوف نقوم بدراسة هذا الفصل وتحليله وتقسيمه إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** في زكاة مزارع الأسماك والدواجن.

**المبحث الثاني:** في زكاة مزارع الحيوانات المتخذة للتجارة.

## المبحث الأول زكاة مزارع الأسماك والدواجن وما فى حكمها

تنتشر فى كثير من البلدان النامية والمتقدمة ما يعرف باسم المزارع السمكية ومزارع الدواجن ، فيقوم أصحاب المزارع السمكية بتربية السمك الصغير حتى يكبر ويبلغ حجما معقولا يكون صالحا للأكل ثم يباع للمستهلكين ، وكذلك يقوم أصحاب مزارع الدواجن بتربية صغار الدجاج والبط والأوز حتى يصل إلى الوزن المعقول الذى يصلح معه للأكل ثم يباع للمستهلكين ، وقد تثثمر هذه الدواجن فى إنتاج البيض الذى يقبل عليه المشترون من المستهلكين وأصحاب المزارع .

فهل فى هذه الأموال زكاة؟ وإن كان يجب فكم يكون مقدارها؟ وهل إخراج الزكاة يكون من عينها أم من قيمتها؟

هذه هى أهم الأسئلة والاستفسارات التى ستكون الإجابة عنها من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

**المطلب الأول:** فى التكييف الفقهى لزكاة مزارع الأسماك والدواجن ومقدارها .

**المطلب الثانى:** فى إخراج هذه الزكاة ، هل يكون من عينها أم من قيمتها .

## المطلب الأول

### التكييف الفقهي لزكاة مزارع الأسماك والدواجن

#### ومقدارها

بالنظر فى هذين النوعين من وسائل استثمار الأموال، وهما: مزارع الأسماك، ومزارع الدواجن، أو نحوهما، نجد أنهما يدخلان فى نطاق عروض التجارة. وذلك لأن فقهاءنا -رضى الله عنهم- قد عرفوا عروض التجارة بأنها: كل ما يعد للبيع والشراء بقصد الربح<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن كل ما عدا النقدين مما يعد للتجارة من المال على اختلاف أنواعه، مما يشمل الآلات والأمتعة والثياب والمأكولات والحيوانات والنباتات والطيور والعقار يعد من عروض التجارة<sup>(٢)</sup>، وتجب فيه زكاة عروض التجارة إذا استوفيت شروطها.

وكذلك فإن هذين النوعين من النشاط الاستثمارى (مزارع الأسماك، مزارع الدواجن) ينطبق عليهما ويتحقق فيهما الشرطان اللذان اشترطهما العلماء حتى يكون الشئ من عروض التجارة، وهما:

#### الشرط الأول: نية التجارة:

وذلك أن ينوى عند تملك العرض أنه للتجارة، فإذا لم ينو عند تملكه أنه للتجارة لم يصر للتجارة.

(١) مطالب أولى النهى ج ٢ ص ٩٦.

(٢) المغنى مع الشرح الكبير ج ٣ ص ١٩٤.

أما إذا وجدت نية التجارة بعد التملك لم يصر الشيء من عروض التجارة بمجرد النية، لأن مجرد النية لا تعمل، بل لابد من اقتران العمل بالنية<sup>(١)</sup>، وذلك كما لو نوى الحاضر السفر فإنه لا يثبت له حكم السفر بدون الفعل<sup>(٢)</sup>.

وهذا الشرط وهو نية التجارة قد تحقق في هذين النوعين من النشاط الاستثماري، فصاحب مزرعة السمك عندما اشترى صغار السمك لم يشتريها بقصد استهلاكه واستهلاك أسرته منها بعد أن تكبر، وإنما اشتراها بقصد تربيتها حتى تصل إلي حد معقول تصلح معه لإقبال الناس على شرائها، وكذلك الأمر عند صاحب مزرعة الدواجن، فإنه لم يشتري هذه الدواجن الصغيرة بقصد استهلاكها، وإنما اشتراها ليربيها ثم يبيعها بعد ذلك لجمهور الناس.

**الشرط الثاني:** أن يملك العرض بعقد فيه عوض، كالبيع، والإجارة، والزواج، والخلع، وهذا الشرط اشترطه المالكية، والشافعية، ومحمد بن الحسن، أو يملكه بفعله، سواء كان بعوض أم بغير عوض من أفعاله، كالبيع والزواج، والخلع وقبول الهبة والوصية، والغنيمة، واكتساب المباحات، كما يرى الحنابلة وأبو يوسف<sup>(٣)</sup>.

(١) العمل: هو البيع والشراء. والنية: هي قصد الربح.

(٢) راجع: البدائع ج٢ ص ٢١، وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية ج٢ ص ٢١٨، ٢١٩، والمجموع ج٦ ص ٤٩، وفتح العزيز شرح الوجيز للرافعي بذييل المجموع ج٦ ص ٤١، ٤٢، ومعنى المحتاج ج١ ص ٣٩٨، والمعنى ج٣ ص ٣١.

(٣) حاشية ابن عابدين ج٢ ص ١٣، ١٤، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي عليه ج١ ص ٤٧٢، وشرح المحلى على المنهاج ج٢ ص ٢٨، ٢٩، والمعنى مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩٦.

والأسماك الصغيرة تربي في هذه المزارع ، وكذلك الدواجن الصغيرة التي تربي في هذه المزارع اشتراها صاحب المزرعة بعقد فيه عوض ، فتحقق فيها ما اشترطه المالكية ، والشافعية ، ومحمد بن الحسن ، وتحقق فيها أيضا ما اشترطه الحنابلة وأبو يوسف .

وبناء على ما سبق من تحقق الشرطين السابقين اللذين اشترطهما العلماء في صيرورة العرض للتجارة ، فإنه يجب على صاحب مزرعة الأسماك أن يقوم مافي المزرعة من أسماك ، سواء كانت صغيرة أم كبيرة ، ويخرج عنها بعد كل حول ربع عشر قيمتها ، أي ٢٥٪ من قيمة هذه الأسماك وأرباحها إذا بلغت نصابا ، أو لم تبلغ قيمتها نصابا لكن بإضافتها إلى ما عنده من مال تبلغ النصاب .

وكذلك الأمر بالنسبة لمالك مزرعة الدواجن من الدجاج والبط والأوز ومافي حكمها<sup>(١)</sup> .

على أنه مما ينبغي ملاحظته أن تقويم الصغار سواء في مزارع الأسماك أو الدواجن واجب ، ويدخل في الوعاء الزكوي لهذه الأموال ، سواء كانت هذه الصغار أولادا للكبار أم لا .

لأنها إذا لم تكن أولادا للكبار فهي مملوكة ينطبق عليها الشرطان اللذان

(١) راجع : زكاة عروض التجارة للدكتور محمد رأفت عثمان ، بحث منشور بمجلة أبحاث وأعمال الندوة السادسة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في إمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٤-١٦ ذو القعدة ١٤١٦هـ الموافق ٢٠٢٠/٤/٤-١٩٩٦م ص ١٢٥ وما بعدها .

بينهما العلماء لصيرورة العرض للتجارة، فتصير بهذا عروض تجارة، وتقوم مع الكبار .  
وأما إذا كانت أولاداً للكبار فيجب تقويمها أيضاً، تخريجاً على أصح  
الرأيين في فقه الشافعية في أن نتاج مال التجارة هو مال تجارة أيضاً، لأن  
الولد جزء من الأم، فيأخذ حكمها، وزوائد مال التجارة من فوائد التجارة  
عند التجار<sup>(١)</sup> .

## المطلب الثاني

### هل إخراج الزكاة يكون من عين السلعة أم من قيمتها؟

بعد أن يقوم صاحب مزرعة الأسماك أو الدواجن قيمة هذه الأشياء التي  
يملكها تمهيداً لإخراج الزكاة عنها على النحو الذي سبق بيانه، بقى أن نعرف  
: م يخرج التاجر زكاته؟ هل يجوز له أن يخرجها جزءاً من عين البضاعة  
التي يملكها (سمكاً أو دجاجاً مثلاً) ، أم أن له أن يخرجها نقوداً بقيمة  
الواجب؟

الواقع أن فقهاءنا -رضى الله عنهم- قد اختلفوا في هذه المسألة على

(١) يقول الإمام القليوبي -أحد فقهاء الشافعية- في حاشيته تعليقا على قول الإمام النووي وجلال  
الدين المحلي : « والأصح أن ولد العرض من الحيوان مال تجارة » قال القليوبي : « سواء كان من  
نعم (أى إبل وبقرة وغنم) أو خيل، أو إماء، أو غيرها، ويظهر أن مثله فرخ بيض  
للتجارة، ويلحق بولده صوفه، وريشه، وشعره، ولبته، وسمته، ونحوها، فكلها مال تجارة»  
. حاشية قليوبي على شرح المحلي على المنهاج ج ٣ ص ٣٠ .

وراجع أيضاً : فتح العزيز للرافعي، وشرح الوجيز للغزالي مع المجموع للنووي ج ٦ ص ٦٥ ،  
والمجموع ج ٦ ص ٧٤ ، وشرح جلال الدين المحلي على المنهاج للنووي ج ٣ ص ٣٠ .

عدة أقوال :

**القول الأول:** يرى أبو حنيفة والشافعي في أحد أقواله : أن التاجر مخير بين إخراج الزكاة من قيمة السلعة ، وبين الإخراج من عينها .

فتاجر الثياب مثلا يجوز له أن يخرج الزكاة من الثياب نفسها ، كما يجوز له أن يخرج من قيمتها ، وكذلك تاجر السمك والدواجن يجوز له أن يخرج من البضاعة نفسها ، كما يجوز له أن يخرج من قيمتها ، وذلك لأن هذه السلع أموال تجب فيها الزكاة ، فجاز إخراجها من عينها كسائر الأموال .

**وأجيب عن ذلك:** بأننا لانسلم أن الزكاة تجب في المال وإنما تجب في قيمته<sup>(١)</sup> .

**القول الثاني:** وهناك قول ثان للإمام الشافعي يرى : أنه يجب الإخراج من عين البضاعة ولا يجوز الإخراج من القيمة ، لأن زكاة العروض تكون من أعيانها لا من أثمانها<sup>(٢)</sup> .

وبناء على هذا الرأي فإنه يجب على مالك الأسماك أو الدواجن أن يخرج القدر الواجب منها أسماكا أو دواجنا .

وهذا الرأي ضعيف أيضا ، لأن عين السلعة قد لا ينفع الفقير لكونه غير محتاج إليها ، فيقوم ببيعها بثمن بخس ، فيضار الفقير من جراء ذلك .

(١) المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩٦ .

(٢) الروضة للإمام النووي ج٢ ص ٢٧٣ ، وبداية المجتهد ج١ ص ٢٦٠ .

**القول الثالث:** وهو للإمام أحمد والشافعي في قول ثالث : حيث قالوا  
بوجوب إخراج الزكاة من قيمة السلعة لامن عينها ، لأن النصاب في التجارة  
معتبر بالقيمة ، فكانت الزكاة منها كالعين في سائر الأموال<sup>(١)</sup> .

### الرأى المختار:

ونحن نميل إلى ترجيح الرأى الأخير نظرا لأنه يقوم على رعاية مصلحة  
الفقير ، ويحقق منفعته .

وقد رجح الدكتور يوسف القرضاوى<sup>(٢)</sup> هذا الرأى الأخير بوجوب  
الإخراج من القيمة ، فقال : وهذا الرأى الأخير هو الذى أرجحه نظرا  
لمصلحة الفقير ، فإنه يستطيع بالقيمة أن يشتري مايلزم له ، أما عين السلعة  
فقد لا تنفعه ، فقد يكون فى غنى عنها فيحتاج إلى بيعها بثمن بخس ، وهذا  
هو الرأى المتبع فى حالة ما إذا كانت الحكومة هى التى تجمع الزكاة وتصرفها ،  
لأن ذلك هو الأليق والأيسر .

ثم قال : ويمكن العمل بالرأى الذى يوجب الإخراج من عين السلعة فى  
حالة واحدة بصفة استثنائية ، وهى : أن يكون التاجر هو الذى يخرج زكاته  
بنفسه ويعلم أن الفقير فى حاجة إلى عين السلعة ، فقد تحققت منفعته بها ،  
والمسألة دائرة على اعتبار المصلحة وليس فيها نص .

(١) المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٩٦ .

(٢) فقه الزكاة ج١ ص ٣٣٨ .

وقد ورد لشيخ الإسلام ابن تيمية في فتاويه<sup>(١)</sup> ما يؤيد هذا الترجيح :  
فقد سئل عن التاجر : هل يجوز أن يخرج قيمة ما وجب عليه من بعض  
الأصناف عنده ؟ فذكر في الجواب عن ذلك أقوالاً :

١- يجوز مطلقاً .

٢- لا يجوز مطلقاً .

٣- يجوز في بعض الصور للحاجة أو المصلحة الراجعة .

قال : وهذا القول ( الأخير ) هو أعدل الأقوال ، ثم قال : فإن كان آخذ  
الزكاة يريد أن يشتري بها كسوة فاشترى رب المال له بها كسوة وأعطاه ، فقد  
أحسن إليه ، وأما إذا قوم هو الثياب التي عنده وأعطاه ، فقد يقومها بأكثر  
من السعر ، وقد يأخذ الثياب من لا يحتاج إليها ، بل يبيعها فيغرم أجره  
المنادى (الدلال) ، وربما خسرت فيكون في ذلك ضرر علي الفقراء .

(١) فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ٢٩٩ .

## المبحث الثاني

### زكاة مزارع الحيوانات المتخذة للتجارة

تمهيد:

سبق وأن أشرنا إلى أنه من وسائل تنمية الأموال وتثميرها أن يقوم شخص بإقامة مزرعة لتربية الحيوانات من إبل وبقر وغنم ونحوها وتسمينها ثم بيعها بعد ذلك، لتدر عليه ربحا عظيما، وقد يقوم هذا الشخص بإقامة هذه المزارع بقصد استغلال ما ينتج عن هذه الحيوانات من ألبان وما يستخرج منها من زبد أو قشدة أو جبن.

فهل في هذه الحيوانات زكاة؟ وهل في إنتاجها من الألبان ونحوها

زكاة؟

تقتضى منا الإجابة عن هذه الأسئلة أن نقسم هذا المبحث إلي مطلبين :

**المطلب الأول:** في زكاة الحيوانات المتخذة للتجارة التي تجب الزكاة في

جنسها.

**المطلب الثاني:** في زكاة إنتاج الحيوانات المتخذة للتجارة.

## المطلب الأول

### زكاة الحيوانات المتخذة للتجارة التي تجب

#### الزكاة في جنسها

إذا كانت عروض التجارة كأبقار والأغنام والإبل المتخذة للتجارة والتي تجب الزكاة في جنسها، فهل تكون الزكاة من عينها كما هو الحكم فيها إذا لم تكن عروض تجارة؟ أو تكون الزكاة فيها زكاة عروض التجارة، فيقومها مالها ويخرج الزكاة من قيمتها؟

للإجابة عن هذا السؤال نفرق بين حالتين :

#### الحالة الأولى: أن تكون الحيوانات سائمة<sup>(١)</sup> وغير عاملة<sup>(٢)</sup>؛

فإذا كانت الحيوانات المتخذة للتجارة سائمة، وغير عاملة، وحال عليها الحول وبلغت النصاب، وكان السوم ونية التجارة موجودين، هنا في هذه الحالة لا يجمع في هذه الحيوانات بين زكاة العين وزكاة التجارة، وإنما الواجب هو إحدى هاتين الزكاتين، وذلك لقوله ﷺ: «لاثنى في الصدقة»<sup>(٣)</sup>.

#### ولكن أى الزكاتين هو الواجب؟

- (١) الحيوانات السائمة: هي التي لا يتحمل صاحبها ثمن أكلها، بل ترعى في كلاً مباح، كالأعشاب الخضراء والنباتات التي توجد في الصحارى والغابات الطبيعية.
- (٢) الحيوانات غير العاملة: هي التي لاتعمل في الأرض وسقى الزرع وحمل الأشياء الثقيلة.
- (٣) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة ج٣ ص ٢١٨.

ثمة خلاف بين العلماء فى هذه المسألة يفصله على النحو التالى :

**الرأى الأول:** يرى الحنفية ، والحنابلة ، والشافعى فى القديم ، والثورى : أنه يجب على التاجر أن يزكى هذه الحيوانات زكاة التجارة ، فىقومها مالكها ويخرج الزكاة من قيمتها بمقدار ربع العشر ٥ ، ٢٪ .

**ودليل هذا الرأى:** أن زكاة التجارة أنفع للفقراء والمساكين ، لأنها تجب فىما زاد بالحساب ، ولأن الزائد عن النصاب قد وجد سبب وجوب زكاته ، فىجب كما لو لم يبلغ بالسوم نصاباً<sup>(١)</sup> .

**الرأى الثانى:** ويرى المالكية ، والشافعى فى الجديد بمصر - وهو الأصح عند الشافعية - : أنه يجب أن تزكى هذه الحيوانات زكاة العين ، كما هو حكمها لو لم تكن عروض تجارة ، وبالتالى فلا تقوم .

**ودليل هذا الرأى:** أن زكاة العين أقوى ، لأنها محل اتفاق بين العلماء ، وأما زكاة عروض التجارة فمحل خلاف بينهم .

ومن ناحية أخرى فإن زكاة العين يعرف نصابها قطعاً بالعدد والكيل ، وأما التجارة فتعرف ظناً لقطعاً<sup>(٢)</sup> .

(١) البدائع ج٢ ص ٢١ ، والمجموع ج٦ ص ٥٠ ، ٥١ ، والمغنى مع الشرح الكبير ج٣ ص ٢٠٠ .

(٢) المجموع ج٦ ص ٥٠ ، ٥١ ، ومغنى المحتاج ج١ ص ٤٠٠ ، والمغنى مع الشرح الكبير ج٣ ص

## الرأى الراجح:

ونحن نميل إلى ترجيح الرأى القائل بوجوب زكاة عروض التجارة ، لأنها الأنفع والأحظ للفقراء والمساكين .

**ومما يؤكد هذا الترجيح:** أنه لو كان عنده خمس من الإبل جعلها عروض تجارة ، فإنه يجب عليه أن يخرج عنها شاة ، وهو المقدار الواجب عن خمس من الإبل إلى تسع فى زكاة العين ، أما إذا لم تبلغ النصاب بأن كانت أربعاً أو أقل ، فإنه لا تجب فيها زكاة العين ، فإن زكيت زكاة عروض التجارة وقومت وجبت فيها الزكاة ، متى بلغت القيمة نصاب الزكاة فى الأثمان .

كذلك فإن الزائد على النصاب فى زكاة العين - وهو ما زاد على خمس من الإبل إلى تسع مثلاً - لا تجب فيه الزكاة ، أما لو قلنا بزكاة التجارة فإنه يجب فيه الزكاة ، لأنه يقوم مع النصاب .

### الحالة الثانية: أن تكون الحيوانات غير سائمة (معلوفة) أو كانت عاملة؛

إذا كانت الحيوانات المتخذة للتجارة غير سائمة ، وهى التى يتحمل صاحبها ثمن أكلها ، أو كانت عاملة فى حرث الأرض أو سقى الزرع أو حمل الأشياء الثقيلة ، أو كانت للركوب مثلاً وهى معدة للتجارة ، فإنها تزكى زكاة عروض التجارة ولا تجب فيها زكاة العين ، بأن تقوم عند نهاية كل حول وتخرج الزكاة من قيمتها بمقدار ربع العشر ٥ ، ٢٪ إذا بلغت النصاب .

## المطلب الثاني

### زكاة إنتاج الحيوانات المتخذة للتجارة

بيننا فيما سبق أنه من وسائل استثمار الأموال وتنميتها أن تستغل الحيوانات المعدة للتجارة في إنتاج الألبان ومشتقاته من الجبن والزبد والقشدة وغيرها من الأشياء التي تدر دخلا وفيروساً أعلى أصحابها. فما الحكم في هذا النوع من وسائل تنمية الأموال من حيث الزكاة؟

أما عن حكم هذه الحيوانات نفسها المتخذة للتجارة التي تجب الزكاة في جنسها، فقد بينا آراء العلماء في حكم زكاتها، واخترنا الرأي القائل بأن الزكاة التي تجب فيها زكاة عروض التجارة وليس زكاة العين، لأنها الأنفع والأحظ للفقراء والمساكين.

وأما إنتاج هذه الحيوانات من الألبان ونحوها، فإنها تقوم في نهاية كل عام مع الحيوانات نفسها، ويخرج من قيمة هذا كله ربع العشر ٥، ٢٪ عن هذه الحيوانات وتاجها إذا بلغت نصاب زكاة الأثمان.

يقول الإمام **جلال الدين المحلي** في شرحه لمنهاج الطالبين للنووي - بعد أن ذكر الرأي الجديد والقديم للشافعي - : « وعلى القديم (يعنى القائل بتزكية الحيوانات زكاة التجارة) تقوم مع درها، ونسلها، وصوفها، وما اتخذ من لبنها، بناء على أن التاج مال تجارة »<sup>(١)</sup>.

(١) شرح المحلي على منهاج الطالبين للنووي ج ٢ ص ٣١، وراجع أيضاً مجلة أبحاث وأعمال الندوة السادسة لقضايا الزكاة المعاصرة، مرجع سابق ص ١٢٩، ١٣٠.



وهذا ويرى بعض العلماء أن تعامل المنتجات الحيوانية كالألبان وغيرها معاملة العسل ، فيؤخذ العشر من صافي إيراداتها قياسا على غلة الأرض الزراعية ، وهذا في الحيوانات غير السائمة التي تتخذ للألبان خاصة مالم تعتبر الحيوانات نفسها ثروة تجارية<sup>(١)</sup> .

**والرأى الأول هو الأول بالقبول** لأن هذه الحيوانات قد اتخذت للتجار

( بقصد الربح ) فتزكى زكاة عروض التجارة ، فهي أقرب إليها من زكاة الأراضي الزراعية وما يقاس عليها من العسل ونحوه .

**هذا وما يجب ملاحظته** : أن الزروع والثمار المتخذة للتجارة والتي تصنع

غذائيا فإنها تقوم في نهاية العام وتزكى زكاة التجارة ، فيخرج منها ربع العشر من قيمة ما بيع من المزروعات والثمار المصنعة غذائيا ، وذلك على الرأى الراجح الذى يوجب إخراج الزكاة من قيمتها لا من عينها على النحو الذى بيناه فى زكاة الحيوانات المعدة للتجارة .



(١) الدكتور يوسف القرضاوى فى فقه الزكاة ج١ ص ٤٣٠ .

## الفصل الرابع

### زكاة عسل النحل بين الموجبين والممانعين

تمهيد:

إن من الطيبات التي خلقها الله لعباده وامتن بها عليهم، شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس، ألا وهو العسل الذي يخرج من بطون النحل، وقد جمع الله سبحانه وتعالى في هذا السائل العجيب جميع مقومات الحياة، فجعل فيه الغذاء والشفاء والتفكه<sup>(١)</sup>.

ولهذا فقد ذكره الله تعالى في معرض الامتتان على خلقه في سورة سميت بسورة النحل، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي

(١) يقول ابن القيم في معرض الحديث عن فوائد العسل ومنافعه التي لا تحصى: «وهو غذاء مع الأغذية، ودواء مع الأدوية، وشراب مع الأشربة، وحلو مع الحلو، وطلاء مع الأظلية، ومفرح مع المفرحات، فما خلق لنا شيء في معناه أفضل منه ولا مثله ولا قريب منه».

ثم يقول: «وكان النبي ﷺ يشربه بالماء على الريق، وفي ذلك سر بديع في حفظ الصحة لا يدركه إلا الفطن الفاضل» راجع: الطب النبوي تحقيق وتعليق الدكتور سيد إسماعيل، الطبعة الأولى

سُبِّلَ رَبِّكَ ذُلًّا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١﴾ .

ومن هذا يتضح الفوائد الجمّة لعسل النحل ، حيث القيمة الغذائية والدوائية الكبيرة التي يشتمل عليها هذا السائل الحيوى الهام ؛ ولذلك فإن كثيراً من أصحاب الأموال في هذا العصر يقيمون المشروعات الكبرى والعملاقة في إقامة المناحل الكبيرة التي تنتج آلاف الأرتال من العسل ، بغرض بيعها في الأسواق بأموال طائلة ، مما يدر دخلاً كبيراً على أصحابها .

وإذا كانت هذه المشروعات الاستثمارية تقوم على إقامة المناحل وتربية النحل لاستخراج العسل منه وبيعه في الأسواق بهذه الأموال الوفيرة ، فهل يجب في هذا العسل زكاة كما وجب فيما أخرج من الأرض؟ وإن كان يجب فما هو المقدار الواجب إخراجه؟ وما هو المقدار المخرج عنه «النصاب»؟

للإجابة عن هذه الأسئلة والاستفسارات يقتضى منا البحث أن نعرض لزكاة العسل في ثلاثة مباحث تكون على النحو التالى :

**المبحث الأول:** الخلاف الفقهي في زكاة العسل .

**المبحث الثانى:** مقدار الواجب في العسل .

**المبحث الثالث:** نصاب العسل .

## المبحث الأول الخلافاً الفقهي في زكاة العسل

اختلف علماؤنا -رضى الله عنهم- في زكاة العسل من حيث الوجوب والعدم بين مؤيد ومعارض، وذلك على قولين:

### القول الأول: القائلون بأن العسل فيه زكاة:

ذهب الحنفية والحنابلة وكذا الشافعية في القديم إلى وجوب الزكاة في العسل، بشرط ألا يكون النحل في أرض خراجية عند أبي حنيفة، لأن الخراجية يدفع عنها الخراج، ولا يجتمع حقان لله في مال واحد بسبب واحد<sup>(١)</sup>.

وهذا القول مروى عن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، والزهرى، والأوزاعي، وسليمان بن موسى، وإسحاق<sup>(٢)</sup>.

### أدلة القائلين بزكاة العسل:

استدل أصحاب هذا الرأي على وجوب الزكاة في العسل بأدلة من

#### الأثر والقياس.

(١) قال الأشم: سئل أبو عبد الله -يعنى أحمد بن حنبل- أنت تذهب إلى أن في العسل زكاة؟ قال: نعم أذهب إلى أن في العسل زكاة العشر، قد أخذ عمر منهم الزكاة، قلت: ذلك على أنهم تطوعوا به. قال: بل أخذه منهم. المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢) البدائع ج٢ ص ٦٢، وشرح فتح القدير ج٢ ص ٢٤٧، ٢٤٨، والمجموع ج٥ ص ٤٥٥، والمغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٤٩، ١٥٠، ونيل الأوطار للشوكاني ج٤ ص ١٧٤، وتفسير القرطبي ج٦، الناشر دار الريان للتراث، ص ٣٧٥٦.

## أولاً: الأثر:

- ١- ماروى عن أبى سيارة المتعى قال: قلت يارسول الله إن لى نحلاً، قال: «فأدّ العشور»، قال: قلت: يارسول الله احم لى جبلها، قال: فحمى لى جبلها<sup>(١)</sup>.
- ٢- ماروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ «أنه أخذ من العسل العشر»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية لأبى داود والنسائى: «جاء هلال أحد بنى متعان إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له، وكان سأله أن يحمى وادياً يقال له «سلبة»، فحمى له ذلك الوادى، فلما ولى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كتب سفيان بن وهب إلى عمر يسأله عن ذلك، فكتب عمر: إن أدى إليك ماكان يؤدى إلى رسول الله ﷺ من عشور نحلته فاحم له «سلبة»، وإلا فإنا هو

(١) حديث أبى سيارة أخرجه أحمد ج٤ ص٢٣٦، وابن ماجه ج١ برقم ١٨٢٣. وقال الشوكانى فيه: أنه منقطع، لأنه من رواية سليمان بن موسى عن أبى سيارة. قال البخارى: لم يدرك سليمان أحداً من الصحابة، وليس في زكاة العسل شىء يصح. قال أبو عمر بن عبد البر: لا يقوم بهذا حجة. راجع نيل الأوطار ج٤ ص١٧٤.

(٢) سنن ابن ماجه ج١ برقم ١٨٢٤.

وحديث عمرو بن شعيب هذا قال فيه الدراقطنى: يروى عن عبد الرحمن بن الحرث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مسنداً. ورواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرو بن سعيد مرسلًا. قال الحافظ: فهذه علتة، وعبد الرحمن وابن لهيعة ليسا من أهل الإتيقان، لكن تابعهما عمرو بن الحرث أحد الثقات، وتابعهما أسامة ابن زيد عن عمرو بن شعيب عند ابن ماجه وغيره. راجع نيل الأوطار ج٤ ص١٧٤، ومختصر سنن أبى داود ج٢ ص٢٠٩، ٢١٠.

ذباب غيث يأكله من يشاء»<sup>(١)</sup>.

٣- ماروى عن ابن عمر - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «في العسل في كل عشرة أزقاق زق»<sup>(٢)</sup>.

### وجه الدلالة من هذه الآثار:

وهذه الأحاديث - وغيرها مماورد في الموضوع - وإن ورد في إسنادها كلام إلا أنها تعددت مخارجها، واختلفت طرقها، ومرسلها يعضد بمسندها، ممايقوى بعضها بعضا<sup>(٣)</sup>، ويجعل لهذا الحكم (وجوب الزكاة في العسل) أصلاً في سنة رسول الله ﷺ .

### ثانياً: القياس:

استدل أصحاب هذا الرأى على إيجاب الزكاة في العسل بالقياس، فقالوا:

إن العسل يتولد من نوار الزهر والشجر، ويكال ويدخر، فوجبت

(١) سنن أبي داود ج٢ برقم ١٦٠٠، وسنن النسائي ج٥ ص ٤٦.

(٢) سنن الترمذى ج٣ ص ٢٤. يقول الإمام الشوكاني في هذا الحديث: وفي إسناد صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ وقد خولف. وقال النسائي: هذا حديث منكر. ورواه البيهقي وقال: تفرد به صدقة وهو ضعيف، وقد تابعه طلحة بن زيد عن موسى بن يسار، ذكره المروذى ونقل عن أحمد تضعيفه، وذكر الترمذى أنه سأله البخارى عنه فقال: هو عن نافع عن النبي ﷺ مرسل وعن أبي هريرة عند البيهقي وعبد الرزاق، وفي إسناد عبد الله ابن محرز بمهمات وهو متروك. راجع: نيل الأوطار ج٤ ص ١٧٤.

(٣) زاد المعاد لابن القيم ج١ ص ٣١٢.

فيه الزكاة كالحب والتمر، ولأن الكلفة فيه دون الكلفة في الزروع والثمار<sup>(١)</sup>.

### القول الثاني: القائلون بأن العسل لازكاة فيه؛

ذهب المالكية في الظاهر من مذهبهم، والشافعية في الصحيح من مذهبهم، وكذا الظاهرية إلى أن العسل لازكاة فيه.

وهو قول الثوري والحسن بن صالح، وابن أبي ليلى، وابن المنذر<sup>(٢)</sup>.

### أدلة القائلين بعدم وجوب الزكاة في العسل؛

#### أولاً: استدلو بأدلة من الآثار، منها؛

١- ماروى عن عبد الله بن أبي بكر قال: جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو بمنى: ألا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة<sup>(٣)</sup>.

٢- ماروى عن على -رضى الله عنه- قال: ليس في العسل زكاة.

وكذلك ذكر عن معاذ أنه لم يأخذ من العسل شيئاً<sup>(٤)</sup>.

(١) زاد المعاد ج١ ص ٣١٤.

(٢) راجع: بداية المجتهد ج١ ص ٢١٤، والمدونة ج١ ص ٢٥٢، والمجموع ج٥ ص ٤٥٦، والمغنى مع الشرح ج٣ ص ١٥٠، والمحلى ج٥ ص ٢٠٩، ونيل الأوطار ج٤ ص ١٧٤، ١٧٥، وتفسير القرطبي ج٦ ص ٣٧٥٦.

(٣) البخارى ج٢ ص ١٥٥، والبيهقى ج٤ ص ١٢٧. وقد ضعف علماء الحديث هذا الأثر، حيث يقول الشوكانى: وقد حكى البخارى وابن أبى شيبة وعبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز أنه لا يجب في العسل شيء من الزكاة. وروى عنه عبد الرزاق أيضاً مثل ماروى عنه صاحب البحر، ولكنه بإسناد ضعيف، كما قال الحافظ في الفتح. نيل الأوطار ج٤ ص ١٧٤.

(٤) البيهقى ج٤ ص ١٢٨.

فقد دلت هذه الآثار على عدم وجوب الزكاة في العسل مطلقاً.

**ثانياً: استدلو كذلك على عدم وجوب الزكاة في العسل بأمرين آخرين:**

**الأول:** ما قاله **ابن المنذر**: أنه ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر

ثابت ولا إجماع، فلا زكاة فيه .

**الثاني:** أن العسل مائع خارج من حيوان فأشبهه اللبن، واللبن لا زكاة فيه

بالإجماع<sup>(١)</sup>.

ويجاب عن الوجه الثاني: بأن اللبن قد وجبت الزكاة في أصله وهي

السائمة بخلاف العسل<sup>(٢)</sup> فلم يجب في أصله زكاة وهو النحل .

**رأى أبو عبيد في زكاة العسل:**

وقف أبو عبيد موقفاً وسطاً بين الموجبين لزكاة العسل والمانعين لها، لما

راه من تعارض في الآثار الواردة في ذلك، حيث قال بعد حكاية القولين

السابقين في زكاة العسل:

وأشبه الوجوه في أمره عندي أن يكون أربابه يؤمرون بأداء

صدقته، ويحثون عليها، ويكره لهم منعها، ولا يؤمن عليهم المأثم في

كتمانها من غير أن يكون ذلك فرضاً عليهم، كوجوب صدقة الأرض

والماشية، ولا يجاهد أهله على منع صدقته كما يجاهد مانعوا هذين المالين،

(١) المغنى مع الشرح الكبير ج٣ ص ١٥٠ .

(٢) المرجع السابق نفس الموضع .

وذلك لأن السنة عن رسول الله ﷺ لم تصح فيه كما صحت فيهما، ولا وجدت في كتب صدقاته، ولو كانت بمنزلتها لكانت لها أوقات ومعالم كالحدود التي حدها في تلك: من الأوسق الخمسة فيما يخرج من الأرض، ومن الأربعين من الغنم، وكذلك لم يثبت عن أحد من الأئمة بعده.

إلا أنه قد يجب على الإمام إذا أتاه رب العمل بصدقته أن يقبلها منه، كما قبل عمر من أبي ذباب.

ثم قال: فهذا حدها: أن يكون تركها تفریطاً وجفاء من مانعيها في الدين، وليس بحكم يؤخذ به على الكره والرضا<sup>(١)</sup>.

### تعقيب على رأى أبي عبيد:

بالنظر فيما قاله أبو عبيد في زكاة العسل يتضح أنه قد جمع بين المتناقضين، حيث أنه يرى الزكاة في العسل من غير أن يكون ذلك فرضاً، ودون إكراه أو طلب، فإن دفع صاحب العسل زكاته فيها ونعمت، وإلا فلا شيء عليه لأنه في حل من أمره، ويعتمد في ذلك على أن السنة الواردة فيه لم يصح منها شيء.

ما هذا التناقض! كيف يكون الشيء واجباً وفي نفس الوقت يكون غير مفروض؟ فالشيء إما أن يكون مفروضاً وفي هذه الحالة يجبر الشخص على فعله، وإما أن يكون غير مفروض وبالتالي فلا إكراه لهذا الشخص على

(١) الأموال لأبي عبيد ص ٥٠٦، ٥٠٧.

فعله ، فكذلك الأمر في الزكاة ، فإنها متى وجبت أخذت من صاحبها ولو قهراً ، أما إذا لم تجب لكونها في مال لم تجب فيه زكاة ، أو لم يبلغ المال النصاب الواجب عنه الزكاة ، فهنا في هذه الحالة لا إكراه في شيء على فعلها متى لم تجب .

كذلك فإنه بنى رأيه هذا على أنه لم يرد فيه شيء صحيح من سنة رسول الله ﷺ ، مع أن الإمام الترمذى - رضى الله عنه - لم يجزم بنفى الصحة عن أحاديث هذا الباب نفياً مطلقاً ، كما قال أبو عبيد وغيره ، بل قال : ولا يصح في هذا الباب كبير شيء عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> .

ومفهوم هذا : أنه صح فيه شيء وإن كان غير كبير ، قال : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم<sup>(٢)</sup> .

ومن هنا يتضح أن رأى أبى عبيد قد جانبه الصواب ، ولهذا لم نعد قولاً ثالثاً في هذه المسألة .

### الترجيح:

بعد هذا البيان لأقوال العلماء في مسألة زكاة العسل من حيث الوجوب وعدمه ، فإننى أميل إلى ترجيح ما ذهب إليه أصحاب الرأى الأول القائلون بالزكاة في العسل ، لأنه مال يكال ويدخر ،

(١) صحيح الترمذى مع شرح ابن العربى ج٢ ص ١٢٣ .

(٢) المرجع السابق نفس الموضوع .

ويبتغى من ورائه الكسب والربح، ولاخير في مال لازكاة فيه، ومن ثم فتجب فيه الزكاة.

### وكان سبب الترجيح لهذا الرأي مايلي:

**أولاً:** عموم النصوص الواردة في وجوب الزكاة والتي لم تفرق بين مال وآخر، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: «إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»<sup>(٣)</sup>، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث.

**ثانياً:** القياس على ما افترضه الله عز وجل من الزكاة في الزروع والثمار، فما أشبه الدخل الناتج من استغلال الأرض بالدخل الناتج من استغلال النحل، فالشريعة لاتفرق بين متماثلين، كما لاتسوى بين مختلفين.

**ثالثاً:** الآثار والأحاديث التي وردت في زكاة العسل وإن كانت ضعيفة

(١) صدر الآية رقم ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٢) صدر الآية رقم ١٠٣ من سورة التوبة.

(٣) أخرجه البخارى في الزكاة (١٣٩٥) و (١٤٥٨)، ومسلم في الإيمان (١٩)، (٣١)، وأبو داود (١٥٨٤)، والترمذى (٦٢٥)، والنسائى ٢/٥، والدارمى ١/٣٧٩، وابن ماجه (١٧٨٣)، والبيهقى ٤/١٠١، وأحمد ١/٢٣٣، والدارقطنى ٢/١٣٦.

إلا أنها - كما يقول ابن القيم - يقوى بعضها بعضاً، لأنها تعددت مخارجها، واختلفت طرقها، وعضد مسندها مرسلها، ولهذا لم يجزم الترمذى - رحمه الله - بنفى الصحة عنها نفياً مطلقاً، بل قال: ولا يصح في هذا الباب كبير شيء عن النبي ﷺ .

وهذا يدل بمفهومه على أن في هذه الأحاديث شيء صحيح وإن كان غير كبير، ثم قال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### مقدار الواجب في العسل

إذا كنا قد انتهينا من خلال المبحث السابق إلى ترجيح الرأي القائل بوجوب الزكاة في العسل، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن بعد ذلك هو: كم يكون المقدار الواجب فيه؟ هل العشر أم أكثر أم أقل؟

اتفق الموجبون لزكاة العسل على أن الواجب فيه العشر، عملاً بالآثار الواردة في زكاة العسل، مثل قوله ﷺ: «في العسل في كل عشرة أزقاق زق»<sup>(٢)</sup>، وماروى عنه ﷺ: «أنه أخذ من العسل العشر»<sup>(٣)</sup> وكذلك قياساً على الزرع والثمر<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح الترمذى مع شرح ابن العربي ج٢ ص ١٢٣، وراجع أيضاً الدكتور يوسف القرضاوى في فقه الزكاة ج١ ص ٤٢١-٤٢٦، والدكتور أمير عبد العزيز في فقه الكتاب والسنة ج٤ ص ٢٤٩٣، ٢٤٩٤.

(٢) سنن الترمذى ج٣ ص ٢٤.

(٣) سنن ابن ماجه ج١ برقم ١٨٢٤.

(٤) المغنى ج١ ص ٧١٣.

ومنهم من نظر إلى التكلفة والمشقة كما في الزروع والثمار، فما كانت فيه تكلفة كثيرة ففيه نصف العشر، ومن كانت تكلفته قليلة ففيه العشر، وقد استندوا في ذلك إلى ما رواه أبو عبيد بسنده عن عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- أنه قال في عشور العسل: ما كان منه في السهل ففيه العشر، وما كان منه في الجبل ففيه نصف العشر<sup>(١)</sup>.

وقد نقل عن الناصر من آل البيت قوله: أن في العسل الخمس كالفىء، لأنه ليس مكيلاً ولا من الأرض، وهو رأى ضعيف، لأنه كالزروع والثمار لتولده من الزهور والأشجار، وقد عضدت ذلك الآثار<sup>(٢)</sup>.

ولعل الراجح هو أنه يؤخذ العشر من صافي العسل بعد النفقات والتكاليف، قياساً على الزرع والثمر، وعملاً بالأحاديث والآثار الدالة على ذلك.

## المبحث الثالث

### نصاب العسل

وفي اشتراط النصاب خلاف بين العلماء:

فعند أبي حنيفة ليس النصاب بشرط، فيجب العشر في قليل العسل وفي

(١) الأموال ص ٤٩٨، والمحلى لابن حزم، ج ٤ ص ٣٧، ط دار الفكر.

(٢) البحر الزخار ج ١ ص ١٧٤.

كثيره، لأنه ملحق بالأرض ولا يشترط فيما ينمو فيها النصاب<sup>(١)</sup>.

أما الآخرون من القائلين بزكاة العسل وهم: الحنابلة والصاحبان وغيرهم، فقد اشترطوا فيه النصاب.

فقد روى عن أحمد أن نصابه عشرة أفراق، لقول عمر -رضى الله عنه -: إن أديتم صدقتها من كل عشرة أفراق فرقا حميناها لكم. وهذا تقدير من عمر -رضى الله عنه - فتعين المصير إليه<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء عن أحمد أن الفرق ستة عشر رطلا بالعراقي، فيكون النصاب مائة وستين رطلا بالبغدادي، ومائة وأربعة وأربعين بالمصري<sup>(٣)</sup>.

وعند أبي يوسف النصاب قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يكال كالشعير، فإن بلغها وجب فيه العشر وإلا فلا، قياساً على الزروع، لقول النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»<sup>(٤)</sup>.

وقد روى عنه أيضاً أن النصاب عشرة أرتال<sup>(٥)</sup>.

وعند محمد بن الحسن النصاب خمسة أفراق، وقدر الفرق ستة

(١) بدائع الصنائع ج١ ص ٦١.

(٢) المغنى مع الشرح ج٣ ص ١٥٠.

(٣) المرجع السابق.

(٤) البخارى ج٢ ص ١٥٦.

(٥) البدائع ج١ ص ٦١.



وثلاثين رطلاً، فيكون النصاب مائة وثمانين رطلاً<sup>(١)</sup>.

والراجع عندي أن يقدر النصاب بعشرة أفراس، كما روى عن أحمد،  
أى مائة وأربعة وأربعون رطلاً بالمصرى، لوجود الآثار الدالة على ذلك.

أما بالنسبة لاشتراط الحول، فليس الحول بشرط للوجوب، حتى لو  
أخرجت النحل في السنة مرارا ووجب العشر في كل مرة، لأن نصوص  
العشر مطلقة عن شرط الحول، ولأن العشر في الخارج حقيقة فيتكرر  
الوجوب بتكرر الخارج<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*\*\*

(١) المرجع السابق، والمحلى ج٤ ص ٣٦.

(٢) البدائع ج٢ ص ٦٢، وشرح فتح القدير ج٢ ص ٢٤٧، ٢٤٨، والمجموع ج٥ ص ٤٥٥،

والمغنى ج٢ ص ٧١٣، ٧١٥.

## الفصل الخامس

### زكاة الأموال المستغلة<sup>(١)</sup>

#### بين

#### المضيقين والموسعين

تهديد:

إذا كان سلفنا الصالح - رضى الله عنهم - قد أفاضوا في بيان الأحكام المتعلقة بكثير من الزكاوات المعروفة، كالأنعام، والنقود، والمعادن، والحرث وغيرها، فإن هناك ثروات استجدت، ودخول حديثة ظهرت مع التقدم والتطور في العصر الحديث، فهناك العمارات الشاهقة، والأبراج

(١) يطلق بعض الفقهاء المعاصرين على هذه الزكاة اسم زكاة الأصول الثابتة الاستثمارية، أو زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة، كالدكتور منذر قحف، والدكتور محمد عثمان شبير، وهما بحثان منشوران بمجلة أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة المعقدة في الجمهورية اللبنانية في الفترة من ١٨ - ٢٠ ذى القعدة ١٤١٥ هـ، الموافق ١٨ - ٢٠ / ٤ / ١٩٩٥ م، ص ٣٧٥ وما بعدها، ص ٤٢٧ وما بعدها.

وقد أطلق عليها بعض فقهاءنا الأجلاء زكاة المستغلات - العمارات والمصانع ونحوها - كالدكتور يوسف القرضاوى، وذلك في كتابه القيم: فقه الزكاة، ص ٤٥٧ وما بعدها. ونحن نميل إلى هذه التسمية، وهى زكاة المستغلات، أو زكاة الأموال المستغلة، حتى تشمل الأموال الثابتة، كالأراضى والمباني وغيرها، والأموال المنقولة، كالسفن والطائرات والسيارات وغيرها، وبذلك تكون هذه التسمية أقرب إلى الواقع.

(١) راجع في هذا المعنى: فقه الزكاة للدكتور القرضاوى، ج ١، ص ٤٥٨، ٤٥٩.

العالية التي تقام بغرض الإيجار والاستغلال، وهناك المصانع الكبيرة، والآلات والأجهزة الحديثة والمتنوعة، وهناك رؤوس الأموال الثابتة أو المنقولة التي تدر دخلا كبيرا على أصحابها، كالسفن والطائرات والسيارات، وغيرها من المشاريع التي تقام بغرض الاستثمار، كالمطاعم والفنادق، ومعارض البيع والشراء، وشركات تنقية وتصفية البترول وغيرها.

فهل تدخل هذه الإيرادات الوفيرة، وتلك الأموال النامية في وعاء الزكاة؟ أم أن الزكاة تقتصر على ما كان في عهد سلفنا الصالح - رضوان الله عليهم -؟ وإذا قلنا بوجوب الزكاة في هذه الأموال، فما هو المقدار الواجب فيها؟ ومتى يجب؟ وما الأساس الفقهي لذلك؟

تلك هي أهم الأسئلة والاستفسارات التي يمكن أن تثار بصدد هذا الموضوع، والتي تستدعي منا أن نعرض له من خلال تقسيم هذا الفصل إلى عدة مباحث تكون على النحو التالي:

**المبحث الأول: في بيان حقيقة الأموال المستغلة، والفرق بينها وبين الأموال المعدة للتجارة؛**

**المبحث الثاني: في بيان الخلاف الفقهي في زكاة الأموال المستغلة؛**

**المبحث الثالث: في كيفية أداء زكاة الأموال المستغلة؛**

## المبحث الأول

### حقيقة الأموال المستغلة

### والفرق بينها وبين أموال التجارة

يمكن تعريف الأموال المستغلة: بأنها رؤوس أموال عينية لم تتخذ للتجارة، ولم تتخذ للاستعمال الشخصى، ولكنها تتخذ للنماء، فتغل لأصحابها فائدة وكسبا بواسطة تأجير عينها، أو بيع ما يحصل من إنتاجها.

**ومثال ذلك:** العمارات والدور السكنية التى تعد للإيجار والاستغلال، والفنادق، والمطاعم، والمصانع التى تعد للإنتاج، ووسائل النقل الحديثة والمتطورة، كالسفن، والطائرات، والسيارات، والأتوبيسات، وغيرها من الوسائل التى تعد لنقل الركاب والبضائع والأمتعة<sup>(١)</sup>.

والواقع أن هذه الأموال المستغلة في حقيقتها أموال نامية، بل هى أشد نماء من الذهب والفضة، كما أنها تدر ربحا وفيرا لأصحابها أكثر مما تدره الأراضى الزراعية، فكان من العدالة إيجاب الزكاة فيها، لأنها أموال ظاهرة يراها الفقير صباح مساء، بل إنه يعيش فيها عاملا بسيطا من عمالها، أو بينها في المساكن الخربة القائمة بين المصانع

(١) راجع في هذا المعنى: الدكتور منذر قحف في زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة، بحث منشور

والعمارات الكبيرة<sup>(١)</sup>.

## الفرق بين الأموال المستغلة وأموال التجارة؛

يمكن التفريق بين الأموال المستغلة والأموال المعدة للتجارة بما يلي :

**أولاً؛** إن مال التجارة يتحقق الربح فيه عن طريق انتقال عينه من يد إلى أخرى .

أما المال المعد للاستغلال فتبقى عينه وتتجدد منفعته ، فتاجر السيارات مثلاً يبيع السيارة للمشتري ويسلمها له ، وتنتقل ملكية هذه السيارة للمشتري نظير مبلغ من المال وهو الثمن ، فهذه تجارة ، أما من يقوم بتأجير سيارته لشخص آخر لمسافة معينة أو لمدة معينة نظير مبلغ من المال ، فهذا استغلال للسيارة وليس بيعاً ، لأن ملكية السيارة لم تزل لصاحبها الذي قام بتأجيرها .

**ثانياً؛** إن أموال التجارة تزكى قيمتها كاملة مع ما تحققه من إيراد وربح زكاة عروض التجارة .

أما الأموال المستغلة فلا زكاة فيها ، بل يزكى صافي إيرادها على القول بزكاة غلتها فقط .

فمن اقتنى عمارة بغرض الاستفادة من تأجيرها ، فإن الأموال المستفاد

بمجلة أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في لبنان في الفترة من ١٨ - ٢٠ ذي القعدة ١٤١٥ هـ، الموافق ١٨ - ٢٠ / ٤ / ١٩٩٥ م ص ٣٩٢ .

(١) راجع في هذا المعنى : زكاة الأموال وكيفية أدائها في الفقه الإسلامي ، للدكتور جمعة محمد

من هذه العمارة تعد من المستغلات، ويزكى صافى إيرادها فقط، أما إذا اقتنيت هذه العمارة بنية بيعها ثانية، فإنها في هذه الحالة لاتعد من المستغلات، بل تعد من عروض التجارة، ولذلك فإنها تزكى قيمتها كاملة مع ما تحقق من ربح زكاة عروض التجارة<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### الخلاف الفقهي

#### في زكاة الأموال المستغلة

الواقع أنه لم يوجد اتفاق بين العلماء على وجوب الزكاة في الأموال المستغلة، والسبب من وجهة نظري أنه لم يوجد نص من كتاب أو سنة يدل على إيجاب الزكاة فيها، كما لم يقل بتزكيتها أحد من فقهاء العصور الأولى، بل إنهم نصوا على ما يخالف ذلك، كما سنعرف.

ومن هنا اختلفت وجهة نظر المعاصرين من الفقهاء في زكاة هذه الأموال بين مضييق وموسع، وذلك على النحو التالي:

#### الرأى الأول:

ويعمل أصحاب هذا الرأى إلى التضييق في الأموال التي تجب فيها الزكاة، ومن ثم فإنهم يرون أنه لا زكاة في الأموال المستغلة، وذلك استناداً

مكى، دار الهدى للطباعة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص ١٨٨، ١٨٩.

(١) فقد بين رسول الله ﷺ في التطبيق العملى أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة، كما بين المقادير

إلى الحجج التالية:

**أولاً:** إنه لم يرد نص في سنة رسول الله ﷺ يوجب الزكاة في هذه الأموال، فقد حدد رسول الله ﷺ الأموال التي تجب فيها الزكاة، ولم يجعل منها ما يستغل أو يكرى من العقارات والدواب والسفن وغيرها من الآلات والأجهزة الحديثة<sup>(١)</sup>، والأصل براءة الذمة من التكليف، ولاناقل عن هذا الأصل إلا بنص صريح من الكتاب أو السنة، ولم يوجد، فدل ذلك على عدم إيجاب الزكاة في هذه الأموال.

**ثانياً:** إن فقهاء العصور الأولى في مختلف الأعصار وشتى الأقطار لم يقولوا بتزكية هذه الأموال، ولو قالوا بذلك لنقل عنهم، لكنه لم ينقل، فدل ذلك على عدم وجوب الزكاة في هذه الأموال.

**ثالثاً:** بل إنهم نصوا على ما يخالف ذلك، فقالوا: لازكاة في دور السكن، وأدوات المحترفين، ودواب الركوب، وأثاث المنازل،

التي تخرج من هذه الأموال، فأخذ الزكاة في ثلاثة أنواع من الأموال، وهي: الأول: الذهب والفضة وعروض التجارة بنسبة ٥، ٢٪، والثاني: النعم: وهي الإبل والبقر والغنم، وهذه هي السوائم التي كانت موجودة في البلاد العربية بنسبة كتلك النسبة تقريبا. والثالث: الزروع والثمار بنسبة العشر في الأراضي المروية من غير كلفة، كالتى تروى بمياة الأمطار والينابيع، ونصف العشر في الأراضي التي تروى بألة ونحوها، وبقي ما وراء ذلك من الأنواع والمقادير محل اجتهاد ونظر. راجع الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد المعاصر للدكتور عبد الله العربى، بحث منشور بمجلة مجمع البحوث الإسلامية - المؤتمر الثالث - الصادر في جمادى الآخرة ١٣٨٦هـ - أكتوبر ١٩٦٦م، ص ٢٣٢، وانظر كذلك العقيدة والشريعة لفضيلة الشيخ محمود شلتوت، ص ٨٩.

(١) فقه الزكاة للقرضاوى، ج ١ ص ٤٥٩.

ونحوها<sup>(١)</sup>.

ومن نقل عنهم ذلك : مقاله **صاحب الروضة الندية**، ردأ على من قال : في المستغلات صدقة : إن إيجاب الزكاة فيما ليس من الأموال التي تجب فيها الزكاة باتفاق - كالدور والعقار والدواب ونحوها - بمجرد تأجيرها بأجرة من دون تجارة في أعيانها، مما لم يسمع به في الصدر الأول الذين هم خير القرون، ثم الذين يلونهم، فضلا عن أن يسمع فيه بدليل من كتاب أو سنة<sup>(٢)</sup>.

وقال **الماوردي**؛ وتسقط الزكاة في غير النامية، كالآلة، والعقار، والعوامل<sup>(٣)</sup>.

**وبناء على ذلك؛** فإنه لازكاة - طبقا لما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي - في العمارات الشاهقة والأبراج العالية وإن كثر إيرادها، ولا في المصانع الكبيرة والأجهزة الحديثة وإن عظم إنتاجها، ولا في تلك السيارات والسفن والطائرات وإن كثر ربحها، بل إن تبقى شيء من إيرادها وحال عليه الحول ففيه زكاة التقود، إذا توافرت شروطها، وإن لم يتبق شيء إلى الحول، أو تبقى ما لا يكمل نصابا، فلا زكاة فيه.

(٢) الروضة الندية شرح الدرر البهية للسيد صديق حسن خان، طبعة إدارة الطباعة المنيرية، جا ص ١٩٤.

(٣) الحاوي الكبير للماوردي، ج ٣ ص ١٨٩.

(١) الآيتان ٢٤، ٢٥ من سورة المعارج.

## الرأى الثانى:

ويميل أصحاب هذا الرأى إلى التوسع في الأموال التى تجب فيها الزكاة، ومن ثم فإنهم يقررون وجوب الزكاة في هذه الأموال، استناداً إلى الأدلة التالية:

### أولاً: النصوص العامة:

وهى كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ (٢٤) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قول النبى ﷺ: «أدوا زكاة أموالكم»<sup>(٣)</sup>.

فهذه العمومات من القرآن والسنة توجب أخذ الزكاة من كل مال، ولم تفرق بين مال ومال، والمستغلات كما هو معلوم من الأموال<sup>(٤)</sup>، فدل ذلك على وجوب الزكاة فيها، ما لم يرد دليل

(٢) صدر من الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

(٣) رواه الترمذى في أول كتاب الزكاة، وقال: حسن صحيح، ج٣ ص٩١، المطبعة العصرية بالأزهر.

(٤) وبما يؤيد أن المستغلات من الأموال، أن المجتمعات المعاصرة تعد الذين يملكون المشاريع الصناعية والخدمية، كالفنادق والمواصلات، من أغنى الأغنياء، ولا يجاريهم في غناهم مالكو الأراضى الزراعية، ولا مالكو الأنعام السائمة، ولا المزارعون، بل كثيراً ما نجد هذه الفئات الثلاثة ضمن من تعمد الحكومة عادة إلى مساعدتهم بأنواع المساعدات المتعددة، بشكل مباشر أو غير مباشر، فكيف لاتؤخذ الزكاة من الأغنياء في هذه المجتمعات، وتقتصر على الطبقة التى تعارف المجتمع على اعتبارها دون الوسط في الغنى، أو هى الطبقة التى تحتاج إلى نوع من المساعدة؟ راجع في =

صريح يخصها، فحيثُ تقدم الخاص على العام.

### ثانياً: النماء؛

إن علة وجوب الزكاة في المال هي النماء، وإذا كان النماء هو العلة في وجوب الزكاة، فإن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، كما هو مقرر في الأصول، فحيث تحقق النماء في مال وجبت فيه الزكاة، وإلا فلا<sup>(١)</sup>.

ومما هو معلوم أن الأموال المستغلة من أعظم الأموال النامية، بل إنها أكثر نماء من الذهب والفضة والأنعام والزروع والنقود، فدل هذا على وجوب الزكاة فيها.

ولا يؤثر في هذا النماء أنها قد تتعطل، فذلك يطرأ على كل مال زكوى دون أن يغير من طبيعته الزكوية، كما لا يقدر في ثنائها تعرضها لجائحة ممكنة، لأن كل مال زكوى معرض لذلك<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: العدالة؛

إن العدالة في الزكاة تقتضي النظر إلى محورين أساسيين:

**أولهما: العدالة بين الفقراء والأغنياء.**

= هذا المعنى الدكتور منذر قحف في زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

(١) فقه الزكاة، ج١ ص ٤٦١.

(٢) زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة للدكتور منذر قحف، ص ٣٩٤.

(١) راجع في هذا المعنى: الدكتور منذر قحف في المرجع السابق، ص ٣٩٢ وما بعدها.

**ثانيهما: العدالة بين دافعي الزكاة .**

### **أولاً: العدالة بين الفقراء والأغنياء:**

إن العدالة بين الفقراء والأغنياء - التي قصدت إليها الزكاة - لا تتحقق في المجتمعات الحديثة إلا أخذت الزكاة من الأموال المستغلة، لأنها أموال ظاهرة يراها الفقير صباح مساء، بل إنها من أعظم الممتلكات التي تشكل رؤوس الأموال في العصر الحديث، فإذا أخرجنا هذه الأموال عن إطار الزكاة، فإننا نكون قد شجعنا الأغنياء على استثمار أموالهم في قطاعات الصناعة، والعقارات، والفنادق، وشركات الطيران، والبواخر، وغير ذلك من الأصول الثابتة وغير الثابتة .

ولا يخفى مافي ذلك من إجحاف بحق الفقراء، وبالتالي عدم تحقيق العدالة والتوازن بين الفقراء والأغنياء .

### **ثانياً: العدالة بين دافعي الزكاة:**

إن العدالة بين دافعي الزكاة تقتضى أن يعامل المتساوون في غناهم معاملة متساوية، فمالك الأموال المستغلة إنما يملكها بقصد الاسترباح، شأنه في ذلك شأن مالك عروض التجارة، بل ربما تدر هذه الأموال الاستغلالية ربحاً لصاحبها أكثر مما تدره عروض التجارة .

فهل يمكن للشريعة العادلة التي لا تفرق بين متماثلين أن تميز بين هذين

المالين من حيث وجوب الزكاة؟ وهل يقصد الشارع الحكيم أن يطهر أو يزكى أحدهما أكثر من الآخر؟ أم هل يحتاج الفقراء إلى مال أحدهما دون الآخر، أو أكثر من الآخر؟ وبأى وجه من وجوه العدالة نقول إن الشريعة تفرض الزكاة على من ماله قليل بالغ النصاب، وهو عروض تجارة، نحو جزار أو بقال على ناصية شارع، ثم تعفى أصحاب دور السينما والمسارح - على فرض أن ما يقدم فيها كله من المباحات - والفنادق، وشركات الطيران، وغيرها؟

وهل قصد الشارع الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أن يأخذ الزكاة من متوسطى الحال، بل ومن أعالي الطبقة الفقيرة، ثم يعفى منها الأغنياء، بل أغنى الأغنياء<sup>(١)</sup>.

لا والله ما نكون قد أنصفنا إذا لم نوجب الزكاة في الأموال المستغلة، باعتبارها رؤوس الأموال في العصر الحديث، ولانكون قد حققنا العدالة بين دافعى الزكاة إذا أخرجنا هذه الأموال النامية من الوعاء الزكوى.

#### رابعاً: التزكية والتطهير:

إن حكمة تشريع الزكاة هي التزكية والتطهير لأرباب المال أنفسهم، كما أنها المواساة لذوى الحاجة، وهذا يجعل إيجاب الزكاة هو الأولى والأحوط لأرباب المال أنفسهم حتى يتزكوا ويتطهروا، وللفقراء

(١) راجع في هذا المعنى: الدكتور القرضاوى في المرجع السابق، ج ١ ص ٤٦١.

والمحتاجين حتى يستغنوا ويتحرروا<sup>(١)</sup>.

يقول الإمام الكاساني مؤكدا هذا المعنى في استدلاله من المعقول على إيجاب العشر فيما أخرج من الأرض: إن إخراج العشر إلى الفقير من باب شكر النعمة، وإقدار العاجز، وتقويته على القيام بالفرائض، ومن باب تطهير النفس عن الذنوب وتزكيتها، وكل ذلك لازم عقلا وشرعا<sup>(٢)</sup>.

فهل يكون شكر النعمة، ومساعدة العاجز، وتطهير النفس وتزكيتها بالبذل، لازما عقلا وشرعا لصاحب الزرع والثمر، غير لازم لصاحب المصنع والعمارة والسفينة ونحوها، مما يدر من الدخل أكثر ماتدره أرض الذرة والشعير بأضعاف مضاعفة، ويجهد أقل من جهدها؟

### الرد على أدلة القائلين بعدم الوجوب:

يمكن أن يرد على القائلين بعدم وجوب الزكاة في المستغلات بما يلي:

**أولا: أما قولهم:** لازكاة في الأموال المستغلة لعدم وجود نص فيها، **فتقول لهم:** إن عدم نص النبي ﷺ على أخذ الزكاة من مال ما لا يدل على عدم وجوب الزكاة فيه، لأن النبي ﷺ نص على الأموال النامية التي كانت منتشرة في المجتمع العربي في عصره، كالإبل والبقر والغنم من

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج٢، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، دار الفكر، ص ٨١.

(١) الرسالة للإمام الشافعي، بتحقيق أحمد شاكر، طبعة مصطفى الباي الحلبي، ص ١٩٣، ١٩٤.

الحيوان، والقمح والشعير والتمر والزبيب من الزروع والثمار، والدراهم من النقود.

ومع هذا أوجب المسلمون الزكاة في أموال أخرى لم يأت بها نص، قياساً على تلك الأموال، أو عملاً بعموم النصوص، وتطبيقاً لما قررته حكمة الزكاة، ومن ذلك ما يلي:

١ - مآله الإمام الشافعي عند زكاة الذهب، قال: وفرض رسول الله ﷺ في الورق (النقود الفضية) صدقة، وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة، إما بخبر من النبي ﷺ لم يبلغنا، وإما قياساً على أن الذهب نقد الناس الذي اكتنزوه، وأجازوه أثماناً على ما يتبايعوا به في البلدان، قبل الإسلام وبعده<sup>(١)</sup>.

٢ - ومن ذلك أيضاً أنه لم يرد نص صريح بوجوب الزكاة في عروض التجارة، ومع هذا نقل ابن المنذر الإجماع على وجوبها، حيث قال: أجمع أهل العلم على أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة، إذا حال عليها الحول. روى ذلك عن عمر، وابنه، وابن عباس، وبه قال الفقهاء السبعة، والحسن، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، وطاووس، والنخعي، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأبو عبيد، وإسحاق، وأصحاب الرأي (أبو حنيفة وأصحابه)، وهو

(١) المغنى لابن قدامة، الطبعة الثالثة، دار المنار، ج ٣ ص ٣٠.

مذهب مالك ، وأحمد<sup>(١)</sup> .

٣- ومن ذلك أن **عمر** -رضى الله عنه- أمر بأخذ الزكاة من الخيل ، لما تبين له أن فيها ما تبلغ قيمته مبلغا عظيما من المال ، وتبعه في ذلك أبو حنيفة ، مادامت سائمة ، واتخذت للنماء والاستيلاء<sup>(٢)</sup> .

٤- ومن ذلك ما روى عن **الإمام أحمد** أنه أوجب الزكاة في العسل ، لما ورد فيه من الأثر ، وقياسا على الزرع والثمر<sup>(٣)</sup> .

وما روى عنه أيضا أنه أوجب الزكاة في كل معدن جامداً أو مائعا ، قياساً على الذهب والفضة ، وعملا بعموم قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

**ثانياً؛ وأما قولهم:** إن فقهاء العصور الأولى في مختلف الأعصار وشتى الأقطار لم يقولوا بتزكية هذه الأموال ، **فيجاب عليه:** بأن هذه الأموال النامية لم تنتشر في عصرهم ، ولم يكن لها وجود قط ، فالقول بتزكيتها لا يعد مخالفة لأقوال الفقهاء ، لأنهم لم يحكموا عليها ، إذ لم يروها ، ولو رأوها لقالوا مثل مقالتنا<sup>(٥)</sup> .

(٢) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ، المطبعة الميمنية ، ج٢ ص ٢٥ ، ٢٦ ، والمجموع للنووي ، دار الطباعة النيرية ، ج٥ ص ٣٣٩ .

(٣) المغنى مع الشرح الكبير ، ج٣ ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٤) المرجع السابق ، ج٣ ص ١٩٠ .

(٥) راجع في هذا المعنى : الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ ، وراجع أيضا فقه الزكاة ، المرجع السابق ، ج١ ص ٤٦٢ وما بعدها .

(١) قام بوضع هذا التقرير أصحاب الفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ، والشيخ عبد الوهاب خلاف ،

**ثالثاً:** وأما نص الفقهاء على إعفاء دور السكن، وأدوات المحترفين، ودواب الركوب، وأثاث المنازل، ونحوها من الزكاة، فقد عللوا له بأن هذه الأموال ليست نامية، كما أنها مشغولة بإشباع الحاجات الأصلية، فإذا تحولت هذه الأموال عن الاستعمال الشخصي، وأصبحت نامية وجبت فيها الزكاة.

وقد أكد هذا المعنى ماورد في التقرير المقدم إلى حلقة الدراسات الاجتماعية<sup>(١)</sup> عن زكاة الإيراد الناتج من الدور والأماكن المستغلة، حيث جاء فيه: «إن المعروف عن جمهور الفقهاء أنهم لم يقرروا أخذ زكاة عن الدور، لأن الدور في عهودهم لم تكن مستغلة، بل كانت من الحاجات الأصلية، وكان ذلك عدلاً اجتماعياً في عهد الاستنباط الفقهي. أما في عصرنا الحاضر فقد استبحر العمران، وشيدت العمارات والقصور للاستغلال، وصارت تدر أحياناً بأضعاف ماتدره الأرضون، فكان من المصلحة وقد صارت كذلك أن تؤخذ منها زكاة المال، كالأراضي الزراعية، إذ لافرق بين مالك تجبى إليه غلات أرض زراعية كل عام، ومالك تجبى إليه غلات عمارته كل شهر، فلو أوجبنا الزكاة بإيجاب الله في الأراضي الزراعية، ورفعناها عن المستغلات العقارية، لكان تفريقاً بين متماثلين،

أستاذى الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة، والشيخ عبد الرحمن حسن وكيل الأزهر يومئذ، وانعقد مؤتمر هذه الحلقة في دمشق في ديسمبر ١٩٥٢، مطبوعات جامعة الدول العربية عن وسائل التكافل الاجتماعى في الدول العربية.

(١) راجع الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد المعاصر للدكتور عبد الله العربى، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

ولكان ذلك ظلماً على ملاك الأراضي الزراعية، ولأدى ذلك إلى أن يفر الملاك من الأراضي إلى اقتناء العمائر، ومعاذ الله أن يكون شرعه تفريقاً في الحكم بين أمرين متماثلين، والاختلاف بيننا وبين السادة الفقهاء الأولين هو اختلاف عصر، فما كانت الدور عندهم مستغلاً كعصرنا»<sup>(١)</sup>.

ومن خلال ما سبق فإنني أميل إلى الاتجاه الذي يرى أخذ الزكاة من غلة العمارات والمصانع ونحوها من الأموال المستغلة، عملاً بمقتضى النصوص، وتمشياً مع ما تقتضيه مصلحة الفقراء والمساكين، من فرض الزكاة على هذه الأموال النامية، ولكن ينبغي التقييد في فرض الزكاة على هذه الأموال بعدة شروط:

### شروط فرض الزكاة على الأموال المستغلة:

#### الشرط الأول: أن تكون الأموال المستغلة غير معدة للاستعمال الشخصي:

ومعنى هذا فإن كل ما أعد للاستعمال الشخصي لا تجب فيه الزكاة، فمن يقتنى عقاراً يستخدمه كسكن خاص له ولأسرته فهو معفى من الزكاة، رغم تشابهه مع عقار آخر معد للاستغلال، وكذلك من يقتنى سيارة لاستعماله الشخصي، فلا تجب فيها الزكاة، رغم أن الزكاة تجب في سيارة مثلها تعمل بالأجرة.

(١) وقد أشار إلى هذين الشرطين أصحاب الفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ عبد الوهاب

وعلى هذا فإنه لوجوب الزكاة في الأموال المستغلة يجب أن تكون هذه الأموال غيره معدة للاستعمال الشخصي .

### الشرط الثاني: أن يتحقق الإيراد (النماء) من اقتناء الأموال المستغلة:

ومعنى هذا أن الزكاة لا تفرض في الأموال المستغلة إلا إذا تحقق الإيراد بالفعل، فمثلا من يبنى عمارة بقصد تسكينها، ولكنه لم يقم بتأجيرها، فإن الزكاة لا تجب فيها، وكذلك من يشتري سيارة بقصد استعمالها بأجر، ولم يتم تشغيلها بعد، فإنه لا زكاة عليها في هذه الحالة، لأن شرط وجوب الزكاة في المستغلات أن يتحقق الإيراد من المال المستغل<sup>(١)</sup>.

### الشرط الثالث: بلوغ النصاب:

يشترط في غلة المستغلات حتى تخرج الزكاة عنها أن تبلغ النصاب، وهو ما بلغت قيمته قيمة نصاب الذهب: وهو عشرون ديناراً، أو ما قيمته (٧٢, ٨٤) جراماً من الذهب، أو قيمة نصاب الفضة: وهو مائتا درهم أو ما قيمته (٥٩٥) جراماً من الفضة.

خلاف والشيخ عبد الرحمن حسن في تقريرهم المقدم إلى حلقة الدراسات الاجتماعية السابق الإشارة إليه بقولهم: «ولهذا نرى أن الزكاة تجب في هذه الأدوات (الأدوات الصناعية) باعتبارها مالا ناميا، وليس من الحاجات التي تعد لإشباع الحاجات الشخصية بذاتها».

(١) مواهب الجليل ج٢ ص ٢٥٧، وحاشية الدسوقي ج١ ص ٤٦١، ومغنى المحتاج ج١ ص ٣٧٩،

## الشرط الرابع: مرور الحول؛

اتفق الفقهاء على مرور حول قمرى على حصول الغلة في يد أصحاب المستغلات حتى تؤدى الزكاة عنها، ولكنهم اختلفوا في المال المستفاد أثناء الحول، إذا كان من غير ثماء ماعنده ومن جنس ماعنده، فهل يستأنف له حولاً جديداً، أم يضمه إلى ماعنده من نقود في الحول؟

فذهب **جمهور الفقهاء** إلى أنه يستأنف له حولاً جديداً<sup>(١)</sup>، لقوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»<sup>(٢)</sup>، ولقوله ﷺ: «من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عنده»<sup>(٣)</sup>.

ويرى **الحنفية** أنه يضم إلى ماعنده من نقود في الحول، لأن علة ضم الأرباح إلى عروض التجارة المجانسة، وهى متحققة إذا كان المستفاد من جنس ماعند المالك، فيضم إلى جنسه في الحول<sup>(٤)</sup>.

**والراجح** ماذهب إليه الأحناف من الضم، لأن تمييز الحول لكل مال مستفاد يتعسر على أصحاب الأموال المستفادة، ولا سيما أهل المستغلات التى تدر غلة يومية.

والمعنى جـ ٢ ص ٦٢٦.

(٢) سنن أبى داود جـ ٢ ص ١٠١، وسنن الترمذى جـ ٣ ص ٢٦.

(٣) السنن الكبرى للبيهقى جـ ٤ ص ١٠٣، وسنن الترمذى جـ ٣ ص ٢٦.

(٤) تبين الحقائق جـ ١ ص ٢٧٢، والهداية جـ ١ ص ١٠٢.

(١) بداية المجتهد لابن رشد، طبعة دار القلم، بيروت ١٩٨٨، جـ ١ ص ٢٥٤.

## المبحث الثالث كيفية أداء زكاة الأموال المستغلة

باستقراء الآراء والفتاوى الصادرة في هذا الشأن تبين أن للفقهاء في كيفية زكاة الأموال المستغلة ثلاثة آراء:

### الرأى الأول: أن تقوم وتركى زكاة التجارة:

ومعنى هذا أن الزكاة تجب في قيمة أعيان المستغلات وغلتها بنسبة ربع العشر (٥, ٢٪) كما في عروض التجارة.

وعلى هذا فإن مالك العمارة أو السيارة أو الطائرة أو الفندق أو أى سلعة أخرى تؤجر وتعد للكراء، يقومها صاحبها كل عام مع مابقى معه من إيرادها، ثم يخرج زكاتها بنسبة ربع العشر (٥, ٢٪) كما في السلع التجارية.

وهذا الرأى نقل عن الإمام مالك في قول له من سماع أشهب على ما ذكره ابن رشد في مسألة السفينة المتخذة للكراء<sup>(١)</sup>.

وكذلك نقله ابن القيم منسوباً إلى ابن عقيل - من فقهاء الحنابلة -<sup>(٢)</sup> ،

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم، طبعة المنيرية، ج٣ ص ١٤٣ .

(١) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام المهدي لدين الله يحيى بن المرتضى، مطبعة

وأيده الهادوية من الشيعة<sup>(١)</sup> .

وقد انتصر لهذا الرأي من المعاصرين الدكتور رفيق المصرى في بحث له عن زكاة الأصول الثابتة، المقدم إلى الندوة العالمية حول السياسة العالمية وتخطيط التنمية، المنعقدة في إسلام آباد في ٦/٧/١٩٨٦م، حيث انتهى في خاتمته إلى أن الأصل في الأصول الثابتة هو زكاتها، لافرق في ذلك بين تجارة وزراعة وصناعة، وهذا لا يمنع من إعفاء بعض المحترفين الصغار الذين إذا أخذت الزكاة على أصولهم تعطل إنتاجهم، وصاروا مستحقين للزكاة<sup>(٢)</sup> .

### استدلال أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي على ما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

**الدليل الأول:** قياس المستغلات على عروض التجارة، بجامع النماء والريح في كل، فالنماء هو علة وجوب الزكاة في عروض التجارة وغيرها من الأموال الزكوية، وهذه العلة موجودة بعينها في المستغلات، فتجب الزكاة في عينها وغلتها، لأن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما، وحيث تحقق النماء في مال وجبت فيه الزكاة.

السعادة ج٢ ص ١٤٧ .

(٢) راجع: زكاة الأصول الثابتة للدكتور رفيق المصرى، المعهد الدولي للاقتصاد الإسلامى، باكستان - ص ١٧ .

(١) جاء في بدائع الفوائد لابن القيم ج٣ ص ١٤٣: «قال ابن عقيل: يخرج من رواية إيجاب الزكاة

**الدليل الثاني:** قياس المستغلات على الحلى المعد للكراء، بجامع الاعداد للكراء في كل .

فالحلى المباح المستعمل للزينة واللبس مال غير نام، ومشغول بحاجة صاحبه، ومن ثم فلا تجب فيه الزكاة، فإذا أعده صاحبه للكراء، فقد خرج عن ذلك إلى حيز النماء، وأصبح صالحاً للدخول في وعاء الزكاة .

فإذا طبقنا هذا على الأموال المستغلة، اتضح لنا: أنه لا زكاة فيها إذا كانت للاستعمال الشخصي، فإذا أعدت للكراء، وأصبحت مصدراً للدخل والكسب، فقد غدت صالحة لوجوب الزكاة فيها، كعروض التجارة<sup>(١)</sup> .

### الرأى الثانى: أن تزكى الغلة زكاة النقود:

ومعنى هذا أن الزكاة لا تجب في أعيان المستغلات ولا في قيمتها - كما ذهب أصحاب الرأى الأول - وإنما تجب فقط في صافى الغلة بنسبة

في حلّى الكراء والمواشط أن تجب في العقار المعد للكراء، وكل سلعة تؤجر وتعد للإجارة . قال: وإنما خرجت ذلك على الحلّى، لأنه قد ثبت من أصلنا أن الحلّى لا تجب فيه الزكاة، فإذا أعد للكراء وجبت، فإذا ثبت أن الإعداد للكراء أنشأ إيجاب الزكاة في شىء لا تجب فيه الزكاة، كان في جميع العروض التى لا تجب فيها الزكاة ينشئ إيجاب الزكاة . ثم قال: يوضحه أن الذهب والفضة عينان تجب الزكاة بجنسهما وعينهما، ثم إن الصياغة والإعداد للباس والزينة والانتفاع غلبت على إسقاط الزكاة في عينه، ثم جاء الإعداد للكراء فغلب على الاستعمال، وأنشأ إيجاب الزكاة، فصار أقوى مما قوى على إسقاط الزكاة، فأولى أن يوجب الزكاة في العقار والأواني والحيوان التى لا زكاة في جنسها، وأن ينشئ فيها الإعداد للكراء زكاة .

(١) جاء في فتاوى قاضيخان على هامش الفتاوى الهندية ج١ ص ٢٥: «ولو اشترى قدوراً من صفر

ربع العشر (٥، ٢٪).

وقد نسب هذا الرأي إلى جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>، وقد قال بهذا القول كثير من العلماء المعاصرين، منهم الشيخ حسن مأمون<sup>(٥)</sup>، والشيخ محمد خاطر<sup>(٦)</sup>، والشيخ محمود شلتوت<sup>(٧)</sup>.

وقد أقر هذا القول كثير من لجان الإفتاء والجامع الفقهية، منها اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، حيث جاء في الفتوى رقم (٣٨٨٨): «تجب الزكاة في قيمة ما كان معداً منها للتجارة كلما جال عليها الحول، أما ما كان معداً للإجارة فالزكاة واجبة فيما توفر من

يملكها أو يؤجرها لا تجب منها الزكاة، كما لا تجب في بيوت الغلة».

(٢) جاء في البيان والتحصيل لابن رشد ج٢ ص ٤٠٤، ٤٠٥ مانصه: «سئل الإمام مالك عن الرجل يكون له من يدير ماله في التجارة، وتكون له سفينة اشتراها يكرها إلى مصر والأندلس، هل يقومها كل سنة ويخرج زكاة قيمتها؟ فقال: لا يكون عليه أن يقومها. قال محمد بن رشد: لو اشتراها للتجارة لقومها، وإنما لم يقومها من أجل أنه اشتراها للكراء».

(٣) جاء في كتاب الأم للشافعي ج٢ ص ٤٦: «العروض التي لم تشتت للتجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها، فمن كان له دور أو حمامات لغلة أو غيرها أو ثياب كثرت أو قلت، أو رقيق كثر أو قل فلا زكاة فيها، وكذلك لازكاة في غلاتها حتى يحول عليها الحول في يدي مالكها».

(٤) جاء في المغني ج٣ ص ٢٩، ٤٧: «وقد روى عن الإمام أحمد فيمن أجز داره، وقبض كراها: أنه يزكها إذا استفاده».

(٥) فتاوى الزكاة - نشر بيت الزكاة الكويتي - ص ٩١.

(٦) المرجع السابق نفس الموضوع.

(٧) الفتاوى للشيخ شلتوت، ص ١٣٠.

(١) راجع: فتاوى الزكاة - نشر بيت الزكاة الكويتي - ص ٩٠.

دخلها، وما كان معدا للسكنى فلا زكاة فيه»<sup>(١)</sup>.

ومنها: **مجمع البحوث الإسلامية** في مؤتمره الفقهي الثاني الذي انعقد في القاهرة في ٢٥ / ١ / ١٣٨٥ هـ، الموافق ٢٦ / ٥ / ١٩٦٥ م، حيث جاء في تقريره:

١- لا تجب الزكاة في أعيان العمائر الاستغلالية والسفن والطائرات وما شابهها، بل تجب في صافي غلتها، عند توافر النصاب وحوالان الحول.

٢- وإذا لم يتحقق فيها نصاب، وكان لصاحبها أموال أخرى، تضم إليها وتجب الزكاة في المجموع، إذا توافرت شروط النصاب وحوالان الحول.

٣- مقدار النسبة الواجب إخراجها هو ربع عشر الغلة في نهاية الحول<sup>(٢)</sup>.

ومنها: **مجمع الفقه الإسلامي** في دورته الثانية المنعقدة في جدة في ١٠ ربيع الأول ١٤٠٦ هـ، الموافق ١٢ / ١٢ / ١٩٨٥ م، حيث قرر:

**أولاً:** أن الزكاة غير واجبة في أصول العقارات والأراضي المأجورة.

**ثانياً:** أن الزكاة تجب في الغلة، وهي ربع العشر بعد دوران الحول من يوم

(٢) راجع: التطبيق المعاصر للزكاة للدكتور شوقي شحاته ص ١٩٠.

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي عدد (٢) ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٦ م.

القبض، مع اعتبار توفر شروط الزكاة وانتفاء المانع<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضا: مؤتمر الزكاة الأول المنعقد في الكويت في ٢٩ رجب

١٤٠٤ هـ، الموافق ٣٠/٤/١٩٨٤ م، حيث قرر:

«اتفقت اللجنة على أنه لازكاة في أعيانها (المستغلات) وإنما تزكى

غلتها»<sup>(٢)</sup>.

### استدلال أصحاب الرأي الثاني:

استدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه من أن الواجب في زكاة المستغلات هو

ربع العشر بما يلي:

### الدليل الأول:

عموم قوله ﷺ: «وفي الرقة ربع العشر»<sup>(٣)</sup>.

والرقة هي الفضة، وقد وجب فيها ربع العشر، فكذاك الإيراد الناتج من

العمارات والمصانع والسفن والطائرات والسيارات ونحوها من رأس المال

المستغل بالقياس عليها.

### الدليل الثاني:

قياس المال المعد للكراء والاستغلال على المال المعد للبيع، وهو

(٢) أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول - نشر بيت الزكاة الكويتي - ص ٤٤٢.

(٣) أخرجه أبو داود عن ثمامة، ج ٢ ص ٩٧.

(١) حواشي شرح الأزهار ج ١ ص ٤٥٠، ٤٥١، وراجع أيضا فيما سبق: زكاة الأصول الاستثمارية

قياس قوى، لأن بيع المنفعة كبيع العين، وكلما كراها فكأنه باعها، إلا أن القياس يقتضى أن يقدر النصاب من الغلة التي هي الأجرة: كما ذكر ذلك صاحب «الحاضر في مذهب الناصر» حيث ذكر في الحوانيت والدور والمستغلات إذا بلغ كراها وغلتها في السنة ٢٠٠ مائتى درهم، ففيها ربع العشر، وإن لم يبلغ ذلك فلاشئ<sup>(١)</sup>.

### الرأى الثالث: أن تزكى الغلة زكاة الزروع والثمار؛

وهذا الرأى يوافق الرأى الثانى في أنه لا يوجب الزكاة في عين المستغلات أو قيمتها، وإنما تجب الزكاة فقط في غلتها، ولكنه يختلف معه في مقدار ما يؤخذ، فإنه جعل الواجب في الغلة هو العشر أو نصفه قياساً على الأرض الزراعية<sup>(٢)</sup>.

ومن ذهب إلى هذا القول من المعاصرين: **فضلية الشيخ أبو زهرة، وعبد الوهاب خلاف، وعبد الرحمن حسن** في حلقة الدراسات

الثابتة للدكتور منذر قحف، مرجع سابق، ص ٣٨٤ ومابعداها، والدكتور محمد عثمان شبير في بحثه زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة، مرجع سابق، ص ٤٣٦ ومابعداها، والدكتور يوسف القرضاوى في فقه الزكاة ج ١ ص ٤٧٤ ومابعداها.

(٢) إذا كان الواجب في الأرض الزراعية هو العشر أو نصفه بحسب السقى بماء المطر أو الآبار، فمتى يكون الواجب في المستغلات العشر ومتى يكون نصفه؟

ذهب أصحاب هذا الرأى إلى أنه متى أمكن معرفة صافي الغلة بعد تنزيل التكاليف، أخذت الزكاة من الصافي بنسبة العشر (١٠٪). أما إذا لم تعرف التكاليف، أخذت الزكاة من الغلة الإجمالية بنسبة نصف العشر (٥٪).

الاجتماعية- الدورة الثالثة- ص ٢٤١، ٢٤٢، حيث جاء في التقرير عن النسبة التي تؤخذ في زكاة الآلات الصناعية أنها تكون من غلتها بنسبة العشر، قياسا على زكاة الزروع والثمار:

«إن أدوات الصناعة الثابتة تؤخذ الزكاة من غلاتها، ولا تؤخذ من رأس المال، وتؤخذ من صافي الغلات بعد التكاليف، لأن النبي ﷺ أخذ الزكاة بالعشر من الزرع سقى بالمطر أو العيون»<sup>(١)</sup>.

وقد اختار الدكتور يوسف القرضاوى هذا الرأى، فقال: «وهذا الرأى هو الذى أختاره، لأنه اعتمد على أصل شرعى صحيح وهو القياس»<sup>(٢)</sup>، أى قياس المستغلات على الأرض الزراعية.

### دليل هذا الرأى:

مما سبق يتبين أن أصحاب هذا الرأى قد استدلو له بقياس المستغلات على الأرض الزراعية النامية، بجامع أن كلا منهما يدر غلة وربحا.

فالزكاة في الأرض الزراعية تتعلق بالأشجار والثمار والأرض، لكن الأشجار والأرض من الأصول الثابتة التى لا تجب فيها الزكاة، وإنما تجب في الثمار بنسبة العشر، باعتبارها غلة الأصول الثابتة، فكذلك

(١) الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد المعاصر للدكتور عبد الله العريى، مرجع سابق ص ٢٣٤،  
وموسوعة الاقتصاد الإسلامى للجمال، ص ٢٢٣.

(٢) فقه الزكاة ج ١ ص ٤٧٩.

غلة المستغلات<sup>(١)</sup>.

### مناقشة وترجيح:

قبل بيان الرأى الراجح في هذه المسألة لابد من مناقشة أدلة كل فريق، وذلك على النحو التالى:

#### أولاً: مناقشة أدلة أصحاب الرأى الأول:

١- بالنسبة للدليل الأول وهو: قياس المستغلات على عروض التجارة فإنه قياس مع الفارق لما يأتى:

١- عروض التجارة معدة للبيع، فأعيانها تتحرك بالبيع والشراء، بخلاف المستغلات فإنها ليست معدة للبيع، وأعيانها ثابتة لا تتحرك بالبيع والشراء، ومن ثم لا تجب الزكاة في أعيانها، وإنما تجب في غلتها.

٢- حركة دوران رأس المال في عروض التجارة تزيد بكثير عن حركته في المستغلات، فرأس المال يتقلب في عروض التجارة عدة مرات، وهذا يؤدي إلى زيادة الأرباح، أما حركة رأس المال في المستغلات فهي قليلة، وذلك لأن جزءاً كبيراً منه معطل في أعيان المستغلات.

٢- بالنسبة للدليل الثانى وهو: تخريج المستغلات على الحلى المعد للكراء فإنه تخريج غير صحيح، وذلك لعدم تحقق علة حكم

(١) زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة، للدكتور محمد عثمان شبير، ص ٤٤١.

## الأصل في الفرع .

فالأصل في الذهب وجوب الزكاة، وقد سقط وجوب الزكاة عن الحلّي الذي تستعمله المرأة لسد حاجة من حاجاتها الفطرية، وهي التجميل أو التزين .

وعند انتفاء هذه الحاجة كما في الحلّي المعد للكرء، لا بد من الرجوع إلى الحكم الأصلي في الذهب، وهو وجوب الزكاة، فعلة وجوب الزكاة في الحلّي المعد للكرء هي: الرجوع إلى الحكم الأصلي في الذهب لكونه نامياً خلقة، فالإعداد للكرء لا يعد علة لهذا الحكم، وإنما العلة أنه نام خلقة، ولم يستخدم في حاجة من حاجات المرأة الأصلية، وهذه العلة غير متحققة في المستغلات، لأن الأصل فيها عدم النماء، فلا تجب الزكاة فيها لمجرد إعدادها للكرء، وإنما يحتاج وجوب الزكاة فيها إلى إعدادها للبيع<sup>(١)</sup> .

٣- كذلك فإنه يعكّر على هذا الرأي من الناحية العملية: أن العمارة أو المصنع ونحوه سيحتاج كل عام إلى تامين وتقدير لمعرفة كم تساوى قيمتها حتى يمكن إخراج الزكاة عنها، وهذا أمر غير منضبط، حيث تواجهه صعوبات كثيرة، منها: تقلب الأسعار تبعاً لشتى العوامل الداخلية والخارجية، مما يكون له أكبر الأثر في هذا التقييم. كذلك فإن هذا التقييم يحتاج إلى متخصصين ذوي كفاءة وأمانة وخبرة، وقد

(١) انظر: بحث الدكتور محمد عثمان شبير السابق ص ٤٤٦، ٤٤٧ .



لا يتوافرون في هذه الأيام، كذلك فإن هذا التقييم يقتضى جهوداً ونفقات تنتقص أخيراً من حصيلة الزكاة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: مناقشة أدلة أصحاب الرأي الثاني؛

يناقش ما استدلووا به من قياس المستغلات على رأس المال في النقدين، بأنه قياس مع الفارق، لأن الأصل في النقود وجوب الزكاة فيها، في حين أن الأصل في المستغلات عدم وجوب الزكاة<sup>(٢)</sup>.

**ويمكن الإجابة عن ذلك:** بأن المستغلات وإن كان الأصل فيها عدم وجوب الزكاة، إلا أنها أصبحت في هذا العصر من الأموال النامية ورؤوس الأموال الضخمة، بل هي أكثر نماء وربحاً من الذهب والفضة، ومما يؤيد ذلك أن المجتمعات الحديثة تعد الذين يملكون المشاريع الصناعية والخدمية من أغنى الأغنياء، ولا يجاريهم في غناهم مالكو الذهب والورق.

### ثالثاً: مناقشة أدلة أصحاب الرأي الثالث؛

يناقش ما استدل به أصحاب هذا الرأي من قياس المستغلات على الأرض الزراعية، بأنه قياس مع الفارق لما يأتي:

**أولاً:** إن الأرض الزراعية مصدر دائم للدخل، لا يعتريه توقف،

(١) فقه الزكاة ج١ ص ٤٧٣، ٤٧٤.

(٢) بحث الدكتور محمد عثمان شبير، ص ٤٤٥.

ولا يلحقه بلى أو تأكل بكثرة الاستعمال وطول المدة، بخلاف العمارات ونحوها، فإنها مصدر مؤقت، تهلك وتنفى بالاستعمال وطول المدة، فكيف يصح القياس مع هذا الاختلاف بين المقيس والمقيس عليه؟ فالقياس يقتضى التماثل بين الأصل والفرع، وهذا غير متحقق هنا.

**وقد أجاب عن هذا الاعتراض الدكتور القرضاوى،** حيث أفاد أنه يمكن تعويض ما يهلك من أعيان المستغلات بحسم نسبة الاستهلاك من غلة كل سنة على مدى العمر التقديرى لعين المستغل، وقد جعل هذه النسبة ١/٣٠ من ثمن العين المستغلة أو قيمتها، وضرب على ذلك مثلاً، فقال: إذا كان رجل يملك عمارة يقوم ثمنها بثلاثين ألف دينار مثلاً، وافترضنا أنها تنقص كل عام ١/٣٠ من ثمنها، أى ألف دينار، فالمفروض أن تحسم هذه الألف من غلتها السنوية، فلو كانت تؤجر في السنة بمبلغ ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف، تعتبر كأنها لم تؤجر إلا بألفين فقط، وبهذا يصح قياس العمارة ونحوها على الأرض الزراعية<sup>(١)</sup>.

**وهذا القول** الذى ذهب إليه شيخنا القرضاوى في الواقع غير مسلم، لأنه لا يحل الإشكال، لأن النسبة التى تحسم (١/٣٠ من ثمن أو قيمة العقار) تكون بحسب قيمة المستغلات الحالية وقت التقييم، وقد يرتفع سعرها بعد ذلك إلى أضعاف ماتم حسمه من الغلة، وبالتالي فلا يكون ذلك ضابطاً سليماً لتعويض ما يمكن هلاكه من أعيان المستغلات.

(١) فقه الزكاة ج١ ص ٤٨١.



**ثانياً:** إن الزكاة التي تؤخذ من الخارج من الأرض تؤخذ من الزرع مرة واحدة ولو بقى الخارج عنده عدة سنين .

أما غلة المستغلات فإنها تزكى كل سنة، سواء كانت نقوداً أو عروضاً معدة للبيع، فإذا قلنا بوجود العشر في كل سنة في غلة المستغلات، كان ذلك إجحافاً بحق أصحابها<sup>(١)</sup>، ولا سيما وأنه لم يوجد نص يدل على أن المستغلات فيها زكاة .

### الرأى الراجح:

بعد هذا العرض لأقوال الفقهاء القدامى والمعاصرين في كيفية زكاة الأموال المستغلة، وبيان أدلتهم، ومناقشة ما أمكن مناقشته منها، يتبين لى في جلاء رجحان ما ذهب إليه أصحاب الرأى الثانى، وهم جمهور الفقهاء، من أن الزكاة لا تجب في قيمة المستغلات، وإنما تجب فقط في صافى غلتها بنسبة ربع العشر (٥, ٢٪)، وذلك لعدة مرجحات نسوقها على النحو التالى :

**أولاً:** عدم وجود نص من كتاب أو سنة يدل على أن الأموال المستغلة فيها زكاة خاصة بها، فلا تخرج زكاتها إذا عن زكاة النقود المستفادة في أثناء الحول .

**ثانياً:** ثبات أعيان المستغلات، وعدم تحركها بالبيع والشراء، لأن رأس المال هنا غير متداول وغير معد للبيع، وبالتالي لا تجب الزكاة فيها،

(١) الدكتور محمد عثمان شبير ص ٤٤٧، ٤٤٨ .

بل تجب في غلتها الصافية بنسبة ربع العشر (٥, ٢٪) كزكاة النقود المستفاد في أثناء الحول.

**ثالثاً:** أن القول بإخراج الزكاة من قيمة أعيان المستغلات يؤدي في الغالب إلى عزوف الناس عن استثمار أموالهم، في حين أن الاقتصار على أخذ ربع العشر من صافي الغلة يشجع الناس على الاستثمار، ويفتح فرص عمل جديدة، ويسهم في حل مشكلتي الفقر والبطالة.

**رابعاً:** هذا بالإضافة إلى قوة أدلة أصحاب الرأي الثاني، حيث أمكن الإجابة عن الاعتراضات التي وجهت إليها، مما يدل على قوتها في الدلالة على المطلوب.

كذلك فإن مما يؤكد هذا الترجيح ضعف الأدلة التي استدل بها أصحاب الرأي الأول والثاني، حيث قد وجه إلى كل منها مناقشات وطعون تضعف هذه الأدلة، مما يؤكد عدم مناهضتها لإقامة الحجة على المطلوب.

## الفصل السادس

### زكاة كسب العمل والمهن الحرة

**تمهيد:**

كثير التساؤل في هذه الأيام عن زكاة ما يحصل عليه الأفراد من دخول يتقاضونها، نتيجة لأعمال يقومون بها، أو جزاء لجهد يبذلونه في سبيل الحصول على هذه الأموال.

وفي البداية نود أن نبين أن العمل الذي يبذله الإنسان ليدر عليه مالا، نوعان:

#### **النوع الأول: كسب تعاقدى:**

وفي هذا النوع من أنواع كسب العمل يرتبط الفرد بعقد مع الغير ليقوم بعمل معين، سواء كان بدنياً أو عقلياً أو مزيجاً منهما، وسواء كان هذا الغير شركة أم حكومة أم فرداً، وفي هذه الحالة يحصل هذا الفرد على مقابل يتصف بالانتظام والدورية، ويتمثل هذا في أجور الموظفين ومراتبهم ونحوها.

ويدخل في هذا النوع أيضاً ما قد توجبه بعض التشريعات من دفع مبلغ من المال للعامل عند انتهاء خدمته، يسمى مكافأة نهاية الخدمة<sup>(١)</sup>،

(١) يمكن تعريف مكافأة نهاية الخدمة بأنها: مبلغ من المال يحصل عليه العامل دفعة واحدة عند انتهاء =

أو ماتفضله بعض التشريعات الأخرى من إجراء رواتب شهرية للعامل مادام على قيد الحياة، ولورثته الذين كانوا تحت إعالته بعد وفاته، وهو ما يسمى بالراتب التقاعدي<sup>(١)</sup>.

وهذا النوع من الدخول تجريه الدولة في الغالب كنوع من أنواع التأمين والضمان الاجتماعي للعمال، وذلك لمواجهة أعباء الحياة الجديدة بعد انتهاء خدمتهم.

### النوع الثاني: كسب حر:

وفي هذا النوع من أنواع الكسب لا يرتبط الفرد بعقد مع الغير، ولكنه يقوم بعمل ما بدني أو عقلي أو مزيج منهما، ويحصل على مقابل لذلك ليست له صفة الانتظام والدورية، كدخل الطبيب من عيادته الخاصة، ودخل المحامي من مكتبه، ودخل المهندس من منشأته،

= العقد، والمقصود به معاونته على مواجهة ظروفه الجديدة الناشئة عن انقطاع مورد رزقه الذي كان يعتمد عليه في حياته. والمكافأة بهذا المعنى تعويض للعامل وليست أجراً إضافياً يوجبه القانون على رب العمل. راجع الدكتور محمد عبد الخالق عمر في قانون العمل الليبي، المكتب المصري الحديث، ط ١ - ١٩٧٠، ص ٤٥٣.

(١) يمكن تعريف الراتب التقاعدي (المعاش) بأنه: مبلغ من المال يستحقه بصفة دورية شهرية العامل أو الموظف الذي انتهت خدمته على الدولة أو المؤسسة المختصة بالتأمينات الاجتماعية إذا تحققت فيه شروط معينة تتعلق بمدة الخدمة التي دفع عنها اشتراكات شهرية، وبالسن التي وصل إليها عند انتهاء خدمته، والأسباب التي أدت إلى هذا الانتهاء. راجع زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي للدكتور محمد نعيم ياسين، بحث منشور بمجلة أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة بלבنا ١٩٩٥م، تنظيم بيت الزكاة بالكويت، ص ٥٥.

ويمكن تأسيس مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي في الفقه الإسلامي على صلاحية الإمام (الدولة) في إنشاء بعض الحقوق والواجبات على الأفراد إذا اقتضت المصلحة العامة والعدالة

وغيرهم من أصحاب المهن الحرة .

فهل في هذه الأنواع الكثيرة من الدخول زكاة؟ وما الأساس الفقهي لذلك ، وإن كان يجب فيها الزكاة ، فكم يكون مقدارها؟ تلك هي أهم الأسئلة والاستفسارات المطروحة في هذا الموضوع ،

= ذلك ، والتزام أرباب الأعمال بتحمل قسط من أعباء الحياة عن عمالهم الذين وضعوا أنفسهم تحت تصرفهم وفي خدمتهم فترة من الزمن ، وذلك عندما تنتهي خدمتهم أمر فيه مصلحة عامة ، ولعل مما يؤكد ذلك ما نقله أبو يوسف ، قال : حدثني عمر بن نافع عن أبي بكر قال : مر عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- بباب قوم ، وعليه سائل يسأل ، شيخ كبير ضرير البصر ، فضرب عضده من خلفه وقال : من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال : يهودى ، قال : فما لجأك إلى ما أرى؟ قال : أسأل الجزية والحاجة والسن . قال : فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله ، فرضخ له بشيء من المنزل ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال : انظر هذا وضرباه ، فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ثم نخذه عند الهرم (إنما الصداقات للفقراء والمساكين) والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب وضع عنه الجزية وعن ضرباه ، قال أبو بكر : أنا شهدت ذلك من عمر ورأيت ذلك الشيخ . راجع الخراج للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم -المطبعة السلفية- القاهرة - ١٣٥٢ هـ ، ص ١٢٦ .

ويعمل ذلك نقل أبو عبيد من كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عامله على البصرة ، حيث جاء فيه : . . . وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه ، وضعفت قوته ، وولت عنه المكاسب ، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه ، فلو أن رجلا من المسلمين كان له مملوك كبرت سنه ، وضعفت قوته ، وولت عنه المكاسب ، كان من الحق عليه أن يقوته حتى يفرق بينهما موت أو عتق ، وذلك أنه بلغنى أن أمير المؤمنين عمر مر بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس ، فقال : ما أنصفناك إن كنا قد أخذنا منك الجزية في شبيبتك ثم ضيعناك في كبرك ، ثم أجرى عليه في بيت المال ما يصلحه . راجع الأموال لأبي عبيد -نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٩ م ، ص ٦٤ .

وهو ماسوف نجليه بوضوح من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين  
التاليين :

**المبحث الأول: التكييف الفقهي لكسب العمل والمهن الحرة؛**

**المبحث الثانى: نصاب كسب العمل ومقدار الواجب ومدى اشتراط الجول فيه :**

## المبحث الأول

### التكييف الفقهي لكسب العمل والمهن الحرة

تعرض لهذه المسألة علماءنا الأفاضل : **محمد أبوزهرة، وعبد الرحمن حسن، وعبد الوهاب خلاف،** وذلك في أثناء محاضرتهم عن الزكاة بدمشق ١٩٥٢م، وفيما يلى نص مآقالوه :

«أما كسب العمل والمهن، فإنه يؤخذ منه زكاة إن مضى عليه حول وبلغ نصابا، ولو لاحظنا مذهب أبى حنيفة- رضى الله عنه- وأبى يوسف ومحمد- وهو أن النصاب لا يشترط ألا ينقص طول العام، بل الشرط الكمال في الطرفين من غير أن ينقطع تماما في الأثناء- لوجدنا أنه بالتخريج عليه يمكن فرض زكاة على كسب العمل كل عام، لأنه يندر أن ينقطع طول العام والكثير أنه يبلغه في طرفيه .

وبهذا التخريج يصح أن نعتبر كسب العمل وعاء للزكاة مع هذا التقييد، لتحقق العلة التى استنبطها الفقهاء، ونعتبره تابعا للنصاب

الذي يعد أساساً لفرض الزكاة. ولأن الإسلام أراد أن يكون للمالك - لكي يعتبر غنيا - رصيد اثنا عشر جنيها ذهبيا على الوزن القديم للجنيه المصري، فهذا الرصيد يجب توافره لفرض أى زكاة عليه، ليتحقق الفرق بين الغنى الموجب للإعطاء والفقر الموسوغ للأخذ.

وقد تساهل الحنفية، فاكتفوا بإكمال الرصيد في أول العام وآخره من غير أن يذهب كله في أثناء العام، فيجب أن يلاحظ ذلك عند فرض زكاة على كسب العمل وعلى المهن الحرة، ليتحقق الحد الفاصل بين الغنى والفقر، ويندر من أصحاب المهن الحرة من لا يتوافر لديهم ذلك»<sup>(١)</sup>.

ثم يقولون أيضا: «لاشك أنه إذا جمع منها - كسب العمل والمهن الحرة - ما يساوى نصاب الزكاة، واستمر حولا كاملا - ولو نقص في أثناء العام - فإنه يجب فيه الزكاة مادام كاملا في طرفى العام أوله وآخره، وذلك لأنه إن استمر طول العام من غير أن ينفق كله يكون ذلك دليلا على أنه لم يكن من حاجته الأصلية، وهو نام بالقوة، باعتبار أن النقود يعتبرها الإسلام من المال النامى، لأنها خلقت للاستعمال والاستغلال لا للاكتناز»<sup>(٢)</sup>.

(١) حلقة الدراسات الاجتماعية ص ٢٤٨.

(٢) راجع الدكتور عبد الله العريبي في الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد المعاصر نقلا عن حلقة الدراسات الاجتماعية، بحث منشور بمجلة مجمع البحوث الإسلامية - المؤتمر الثالث - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، ص ٢٣٥.

فهذه خلاصة لاجتهاد ثلاثة من فقهاءنا المبرزين في تطبيق فريضة الزكاة على أنواع من الأموال المستحدثة في العصر الحديث، وهي كسب العمل والمهن الحرة.

ولعل الذى دعاهم إلى ذلك هو أن النصوص الواردة في الزكاة من حيث أموالها هي نصوص معللة، وليست من الأمور التعبدية، والعلة التي اتفق عليها الفقهاء في فريضة الزكاة في الأموال هي نماؤها بالفعل أو بالقوة. وهذه العلة موجودة بعينها في الأجور والمرتبات والمكافآت ونحوها.

ولهذا الذى ذهب إليه فقهاؤنا - رضى الله عنهم - وهو أن الزكاة تجب في كسب العمل والمهن الحرة نظر في الفقه الإسلامى، وذلك في مسألة خاصة بالإجارة على مذهب الإمام أحمد - رضى الله عنه -، فقد روى عنه أنه قال فيمن أجر داره فقبض كراها: أنه يزكيه إذا استفاده<sup>(١)</sup>، وهذه في الحقيقة تشبه كسب العمل أو هو يشبهها، فتجب الزكاة فيه.

**وبناء على ذلك؛ فإن التكييف الفقهي الصحيح لهذا الكسب ونحوه: أنه مال مستفاد أثناء الحول، ومن ثم تجب زكاته إذا بلغ نصاباً.**

**ويمكن تعريف المال المستفاد بأنه؛ ما يملكه صاحبه ملكاً جديداً بوسيلة من وسائل التملك المشروعة ولم يترك من قبل<sup>(٢)</sup>.**

(١) راجع: المغنى لابن قدامة ج٣ ص ٢٩، ٤٧.

(٢) راجع في هذا المعنى: التطبيق المعاصر للزكاة للدكتور شوقى إسماعيل شحاته - دار الشروق -

جدة ١٩٧٧م، ص ٢٠٣، وفقه الزكاة، مرجع سابق، ج١ ص ٤٩٠.

ومعنى هذا التعريف أنه يشترط ألا يكون هذا المال قد سبق وتملكه نفس الشخص وزكاه، فالذى يقبض مالا ثمنا لشيء باعه، وكان قد أخرج زكاته، لا يزكيه ثانية عند استلامه، لأنه لا يملكه ملكا جديداً، وذلك كصاحب الزرع الذى أخرج زكاته عند حصاده، ثم باع المحصول بعد ذلك وقبض ثمنه، فالمبلغ الذى يبيع به هذا المحصول لا يعد ملكا جديداً تجب فيه الزكاة، فقد أخرجت زكاته من قبل.

ومن ذلك ندرك أن المال المستفاد، وهو كسب يحصل عليه صاحبه ليس عن مال عنده، ولكنه استفاده بسبب مستقل عن ماله، كأجر لعامل، أو راتب أو مكافأة لموظف، أو نحو ذلك.

**وعلى هذا:** فإن الإيراد الناتج عن كسب العمل أو المهن الحرة أو المكافآت أو التعويضات أو الراتب التقاعدى للعامل، إنما تجب فيه الزكاة إذا بلغ نصاباً، بمقدار ربع العشر ٥، ٢٪، تأسيساً على أنه مال مستفاد استفاده صاحبه في أثناء الحول.

### دليل وجوب الزكاة في كسب العمل ونحوه:

وقد دل على وجوب الزكاة في هذه الأموال أمور، منها:

#### الدليل الأول:

عموم قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>.

(١) صدر الآية رقم ٢٦٧ من سورة البقرة.

ولاشك أن هذه الأموال والدخول السابقة كسب طيب يجب الإنفاق منه، وبهذا الإنفاق الواجب يدخل فاعله في عداد المؤمنين الذين وصفهم القرآن بقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

### الدليل الثاني:

مارواه البخارى عن أبى موسى الأشعري عن النبى ﷺ قال: «على كل مسلم صدقة» فقالوا: يا نبى الله فمن لم يجد؟ قال: «يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق» قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «يعين ذا الحاجة والملهوف» قالوا: فإن لم يستطع؟ قال: «فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر، فإنها له صدقة»<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا الحديث يستدل أيضا على وجوب الزكاة في كسب العمل ونحوه، مواسة للفقراء، وسدا لحاجات المساكين والمحتاجين.

### الدليل الثالث:

إنه لا يتصور في حق الإسلام أن يفرض الزكاة على فلاح يملك خمسة أوسق من قمح أو شعير أو أرز، ثم يترك طبييا يكسب من عيادته الخاصة في اليوم الواحد ما يكسبه الفلاح في عام طويل، أو يترك محاميا

(١) الآية رقم ٣ من سورة البقرة.

(٢) راجع صحيح البخارى - كتاب الزكاة - باب على كل مسلم صدقة ج٢ ص ١٤٣.

يتقاضى من موكله في قضية ما مبالغ كبيرة، لا يحصلها صاحب الأوسق الخمسة في شهور، بل في أعوام.

ولهذا فإنه لا بد من إيجاب زكاة على هؤلاء جميعا، مادامت العلة التي ينط بها الحكم، وهي النماء موجودة في الطرفين<sup>(١)</sup>، لأنه كما هو معلوم من قواعد الشريعة أنها لا تفرق بين متماثلين.

ومن أجل ذلك فإن المعاصرين من علماء هذه الأمة، قد نظروا إلى هذه العلة وأوجبوا الزكاة في هذه الدخول والمكاسب، وذلك حين عرضت هذه المسألة على المشاركين في مؤتمر الزكاة الأول عام ١٩٨٤م في الكويت، وأصدروا في شأنها التوصية التالية: «ثالثا: زكاة الأجور والرواتب وأرباح المهن الحرة وسائر المكاسب: هذا النوع من الأموال يعتبر ريعا للقوى البشرية، للإنسان أن يوظفها في عمل نافع، وذلك كأجور العمال ورواتب الموظفين وحصيلة عمل الطبيب والمهندس ونحوهم، ومثلها سائر المكاسب من مكافآت وغيرها، وهي مالم تنشأ من مستغل معين... ثم قالوا: ونسبة الزكاة في ذلك ربع العشر ٥، ٢٪ لكل عام»<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع في هذا المعنى: الإسلام والأوضاع الاقتصادية، لفضيلة الشيخ محمد الغزالي، الطبعة الخامسة، ص ١٦٦ وما بعدها.

(٢) أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول - الكويت ١٩٨٤ - ص ٤٤٢، ٤٤٣.

## المبحث الثاني

### نصاب كسب العمل ومقدار الواجب

#### ومدى اشتراط الحول فيه

ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة فروع:

#### الفرع الأول

#### نصاب كسب العمل والمهن الحرة

من المعلوم في فقه الشريعة الإسلامية أن الشارع الحكيم لا يوجب الزكاة في كل الأموال قلت أو كثرت، وإنما يوجبها فقط في المال الذي يبلغ النصاب، بشرط أن يكون فارغا من الدين، وفاضلا عن الحاجات الأصلية لمالكه، وذلك ليتحقق معنى الغنى الموجب للزكاة.

وإذا كانت الزكاة لا تجب إلا فيما بلغ نصابا من المال، فمانصاب كسب العمل والمهن الحرة ونحوها؟ هل تقدر بنصاب الزروع والثمار، وهو خمسة أوسق؟ أم أن نصابها يكون كنصاب النقود باعتبارها نقودا؟

**للعلماء في ذلك اتجاهان:**

#### الاتجاه الأول:

يذهب فضيلة الشيخ محمد الغزالي إلى اعتباره هنا بنصاب الزروع

والشمار، فمن له دخل لا يقل عن دخل الفلاح الذي تجب عليه الزكاة تؤخذ منه الزكاة.

ومعنى هذا: أن من بلغ دخله قيمة خمسة أوسق (٥٠ كيلة مصرية) أو ٦٥٣ كيلو جراما وزنا من أدنى ماتخرجه الأرض كالشعير، أخذت منه الزكاة<sup>(١)</sup>.

### الاتجاه الثانى:

ويرى فضيلة **الشيخ يوسف القرضاوى** أن المعتبر هنا هو نصاب النقود، فمن له دخل قيمته ٨٥ جراما من الذهب فأكثر، تجب عليه الزكاة، وهذا القدر يساوى العشرين مثقالا التى جاءت بها الآثار<sup>(٢)</sup>.

**والذى اختاره:** هو اعتبار النصاب هنا بنصاب النقود، وذلك لأنه قد يكون للشارع قصد خاص في تقليل نصاب الزرع، لأن بها قوام معيشة الإنسان، كما أن الناس يتقاضون رواتبهم وأجورهم وإيراداتهم بالنقود، فالأولى أن يكون المعتبر هو نصاب النقود.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الزكاة هنا لا تؤخذ إلا من صافى الإيراد أو الراتب، ومعنى هذا أنه يطرح من الراتب أو الأجر الدين إن ثبت عليه، ثم يعفى الحد الأدنى لمعيشة الإنسان ومعيشة من يعولهم، لأن الحد الأدنى لمعيشة الإنسان أمر لاغنى عنه، فهو من حاجاته الأصلية، كما

(١) الإسلام والأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٦٦ وما بعدها.

(٢) فقه الزكاة ج ١ ص ٥١٣.



تطرح أيضا النفقات والتكاليف لذوى المهن، قياسا على طرح نفقات الزروع والثمار، فمابقي بعد هذا كله من راتب السنة وإيرادها تؤخذ منه الزكاة إذا بلغ نصاب النقود، أما ما لم يبلغ في السنة نصاب النقود - بعد خصم ماتم ذكره - كرواتب بعض العمال وصغار الموظفين فلا تؤخذ منه الزكاة<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثاني

### مقدار الواجب في كسب العمل والمهن الحرة

أما عن مقدار الواجب في زكاة كسب العمل والمهن الحرة ونحوها، فللعلماء المعاصرين في ذلك اتجاهان:

#### الاتجاه الأول:

فكما ذهب فضيلة الشيخ الغزالي إلى اعتبار نصاب كسب العمل بنصاب الزروع والثمار، فإنه يرى أيضا هنا أن المقدار الواجب إخراجه في كسب العمل والمهن الحرة وما شاكلها هو العشر أو نصف العشر، وذلك قياساً على الواجب في زكاة الزروع والثمار.

وإذا كان الواجب في الزروع والثمار هو العشر أو نصفه على قدر عناء الزارع في رى أرضه، فإن الشيخ الغزالي يرى أيضا أن صاحب الدخل يخرج العشر أو نصفه على قدر عناؤه في عمله.

يقول **الشيخ الغزالي** بعد أن سرد الأدلة على وجوب الزكاة في كسب

(١) المرجع السابق، ص ٥١٧.

العمل والمهن الحرة: «لابد إذا من تقدير زكاة على أولئك جميعا (أرباب كسب العمل والمهن الحرة ومن على شاكلتهم) ومادامت العلة المشتركة التي يناط بها الحكم موجودة في الطرفين، فلا ينبغي المراء في إمضاء هذا القياس وقبول نتائجه.

وقد يقال: كيف نقدر الزكاة؟ وعلى أي نسبة تكون؟

والجواب سهل، فقد قدر الإسلام زكاة الثمار بين العشر ونصف العشر، على قدر عناء الزارع في رى أرضه، فلتكن زكاة كل دخل على قدر عناء صاحبه في عمله»<sup>(١)</sup>.

### الاتجاه الثاني:

وهو أن مقدار الواجب في زكاة كسب العمل والمهن الحرة هو ربع العشر فقط ٥, ٢٪ اعتباراً بالواجب في زكاة النقود.

وقد مال إلى هذا الإتجاه فضيلة الدكتور يوسف القرضاوى، حيث قال: «وأما الدخل الناتج عن العمل وحده، كإيراد الموظفين وذوى المهن الحرة الناتج من أعمالهم، فالواجب فيه ربع العشر فقط، عملاً بعموم النصوص التي أوجبت في النقود ربع العشر، سواء كانت مستفاداً أم حال عليها الحول، وتطبيقاً للأصل الإسلامى في اعتبار الجهد مخففاً لمقدار الواجب، واستثناساً بما عمل به ابن مسعود ومعاوية من اقتطاع هذه النسبة - باعتبارها زكاة - من أعطيات الجنود وغيرهم من المرتبين في ديوان العطاء، وما فعله بعدهما الخليفة الراشد عمر ابن عبد العزيز.

(١) الإسلام والأوضاع الاقتصادية ص ١٦٨.

فالقِياس على هذه الأَعطِيَات أُولَى من القِيَاس على دَخل الأَرْض المَزرُوعَة ، وإِنَّمَا يَقياس عليها إِيراد العِمائر والمِصانع ونحوها من رُؤوس الأُمُوال التي يَنفَع بِدَخلها مع بقاء عَينها»<sup>(١)</sup> .

وإلى مثل ذلك ذهب المشاركون في مؤتمر الزكاة الأول عام ١٩٨٤م في الكويت، حيث أوجبوا في الأجور والرواتب وأرباح المهن الحرة وسائر المكاسب ربع العشر ٥، ٢٪ لكل عام<sup>(٢)</sup> .

**والذي اختاره:** هو أن الواجب في زكاة الأجور والرواتب وأرباح المهن الحرة وسائر المكاسب هو ربع العشر ٥، ٢٪ اعتباراً بالنقود، لأن أغلب أصحاب هذه المكاسب والمهن يتقاضون مستحققاتهم بالنقود، فالأولى أن يقاس عليها، أما قياسها على الأرض الزراعية حتى يجب العشر أو نصفه فهو قياس مع الفارق .

وقد ضعف من هذا القياس ما ذهب إليه الغزالي من أن الواجب في الدخل يكون العشر أو نصف العشر على قدر عناء صاحب الدخل، قياساً على الواجب في الزروع والثمار، والحقيقة أن ضابط الجهد أو المشقة إذا كان قد أمكن تطبيقه في الزروع والثمار من حيث تكاليف الري ونحوه، فإن هذا الضابط لا يمكن في الواقع العملي تطبيقه في مجال الدخل والمكاسب .

(١) فقه الزكاة ج١ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٢) أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

## الفرع الثالث

### هدى اشتراط الحول في كسب العمل والمهن الحرة

وإذا كنا قد انتهينا فيما سبق إلى أن أجور العمال ورواتب الموظفين وسائر أصحاب المكاسب هي مال مستفاد أثناء الحول، فإن الفقهاء اختلفوا في وقت تزكية هذا المال باعتباره مالا مستفادا، هل يزكيه صاحبه في الحال حين قبضه دون اشتراط حول؟ أم أنه لا بد من مرور حول قمرى عليه؟

ذهب فقهاء المذاهب الأربعة المعتمدة إلى اشتراط الحول في كل مال مستفاد<sup>(١)</sup>.

بينما ذهب إلى وجوب تزكيته في الحال دون اشتراط حول جماعة من الصحابة والتابعين، كابن عباس، وابن مسعود، ومعاوية، والصادق، والباقر، والناصر، وداود، وروى ذلك أيضا عن عمر بن عبد العزيز، والحسن، والزهرى، والأوزاعي<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح القدير ج١ ص ٥١٠، والبدائع ج٢ ص ٥١، والشرح الصغير ج١ ص ٥٩٠، والمجموع ج٥ ص ٣٢٨، والمغنى ج٢ ص ٦٢٦، ونيل الأوطار ج٤ ص ١٤٨.  
(٢) المغنى لابن قدامة ج٢ ص ٦٢٦، والمحلى لابن حزم ج٦ ص ٨٣ ومابعدهما، ونيل الأوطار ج٤ ص ١٤٨، وسبل السلام ج٢ ص ١٢٩.

## الخاتمة

بعد هذا العرض لبيان أهم الأموال العصرية من حيث إيجاب الزكاة فيها من عدمه ، ومقدارها ، نستطيع بحمد الله تعالى أن نسجل أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال النقاط التالية :

**أولاً:** المال هو الدعامة الأولى في كل نظام اقتصادي ، وهو يشمل كل ما سخره الله لنا من خير في البر والبحر ، في ظاهر الأرض وفي باطنها ، ولذلك كان لزاماً على الإسلام وهو خاتم الشرائع أن تمتد تعاليمه لتنظيم ملكية هذا المال ، وتنظيم وسائل كسبه وأساليب تنميته واستثماره ، ثم تمتد هذه التعاليم فتلزم المسلم بأداء قدر محدود من ماله إذا بلغ نصاباً ، لتزكية نفسه ، وبث روح التراحم والتعاون بين أفراد المجتمع ، وما يتبع ذلك من نزع الغل والحقد والكراهية عند الطبقات المحرومة .

**ثانياً:** إن النصوص الواردة في الزكاة من حيث أموالها معللة ، وليست أموراً تعبدية ، ولم يقدّم دليل على أنها تعبدية ، ولقد رأينا أن الفقهاء قد اتفقوا على أن العلة في فرض الزكاة في الأموال هي النماء ، فمتى وجد النماء في مال وجبت فيه الزكاة ، ومن هنا فإن الزكاة تستحق الآن في أموال لم تكن معروفة في عهد الرسول ﷺ وأصحابه ، وفي أيام الاستنباط الفقهي . ومن هذه الأموال العصرية ما يلي :

**١. الأسهم والسندات:**

الأسهم تجب فيها زكاة النقود إذا بلغت نصاباً، باعتبارها رأس مال حقيقي، أما السندات فيجب إخراج الزكاة عن أصل رأس المال دون الفوائد، حيث لا تجب فيها زكاة، لأن الفوائد محرمة بجميع أشكالها وصورها، ولذلك فإنه يجب صرفها جميعاً في المصالح العامة للمسلمين، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً.

**٢. البترول:**

البترول معدن سائل يستخرج من باطن الأرض، وهو مخلوق لله تعالى دون تدخل من أحد، وقد وجبت فيه الزكاة على النحو الذي بيناه، لأنه يشكل في العصر الحديث ثروة هائلة تقدر بالملايين والمليارات من العملات الصعبة في الدول الإسلامية والعربية المنتجة للبترول.

**٣. مزارع الأسماك والدواجن والحيوانات:**

مزارع الأسماك والدواجن والحيوانات أنواع من وسائل استثمار الأموال، وهي تدخل في نطاق عروض التجارة، ومن ثم تجب الزكاة فيها إذا استوفت شروط عروض التجارة.

**٤. عسل النحل:**

إنتاج عسل النحل من المشروعات الاستثمارية العملاقة، التي تقوم على إنشاء المناحل الكبيرة وتربية النحل، لاستخراج العسل منه، وبيعه في الأسواق بأموال وفيرة، ومن ثم تجب فيه الزكاة، عملاً بعموم

النصوص الواردة في وجوب الزكاة، والآثار الدالة على ذلك .

### ٥. الأموال المستغلة:

من الثروات التي استجدت والدخول الحديثة التي ظهرت مع التقدم والتطور في العصر الحديث، العمارات الشاهقة، والأبراج العالية، والمصانع الكبيرة، ووسائل النقل المتعددة، كالسفن والطائرات والسيارات، وغيرها من المشاريع التي تقام بغرض الاستثمار، كالمطاعم والفنادق ومعارض البيع والشراء، كل هذه الإيرادات الوفيرة، وتلك الأموال النامية، تدخل في الوعاء الزكوي، باعتبارها من أعظم الأموال المستغلة التي تدر ربحاً كبيراً لأصحابها أكثر مما تدره الأنعام والزرور والنقود .

### ٦. كسب العمل والمهن الحرة:

دخول أصحاب المهن الحرة، كالطبيب والمهندس والمحامي وغيرهم، ودخول الموظفين والعمال من رواتب وأجور ومكافآت تدخل في وعاء الزكاة، باعتبارها أموالاً مستفاداً، فلا خير في مال لا زكاة فيه، وتجب الزكاة في الصافي منها إذا بلغ نصاباً، وكان فاضلاً عن الحاجات الأصلية، على النحو الذي حققناه في موضعه .

هذا والله أعلم . . .

## مصادر البحث ومراجعته<sup>(١)</sup>

### أولاً: القرآن الكريم وتفسيره:

\* القرآن الكريم .

\* أحكام القرآن للإمام أبي بكر الجصاص ، مطبعة الأوقاف -  
القاهرة ١٣٣٥ هـ .

\* الجامع لأحكام القرآن ، المشهور بتفسير القرطبي ، للإمام أبي عبد  
الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي ، مطابع الأهرام  
التجارية - القاهرة - الناشر دار الريان للتراث .

\* مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للإمام فخر الدين محمد ابن عمر  
بن الحسين التميمي الرازي ، طبعة دار الفكر - بيروت - ١٩٨٣ م .

### ثانياً: الحديث وشروحه:

\* الترغيب والترهيب ، للإمام الحافظ المنذرى ، طبعة مصطفى  
الخلبي .

\* الجامع الصغير من حديث البشير النذير ، للإمام جلال الدين  
السيوطي ، طبعة مصطفى الخلبي .

\* سبل السلام شرح بلوغ المرام ، للإمام الصنعاني ، مطبعة صبيح .

(١) راعينا في ترتيب هذه المراجع الترتيب الهجائي بعد إغفال أداة التعريف (أل) .



\* سلسلة الأحاديث الصحيحة، للإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي بدمشق.

\* سنن ابن ماجه، للإمام الحافظ محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية، نشر دار الريان للتراث.

\* سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق صدقي محمد جميل العطار، مطبوع مع شرحه عون المعبود، للعظيم آبادي، طبعة دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

\* سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الطبعة العصرية بالأزهر.

\* سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني، مع التعليق المغني على الدارقطني للعظيم آبادي، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، طبعة دار المحاسن للطباعة.

\* سنن الدارمي، للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بهرام الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، طبعة دار الريان للتراث.

\* السنن الكبرى، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي،

الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ، دار المعرفة - بيروت .

\* سنن النسائي، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مطبوع مع شرح السيوطي، وحاشية السندی، طبعة دار الحديث - القاهرة .

\* صحح البخاري، للإمام الحافظ محمد بن اسماعيل البخاري، طبعة الشعب .

\* صحيح الترمذي باختصار السند للألباني، طبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، طبعة أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

\* صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسبوري، مع شرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، طبعة أولى ١٣٤٨ هـ، وطبعة دار المنار، طبعة أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، نشر مكتبة فياض بالمنصورة .

\* فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن باز، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار المنار، طبعة أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

\* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للإمام الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، نشر مكتبة القدس .

\* المستدرک علی الصحیحین، للإمام أبي عبد الله النيسابوري،



المعروف بالحاكم، مطبوع مع التلخيص للذهبي، دار الكتاب العربي - بيروت.

\* مسند الإمام أحمد، لإمام المحدثين أبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني، طبعة المكتب الإسلامي - بيروت، طبعة رابعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

\* الموطأ، لإمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الحديث - القاهرة.

\* نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للإمام محمد بن علي الشوكاني، مطبوع مع منتقى الأخبار لمجد الدين بن تيمية، تحقيق عصام الصبابطي، طبعة دار الحديث - القاهرة، طبعة أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

### ثالثاً: كتب المذاهب الفقهية:

#### ١. فقه الحنفية:

\* بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار الفكر.

\* تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، وبهامشه حاشية الشلبي، طبعة دار المعرفة - بيروت.

\* رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للإمام محمد

أمين بن عمر، المعروف بابن عابدين، والكتاب مشهور بحاشية ابن عابدين، مطبوع مع الدر المختار للحصكفي، المطبعة الميمنية، وطبعة دار الكتب العلمية، طبعة أولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

\* شرح العناية على الهداية، لأكمل الدين محمد بن محمود البابر تي، مطبوع بهامش فتح القدير، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.

\* شرح فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، ومعه شرح العناية، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.

\* فتاوى قاضيخان على هامش الفتاوى الهندية، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

\* فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد بن عبد الوهاب، المعروف بابن الهمام، الطبعة الأولى ١٩٧٠م، نشر مكتبة مصطفى الحلبي، وطبعة دار إحياء الكتب العربية - بيروت.

\* الهداية شرح البداية، كلاهما لشيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (المرغيناني)، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق.

**٢. فقه المالكية:**

- \* أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، للكشناوى.
- \* بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للقاضى الفيلسوف ابن رشد الحفيد، مطبعة الاستقامة ١٣٧١هـ، وطبعة دار القلم - بيروت ١٩٨٨م، ويعد هذا الكتاب من كتب الفقه المقارن.
- \* البيان والتحصيل لابن رشد.
- \* حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للإمام شمس الدين محمد ابن عرفة الدسوقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- \* الشرح الصغير على مختصر أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، لأبى البركات أحمد الدردير، طبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- \* المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، رواية سحنون، طبعة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، دار الفكر - بيروت.
- \* مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لأبى عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالخطاب، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، دار الفكر - بيروت.

**٣. فقه الشافعية:**

- \* الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعى، طبعة شركة الطباعة

الفنية المتحدة .

\* حاشية قليوبى وعميرة على شرح المحلى على منهاج الطالبين ،  
للإمام شهاب الدين القليوبى والشيخ عميرة ، طبعة الحلبي .

\* الحاوى الكبير شرح مختصر المزنى ، للإمام على بن محمد بن  
حبيب الماوردى ، تحقيق الدكتور محمود مطرجى وآخرين ، طبعة أولى  
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، دار الفكر - بيروت .

\* فتح العزيز على شرح الوجيز (الشرح الكبير) لأبى القاسم عبد  
الكريم بن محمد الرافعى ، مطبعة التضامن الأخوى .

\* المجموع شرح المذهب ، للإمام يحيى بن شرف النووى ، تحقيق  
الدكتور محمود مطرجى ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، دار الفكر  
- بيروت .

\* مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج ، للشيخ محمد  
الخطيب الشرينى ، دار الفكر - بيروت .

\* المذهب ، لأبى اسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروز آبادى  
الشيرازى ، مطبوع مع شرحه المجموع للنووى ، طبعة دار الفكر -  
بيروت .

#### ٤. فقه الحنابلة:

\* الفتاوى الكبرى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد

الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي ، طبعة مطابع الرياض ، وطبعة مطابع كردستان العلمية ، القاهرة ١٣٢٦ هـ .

\* مطالب أولى النهى شرح غاية المنتهى ، للشيخ مصطفى السيوطي الرحباني ، الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ ، نشر المكتب الإسلامي بدمشق .

\* المغنى ، لأبي محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، تحقيق محمد سالم حشيش ، وشعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، والطبعة الثالثة ، دار المنار .

\* المغنى مع الشرح الكبير ، لابن قدامة ، طبعة دار الغد العربي .

### ٥. فقه الظاهرية:

\* المحلى بالآثار ، للإمام على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري ، طبعة دار الفكر ، الناشر المكتبة التجارية - مصطفى الباز - مكة المكرمة .

### ٦. فقه الزيدية:

\* البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار (وبهامشه جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار لمحمد بن يحيى بن بهرام الصعدي) ، للإمام أحمد بن يحيى المرتضى ، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، وطبعة مطبعة السعادة ، ويعد هذا الكتاب من كتب الفقه المقارن .

\* شرح الأزهار، للعلامة أبي الحسن عبد الله بن مفتاح، طبعة شركة التمدن بمصر ١٣٣٢ هـ.

### ٧. فقه الإمامية الجعفرية:

\* جواهر الكلام، للشيخ محمد حسن النجفي، طبعة حجر بإيران ١٩٧٨ م.

### رابعاً: الفقه العام:

\* بدائع الفوائد لابن القيم، طبعة المنيرية.

\* الخراج، للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، المطبعة السلفية - القاهرة، والطبعة الثانية ١٣٥٢ هـ.

\* الروضة الندية شرح الدرر البهية، للسيد صديق حسن خان، طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

\* زاد المعاد في هدى خير العباد، لابن القيم، تعليق محمد حامد الفقى، مطبعة السنة المحمدية.

\* الطب النبوى، لابن القيم، تحقيق وتعليق الدكتور سيد إسماعيل، طبعة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م دار المنار.

### خامساً: أصول الفقه:

\* الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعى، تحقيق أحمد شاکر،

طبعة مصطفى الحلبي .

### سادسا: الفقه المالى والاقتصادى الإسلامى:

- \* الاستثمار بالأسهم والأوراق المالية، لمحمد صالح جابر - وزارة الثقافة والإعلام - العراق، سلسلة دراسات ٣١٢، دار الرشيد - بغداد .
- \* الأعمال المصرفية والإسلام، لمصطفى عبد الله الهمشرى، المكتب الإسلامى - بيروت - ومكتبة الحرمين، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- \* الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد المعاصر، للدكتور عبد الله العربى، مجلة مجمع البحوث الإسلامىة - المؤتمر الثالث - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- \* الأموال، للإمام أبى عبيد القاسم بن سلام، تعليق الشيخ محمد حامد الفقى، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٩ م .
- \* قانون العمل الليبى، للدكتور محمد عبد الخالق عمر، المكتب المصرى الحديث، طبعة أولى ١٩٧٠ م .
- \* المعاملات الحديثة وأحكامها، للدكتور عبد الرحمن بن عيسى، مطبعة مخيمر .

### سابعا: دراسات إسلامية حديثة:

- \* أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، للدكتور محمد سليمان الأشقر، ومحمد نعيم ياسين، ومحمد عثمان شبير، وعمر سليمان

الأشقر، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، دار النفائس.

\* الأركان الأربعة، للشيخ أبي الحسن الندوي، طبعة مطابع معتوق - بيروت.

\* إلزامية الزكاة وتطبيقها من ولي الأمر، للدكتور حامد محمود إسماعيل، مجلة أبحاث وأعمال الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة بالقاهرة في ١٤ - ١٦ ربيع الأول ١٤٠٩هـ، الموافق ٢٥ - ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٨م، مركز صالح كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية.

\* إلزامية الزكاة وتطبيقها من ولي الأمر والمسائل المترتبة على ذلك، للدكتور يوسف محمود العالم، مجلة أبحاث وأعمال الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة السابقة.

\* الإسلام والأوضاع الاقتصادية، لفضيلة الشيخ محمد الغزالي، الطبعة الخامسة.

\* الإسلام عقيدة وشريعة، للشيخ محمود شلتوت، طبعة دار القلم بمصر.

\* تحريم الربا نظام اقتصادي، للشيخ محمد أبي زهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - جدة - الدار السعودية للنشر والتوزيع.

\* التطبيق المعاصر للزكاة، للدكتور شوقي إسماعيل شحاته، دار

الشروق ١٩٧٧م، جلة.

\* حالات تطبيقية في محاسبة الزكاة، للدكتور محمد كمال عطية،  
الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار المعارف، الإسكندرية.

\* زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة، للدكتور منذر قحف، مجلة  
أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في  
الجمهورية اللبنانية، في الفترة من ١٨ - ٢٠ ذى القعدة ١٤١٥هـ،  
الموافق ١٨ - ٢٠ / ٤ / ١٩٩٥، بيت الزكاة - الكويت.

\* زكاة الأصول الاستثمارية الثابتة، للدكتور محمد عثمان شبير،  
بحث منشور بنفس المجلة السابقة، نفس العدد.

\* زكاة الأصول الثابتة، للدكتور رفيق المصرى، المعهد الدولي  
للاقتصاد الإسلامى، باكستان.

\* زكاة الأموال وكيفية تقديرها في الفقه الإسلامى، للدكتور جمعة  
محمد مكى، طبعة دار الهدى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

\* زكاة عروض التجارة، للدكتور محمد رأفت عثمان، مجلة  
أبحاث وأعمال الندوة السادسة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة في  
إمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٤ - ١٦ ذو القعدة  
١٤١٦هـ، الموافق ٢ - ٤ / ٤ / ١٩٩٦م.

\* زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدى، للدكتور محمد

نعيم ياسين، مجلة أبحاث وأعمال الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة، المنعقدة ببلبنان ١٩٩٥م، تنظيم بيت الزكاة الكويتي.

\* الفتاوى، للشيخ محمود شلتوت، مطبعة الأزهر.

\* الفقه الإسلامي وأدلته، للدكتور وهبة الزحيلي، طبعة دار

الفكر.

\* فقه الزكاة، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة السادسة

١٤٠١هـ - ١٦٨١م، مؤسسة الرسالة.

\* فقه الكتاب والسنة، للدكتور أمير عبد العزيز، الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، دار السلام.

### ثامنا: اللغة والمعاجم:

\* القاموس المحيط، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب

الفيروز آبادي، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة

الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، طبع ونشر دار إحياء التراث العربي -

مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان.

\* لسان العرب، للعلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم

ابن منظور الأنصاري الأفريقي المصري، طبعة ١٩٥٦، بيروت.

\* مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار

بن كثير - دمشق.

## تاسعا: متون:

- \* أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، نشر بيت الزكاة الكويتي،  
١٩٨٤ م.
- \* جريدة صوت الأزهر «زكاة البترول بين التأييد والمعارضة»،  
العدد ٧٦، الصادر بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠١ م، السنة الثانية.
- \* حلقة الدراسات الاجتماعية، الدورة الثالثة - دمشق ١٩٥٢ م،  
طبوعات جامعة الدول العربية.
- \* الفتاوى - مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر  
١٩٥٩ م.
- \* مجلة مجمع البحوث الإسلامية - المؤتمر الثاني - القرارات  
والتوصيات ١٣٨٥ هـ.
- \* مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الثاني - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.